الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي * تبسة *
كلية الانسانسة والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب

-ولاية تبسة نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (ل.م.د) في علم الاجتماع

تخصص: جريمة وانحراف

اعداد الطالبتان:

1. ايمان اوصيف.
2. وفاء شادلي.

تحت إشراف الاستاذة:

د. فتيحة لبني

لجنة المناقشة

الاسماء	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة في البحث
د/ عماد شارف	استاذ محاضر (ب)	جامعة العربي التبسي	رئيسا
د/ فتيحة لبني	استاذ محاضر (ب)	جامعة العربي التبسي	مشرفة ومقررة
د/ اسماء لعموري	استاذ محاضر (ب)	جامعة العربي التبسي	عضوة

السنة الجامعية: 2018-2019

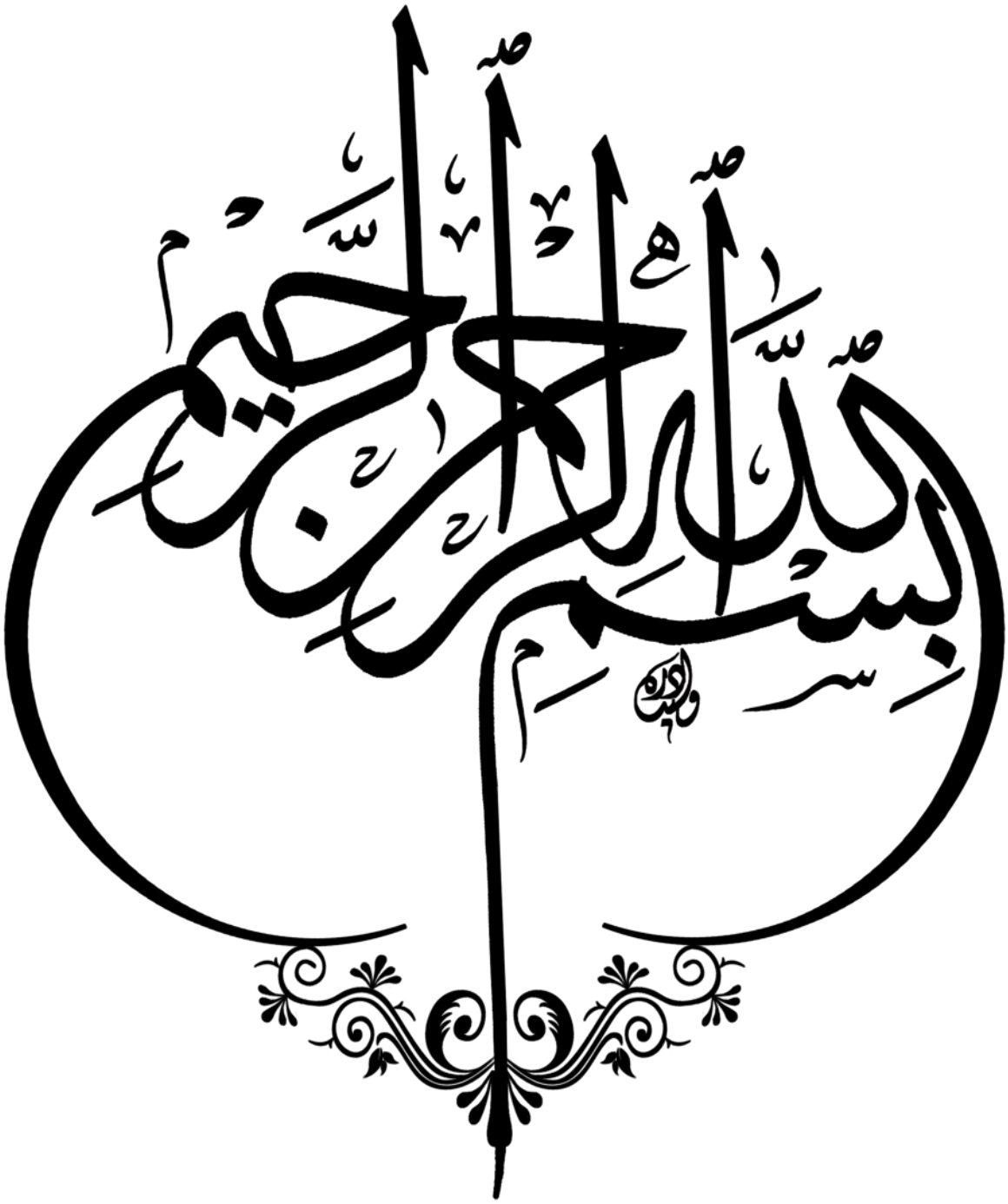
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد جهد وتعب كلل عملنا هذا بالنجاح وعليه نتقدم بالشكر للأستاذة "فتيحة لبني" التي

كانت خير معينة والتي دعمتنا ولم تبخل علينا بالنصح والتوجيه.

إلى كل من عرفنا نهدي هذا العمل المتواضع، كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

ونأمل أن يكون عملنا هذا إضافة ولو بنسبة ضئيلة وما توفيقنا إلا بالله.

إهداء

إلى كل ضحايا الإرهاب

فهرس المحتويات

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ.ب
الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة	
أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة	04
1. الإشكالية	04
2. أسباب اختيار موضوع الدراسة	06
3. أهمية موضوع الدراسة	07
4. أهداف الدراسة	08
5. تحديد مفاهيم الدراسة	08
6. المداخل النظرية لموضوع سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب:	15
7. الدراسات السابقة	26
8. صعوبات الدراسة	29
ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	29
1. المناهج وتقنيات الدراسة	29
2. منهج تحليل المضمون	30
3. التقنيات المستعملة في الدراسة	31
4. مجتمع البحث	33
5. مجالات الدراسة	34
الفصل الثاني: سوسيولوجيا الحياة اليومية	
➢ **تمهيد**	36
المبحث الأول: ماهية سوسيولوجيا الحياة اليومية	37
المطلب الأول: مفهوم سوسيولوجيا الحياة اليومية	37
المطلب الثاني: أسباب دراسة الأحداث اليومية.	40
المطلب الثالث: القواعد الاجتماعية للحياة العادية اليومية	41
المبحث الثاني: تطور سوسيولوجيا الحياة اليومية	46

المطلب الأول: من علم اجتماع النظم إلى علم اجتماع الحياة اليومية	46
المطلب الثاني: إسهامات معاصرة في سوسيولوجيا الحياة اليومية.	51
➢ **ملخص الفصل**	55
الفصل الثالث: ضحايا الإرهاب	
➢ **تمهيد**	57
المبحث الأول: ماهية الضحايا	58
المطلب الأول: مفهوم الضحايا	58
المطلب الثاني: نمو حركة الضحايا	60
المطلب الثالث: الخصائص المميزة للضحايا	63
المطلب الرابع: تعويض الضحايا	66
المبحث الثاني: ماهية الإرهـــاب	75
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب	75
المطلب الثاني: أسباب الإرهاب	77
المطلب الثالث: آثار الإرهاب	82
المطلب الرابع: مواجهة الإرهاب	85
➢ **ملخص الفصل**	89
الفصل الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة	
أولا: عرض مختصر للمقابلات المنجزة بعد إعادة بناءها	91
ثانيا: التحليل السوسيولوجي للمقابلات	104
ثالثا: تحليل نتائج الدراسة	128
رابعا: توصيات الدراسة	131
خاتمة	**136-134**
قائمة المصادر والمراجع	**146-138**
الملاحق	**148**

مقدمة

لقد التفت علماء الاجتماع إلى سوسيولوجيا الحياة اليومية، فإطار تحول النظرية السوسيولوجية من دراسة الوحدات الكبرى إلى دراسة الوحدات الصغرى أي بتحول النظرية السوسيولوجية من دراسة الأنساق الكبرى ، إلى دراسة سلوك الفرد اليومي في حياته اليومية العادية الروتينية ، إذا حدث هذا التحول بعد أن فشلت المداخل النظرية الكبرى، في حل المشكلات الاجتماعية المستجدة جراء التحولات التي يشهدها المجتمع، وقد تفطن علماء الاجتماع لأهمية نشاطات الأعضاء في حياتهم اليومية الروتينية في تشكل الحياة الاجتماعية العامة للمجتمع ككل، فجاءت البدائل النظرية بمنظور سوسيولوجي جديد، من حيث المنهج وأدوات البحث، محدثا بذالك القطيعة مع المداخل النظرية التقليدية، وقد حاولت هذه النظريات الابتعاد عن مناهج العلوم الطبيعية، وصياغة مناهج خاصة بها حيث تتلاءم، وخصائص الظاهرة الاجتماعية ، وقد اهتمت هذه النظريات بمناشط الناس العاديين الروتينية، في الحياة اليومية التي تعرف بنوع من السلامة وذلك عن طريق وصف هذه الوقائع كما تحدث عمليا في الواقع العملي.

حيث ينخرطون فيها دون مناقشات، وتأخذ ممارستها اليومية العادية طابع المسلم وغير القابل للنقاش، وتأخذ الأنشطة الروتينية اليومية من قوة الانتشار والذيوع بين الأفراد لأنها مأخوذة لدى الجميع، وحتى وإن كانت غير سليمة كسلوك اجتماعي أو ظاهرة اجتماعية ، وتجمع تلك الأنشطة بمضامينها لشكل المعرفة المشتركة بين الناس، أو كما تسمى الحس المشتركة وتعتبر المعرفة المشتركة سهلة الحركة، بسيطة وواضحة، قوية في تقديم الظواهر الاجتماعية كشيء مألوف بديهي ومنطقي، وتوفر للعالم والمجتمع ما يكفي من التبريرات والحجج للأفعال الاجتماعية، لتساعد الناس في توجيه أفعالهم الاجتماعية اليومية، كما ليس لها مضمون ثابت ومحدد بل يمكن أن تكون ذات صلة بالسياسة،أو بالدين أو بالاقتصاد، أو بالصحة وغيرها من المواضيع والتفاعلات المباشرة ضمن الحياة اليومية هي

تعبير من طرف الأعضاء على معتقداتهم وتمثلاتهم، وتصوراتهم للحياة داخل المجتمع الذي يعرف بأنه ليس بنية ساكنة، بل حظيرة في طور البناء المتواصل، ويخضع بناؤه إلى حركة المد والجزر التي يشهدها على الدوام وتحدد مختلف التفاعلات الاجتماعية التي تنطلق من مواقع ومصالح الفاعلين، وتجعل من الأنساق الاجتماعية شبكة قابلة للتفاعل في مختلف الوضعيات وذلك بهدف توفر التوازنات العامة لهذه الأنساق و للأفراد والجماعات معا، والحفاظ على تماسكها، رغم كل التغيرات المستمرة التي تقع عليها، والمرتبطة بالتغير الذي في التنظيم الاجتماعي، وأنماط العلاقات الاجتماعية وكذلك في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد مما يؤثر غالبا على الضبط الاجتماعي، وهدا ما ينتج عنه عدة ظواهر اجتماعية، كالعنف الذي تعددت أشكاله وأخذت عدة أنماط من بينها ظاهرة الإرهاب التي لا يأمن منها أي فرد أو مجتمع أو دولة وفي كل زمان أو مكان، فالإرهاب قبل أن يكون دينيا أو عنصريا هو مشكلة اجتماعية وثقافية بحثه، أهمل المجتمع بوادر نشوءها واكتفى بدلا من ذلك في ممارسة القمع والصد دون دراسة ومعالجة لجذورها الأساسية، من ينظر للمشكلة على أنها مجرد خلل في وجه واحد من وجوه العلاقة التي ينتمي إليها الإرهاب بخطأ كثيرا في المعالجة، والجزائريين بمنء عن هذه الظاهرة، فهي من الدول التي عاشت عشرية سوداء مأساوية وتفكك للوحدة الوطنية، وزعزعة للأمن في كل ربوع الوطن، وتكبدت خلالها العديد من الخسائر المادية والبشرية وفي هذه الدراسة سنتناول موضوع سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا لإرهاب، وذلك من خلال تحليل ووصف الموضوعات والآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية، التي ترتبت عن هذه الظاهرة آنذاك على حياتهم اليومية، إن هذا الموضوع جدير بالدراسة، لأهميته البالغة، لأهمية ضحايا الإرهاب كأعضاء من المجتمع، تكبدوا معاناة نفسية واجتماعية أثرت في حياتهم اليومية كما أنهم منطوين بأداء العديد من الأدوار والوظائف داخل المجتمع.

الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة

- **أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة**

1. الإشكالية
2. أسباب اختيار موضوع الدراسة
3. أهمية موضوع الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. تحديد مفاهيم الدراسة
6. المداخل النظرية لموضوع سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب:
7. الدراسات السابقة
8. صعوبات الدراسة

- **ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية**

1. المناهج وتقنيات الدراسة
2. منهج تحليل المضمون
3. التقنيات المستعملة في الدراسة
4. مجتمع البحث
5. مجالات الدراسة

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

1. الإشكالية:

إن الحياة الاجتماعية ما هي إلا نتاج للتفاعلات الاجتماعية اليومية للأفراد، ولمختلف الأنشطة التي يقومون بها، بحيث تلعب الأشكال التعبيرية والرمزية والمحادثات سواء كانت ملفوظة أو مكتوبة، دورا هاما في عملية التواصل في الحياة الاجتماعية اليومية، كما أن الأنشطة اليومية العادية التي يقوم بها الأفراد ليست عشوائية تلقائية، بقدر ما هي خاضعة لقوانين ونظام خاص دون وعي منا، بحيث تتحكم عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية، فهذه الأنشطة بتراكمها تشكل ظواهر اجتماعية وتعطي نمط ثقافي اجتماعي للمجتمع.

والحياة اليومية تمتد عبر الزمان والمكان، فهي تمتد عبر الزمان من حيث حضور الماضي في تصرفاتنا كتوارثنا لقيم ومعايير معينة عن أسلافنا، وكذا الامتداد التاريخي لعوامل أثرت فينا فيما مضى ولا زالت إلى حد اليوم حاضرة في سلوكاتنا وتمتد الحياة اليومية عبر المكان، من حيث تنقل الأفراد عبر الأمكنة، وتشعب علاقاتنا واتصالاتنا مع أشخاص منتشرين في أطر جغرافية مختلفة، خاصة وأن وسائل الاتصال ونقل المعلومات أصبحت متاحة وبشكل كبير كالانترنت، والهاتف النقال، ووسائل الإعلام وبهذا تتشكل الحياة اليومية بإيقاعها الروتيني.

كما يعيش الأفراد كأعضاء في المجتمع، حياتهم اليومية بشقيها المادي والثقافي، بحيث يتم الاتصال فيها عن طريق الأفعال والأقوال، أي ما يسمى بالتفاعل الاجتماعي داخل المجتمع، ومع اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذي تجمعهم أهداف مشتركة يقودان في الغالب إلى اضطرابات تصيب النمط والنظام والتقاليد بالمجتمع وهي مقرنة بالتغير الاجتماعي ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي مما ينتج عنه ويحدث انتشار العنف

داخل المجتمع، الذي يعتبر ظاهرة اجتماعية طبيعية عالمية عرفته المجتمعات البشرية منذ العصور القديمة، حيث تنوعت وتطورت واتخذت أشكالا متعددة من بينها ما يعرف اليوم الإرهاب، هذا المفهوم الذي وجد اختلافا في تعريف الباحثين له، فما يعرف عند بعض الدول إرهابا هو كفاحا ودفاعا عن النفس في دول أخرى، والجزائر اليوم وكغيرها من الدول عاشت عشرية من الزمن أوضاعا اجتماعية خاصة، تميزت بتسلسل الأحداث على اختلاف خصائصها وسرعة تطورها وانتشارها، حيث أفرزت عددا كبيرا من حالات الانحراف والسلوك الاجتماعي الغير متوافق، ومن الواضح أن ظاهرة الإرهاب من أشد الظواهر انتشارا، فالإرهاب في الجزائر طبع بطابع القتل والتدمير...، هذا ما أثر على الجانب النفسي للأفراد الذين عايشوا هذه الأحداث العنيفة والمؤلمة، وإضافة إلى هذه الآلام النفسية والعاطفية، تشمل الظاهرة الإرهابية البعد الاقتصادي الذي يمكن قياسه بمبالغ من المال تجمع خسائر الممتلكات وخسائر الإنتاج وقيمة فواتير العلاج.

ولم يعد المتضرر من الظاهرة الإرهابية قاصرا على الأفراد أو فئات محدودة بل أصبح التضرر من هذه الظاهرة بأنماط انتحارية والتي نشهدها اليوم مفتوحة لا تفرق بين الضحايا، ولا يأمن منها أي فرد أو مجتمع أو دولة وفي كل زمان ومكان.

هذا الضحية الذي يعد عضو من أعضاء المجتمع ويعيش حياته اليومية في نظام خاص بحيث تختلف في بعض تفاصيلها عن الحياة اليومية لباقي أعضاء المجتمع، فلا شك أن الحياة اليومية لضحية الإرهاب بكل تفاصيلها لها تأثير واضح في حياته وبالتالي لها تأثير على سلوكات حياته اليومية وأوضاعه.

- **التساؤل العام:**

– فيما يتمثل واقع الحياة اليومية لضحايا الإرهاب لمدينة تبسة؟

- **التساؤلات الفرعية:**

– ماهي الآثار الاجتماعية المترتبة عن الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب لمدينة تبسة؟

– ماهي الآثار النفسية المترتبة عن الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب لمدينة تبسة؟

– ماهي الآثار الاقتصادية المترتبة عن الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب لمدينة تبسة؟

2. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لكل بحث علمي أسباب دراسة، ولكل موضوع دراسة مبررات علمية لإجرائه، من هذا المنطلق تمت معالجة هذا الموضوع من ضروريات الجوانب الذاتية من جهة وفريضتها الموضوعية من جهة أخرى، ويمكن حصر أهم الأسباب الذاتية فيما يلي:

– الميل الذاتي والاهتمام الشخصي بدراسة ضحايا الإرهاب، ما ولد فينا الرغبة في التعمق أكثر في هذا المجال ودراسته والأوضاع التي عاشها ضحايا الإرهاب لولاية تبسة.

– إلقاء الضوء على ظاهرة موجودة في الجزائر و منتشرة في العالم ككل، ولكنها لم تحضى بالقدر الكافي من الاهتمام، ألا وهي ظاهرة الإرهاب التي لقت نفسها مطروحة بكثرة على الطاولة السياسية لكن على الطاولة البحثية الأكاديمية خاصة في ميدان علم الاجتماع الجريمة والانحراف لا تزال فتية وخاصة في الجزائر.

– التقرب من ضحايا الإرهاب و التعرف على معاناتهم بعد تعرضهم لهذه الظاهرة.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل فيما يلي:

- ✓ ندرة الدراسات التي تناولت معالم البحث رغم شيوع ظاهرة الإرهاب في المجتمعات العربية بصفة عامة في الآونة الأخيرة وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة، والتي مست جميع الطبقات المكونة للمجتمع.

- ✓ معرفة مدى تأثير صدمة التعرض للظاهرة الإرهابية على حياة ضحايا الإرهاب.
- ✓ المعرفة الحقيقية للعوامل المؤدية للإرهاب وأسبابه، لأن الدراسة الفعالة للموضوع والتحليل الحسن لظاهرة الإرهاب، تمكننا من الوصول إلى نتائج تتماشى مع أهداف الدراسة.

3. أهمية موضوع الدراسة:

إن سوسيولوجيا الحياة اليومية، تشكل خزانا أو ذاكرة جماعية، يمكن أن نجد فيها مؤشرات لكثير من الظواهر الاجتماعية والحياة اليومية في المجتمع لا تخلو من هذه الظواهر الاجتماعية، حيث تمثل قضية أو ظاهرة الإرهاب إحدى القضايا الاجتماعية التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العلمية مما يتطلب تحليلها من المنظور الاجتماعي بشكل علمي متعمق، وتقديم تفسيرات لهذه الظاهرة الإجرامية التي برزت على الساحة بشكل كبير وتركت آثار اجتماعية ونفسية عميقة لدى ضحايا هذه الظاهرة "ضحايا الإرهاب"، وهذا ما يظهر بشكل واضح في تفاعلهم اليومي، والذي تبينه مواقف مختلفة في حياتهم اليومية، و دراسة الحياة اليومية لضحايا الإرهاب لابد وأن تكشف لنا عن مجموعة من الخبايا والضرر الحقيقي الذي عاشوه في فترة العشرية السوداء وآثاره الاجتماعية والنفسية والاقتصادية...إلخ.

إن الأهمية الأساسية أو الجوهرية التي نراها ضمن هذا العمل هي في متغيراته بالأساس: فمفهوم سوسيولوجيا الحياة اليومية مفهوما بارزا ضمن المنظومة المعرفية وال فلكوية المعاصرة، وهو لا يزال يصنع مجالاته بكل قوة، ضف إلى هذا أن الإرهاب لا يزال موضوعا من الطابوهات التي تحتاج لخطاب خاص في المعالجة بين الملقي والمتلقي تفرضه الأيديولوجيات المختلفة.

كما تكمن أهمية دراسة موضوعنا سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب، في إمكانية تزويد المكتبات الجزائرية بدراسة حول نتائج ومخلفات الإرهاب والذي ترك تكلفة غالية من التضرر والمقسمة إلى بعدين بعد أنساني وبعد اقتصادي .

4. أهداف الدراسة:

– أبرز أهداف هذا العمل أردناه: البحث في الشبكة العلائقية الرمزية بين الضحية والإرهاب، وواقع الحياة اليومية، هل هي علاقة تكامل ورضى وقبول، أم أنها علاقة تجاوز وانفصال..

– معالجة الموضوع وكشف واقعه الاجتماعي بطريقة موضوعية سوسيولوجية علمية.

– الكشف عن الآثار الناتجة عن الإرهاب ومخلفاته الاجتماعية والنفسية في أسر ضحايا الإرهاب.

5. تحديد مفاهيم الدراسة:

تناولنا في دراستنا هذه مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والتي جاءت كالآتي:

- **مفهوم الحياة اليومية لغويا:**

استعمل هذا اللفظ قديما في الانجليزية في القرن 19م، ليدل على مختلف طرق الحياة العادية مثل: العمل الروتيني والمألوف والتفاعلات بين الأفراد، وعناصر الثقافة المادية مثل: اللباس والديكور، وكلمة " يومي" ظهرت في الانجليزية في القرن الرابع عشر وجذورها الأولى تعود إلى الفرنسية القديمة والاستعمال اللاتيني ، وفي علم الاجتماع يستعمل اللفظ ليميز علم اجتماع الحياة العادية والروتينية .[1]

- **مفهوم الحياة اليومية اصطلاحيا:**

[1] مخنفر حفيظة: **خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي** ، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، الجزائر، 2012–2013، ص 30.

الحياة اليومية هي الوجود المتعين للإنسان، أو حالة الوجود التي لا تحدها حدود نظامية وتتضمن حالة الوجود هذه مكونات عدة كالوسط المعيشي المادي الذي يعيش الأفراد في كنفه، والوسط الثقافي الذي ينظم الوسط المعيشي ويحدد علاقاته مع البناء الأوسع، وكذلك أشكال التبادل المادي والثقافي التي تخلق تواصلا بين الوسائط المعيشية للأفراد وتسهل إعادة إنتاجها، وأخيرا أشكال التدخل التي تسهم في إعادة إنتاج الحياة اليومية إذا ما فشلت مظاهر التبادل المادي والثقافي في ذلك، فالحياة اليومية هي الحياة الحقيقية المعاشة التي من خلالها يحرز الأفراد القدرات الأساسية والمعتقدات والأحاسيس وأشكال السلوك والممارسات التي تساعدهم في التفاعل مع بعضهم البعض.

إن منظور الحياة اليومية يجعل المرء يسلم ب أن العالم في تغيير مثل الفرد باختلاف الأزمنة والأمكنة والتاريخ الشخصي، ولا يعاش العالم إلا من خلال كونه عالما جماعيا، فالمرء يعرفه ويدركه من خلال الآخرين.[1]

- **المفهوم الإجرائي للحياة اليومية :** هي الطريقة التي يعيش بها أو يمكن أن يتصرف بها عادة ضحايا الإرهاب لولاية تبسة المسجلين والمتواجدين على مستوى المكتب الولائي لضحايا الإرهاب "الجرف"
- **مفهوم ضحايا الإرهاب:** مصطلح ضحايا الإرهاب مصطلح حديث النشأة:

يعد مصطلح "ضحايا الإرهاب" من اطلاقات العصر،فلم يرد في مدونات اللغة العربية.

- **مفهوم الضحية لغويا:** الضحية في اللغة: ما ضحت به، وضحا الرجل ضحوا، وضحو وضحيا: برز للشمس.

[1] فاطمة الزهراء علي الشافعي: **ثقافة العيب في حياتنا اليومية، دراسة في تمثيلات القوة** ، دار الأدهم للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 10.

والضحية: الميت،وهو الذي لا يستره من الأذى ساتر فيتضرر بضحياته أو به، ويصير ضحية متى انكشف وبدا بفقد المحيطين والمانعين. ويرى جانب من الفقه أن كلمة ضحية في اللغة الانجليزية قد اشتقت من الكلمة اللاتينية (Victime) وهي تشير إلى الحيوانات والبشر الذين يقتلون كضحية أو كقرابين في الطقوس الدينية، إلى أن تطور المصطلح ليعني (الأشخاص أو الشخص الذي يعاني من أي نوع من سوء العاقبة)

ويشير مصطلح (Victimisation) إلى العديد من الدوائر المتداخلة التي تصاب أو تتضرر من وقوع فعل إجرامي معين سواء كان هذا الضرر قد اتصل مباشرة بالفعل الإجرامي أم كان بصورة غير مباشرة، وسواء كان هذا الضرر ماديا أو معنويا .[1]

- **مفهوم الضحية اصطلاحا:** يقصد بضحايا الجريمة جميع الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي كان أو جماعي،بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسائر الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية .[2]
- **التعريف الإجرائي للضحية:** الضحايا هم كل من أصابهم أذى أو ضرر نفسي أو مادي نتيجة لعدوان أو حادث ويختلف الضحايا حسب اختلاف الجرائم التي ترتكب في حقهم أو يكونون سبب فيها.
- **المقصود بضحايا الإرهاب:**

[1] محمد علي سالم جاسم: **حماية حقوق ضحايا الجريمة في المرحلة الابتدائية من التحقيق** ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، العراق، 2015، ص 73-74.

[2] **إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام و التعسف في استعمال السلطة**، ص 329.

[3] خالد مصطفى فهمي: **تعويض المضرورين من الأعمال الإرهابية** – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، د.ط، 2007، ص 42.

إن الكشف عن علاقة الإرهاب بضحيته في الجرائم الإرهابية يقودنا إلى نتيجة مهمة تتمثل في تميز الجرائم التقليدية عن الجرائم الإرهابية التي تنتفي فيها الروابط المنطقية التي تحكم خيوط الجريمة ففي الغالب أن الإرهابي وضحيته لا يعرف احدهما الأخر،فالجريمة الإرهابية تخلو من العنصر الشخصي، كما أن موضوع جريمة الإرهاب هو أي شخص أو أي شئ يكون محلا للاعتداء بأسلوب يشير إلى وقعا ويلفت الأنظار، فضحايا الإرهاب هم الأطفال والسياح الأجانب والمسافرين ورجال الدين ورجال السياسة ورجال الأمن وبعبارة موجزة هم أي إنسان، ونفس القول ينطبق على المنشات والأشياء والمؤسسات التي تكون هدفا للارهابين وهذا عن طريق الاستخدام العمدي المنظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب بغرض تحقيق أهداف معينة.لكن أحيانا يكون الضحية في الجرائم الإرهابية مقصودا وهذا إما للحصول على الشهرة كقتل شخصية معروفة داخليا أو دوليا، أو من أجل الحصول على المال لغرض تمويل العمليات الإرهابية، آو من اجل الدعاية السياسية . [3]

- **مفهوم ضحايا الإرهاب في التشريع الجزائري:**

إن أول نص قانوني تناول مفهوم ضحايا الأعمال الإرهابية وأحقيتهم في تعويض أضرارهم ويكفل حقوقهم كان نص المادة 145 من المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ 19 يناير من سنة 1993م، والمتضمن قانون المالية لسنة 1993 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التشريعي رقم 181/93 المؤرخ في 27 يوليو 1993 والذي حدد كيفيات تطبيق أحكام المادة 145 سالفة الذكر، وبعدها صدرت تعليمة وزارية مشتركة مؤرخة في 31 مايو سنة 1997، والتي حددت شروط كيفيات تخصيص المعاش الشهري والمنصوص عليه تحت عنوان تعويض الأضرار البدنية الناجمة عن هذا الإرهابي أو حادث واقع في إطار مكافحة الإرهاب ، وأخيرا صدر المرسوم التنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 03 فبراير 1999 المتعلق بمنح تعويضات الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية

أو المادية التي لحقت نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب وكذا لصالح ذوي حقولهم. [1] والملاحظ أن المشرع من خلال مختلف النصوص التي تصدت للجرائم الإرهابية وتناولت الضحايا وحقهم في التعويض لم يعرف لنا ضحايا الأعمال الإرهابية بل كل ما قام به هو تحديد هؤلاء الضحايا والأضرار محل التعويض وهذا يتماشى مع ما ذهبت إليه ثقافة الأمم المتحدة لحقوق الضحايا وقد حصر المشرع الجزائري في الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعذبين.

- **التعريف الإجرائي لضحايا الإرهاب:**

هم الأشخاص الذين تضرروا نتيجة الظاهرة الإرهابية سواء كانت هذه الأضرار جسدية أو معنوية أو مست الجوانب المادية من ممتلكات ومنشآت لضحايا الإرهاب أثناء فترة العشرية السوداء، بالجزائر.

- **التعريف اللغوي للإرهاب:**

أصله بالفرنسية "Le "terrorisme والتي هي مشتقة من كلمة terreur واصلها لاتيني هو " Tersere terrere" ومعناها جعله يرتعد ويرتجف ،كما ورد معناها في قاموس المنهل على أنها الترهيب والترويع ،وجاء تعريف " Terreur "في قاموس الأكاديمية الفرنسية لعام 1894م على أنه الرعب أو الخوف الخوف الشديد والاضطراب العنيف، وهو تعريف يتضمن عنصرين: [2]

- **عنصر نفسي:** معناه حدوث تخويف، هياج واضطراب أو قرع شديد.
- **عنصر بدني:** يعني قيام الشخص بإحداث مظاهر خارجية بواسطة جسمه.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 3 فيبراير 1999 والمتعلق بمنح تعويضا لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت نتيجة الأعمال الإرهابية.

[2] سهيل حسين الفتلاوي: **الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، الأردن، 2011، ص 16-17.

كما عرفه قاموس لاروس الصغير " Le Petit larousse" بأنه مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها منظمة قصد خلق مناخ من ألا أمن أو لإسقاط الحكومة القائمة، أو يكون نظام من العنف منتهج من طرف الحكومة.

وكلمة الإرهاب باللغتين الفرنسية والانجليزية تدلا على استعمال أساليب إرهابية من أشخاص عاديين وضعفاء أي ليسوا في مراكز سلطة، أما في اللغة العربية "إرهاب" هي اشتقاق لكلمة "رهب" .[1]

ولقد استعمل لفظ الإرهاب في القرآن الكريم ثمان (08) مرات خمسة منها بمعنى الرهبة من الله تعالى والخوف منه، مثل قوله تعالى: [يا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ].[2]

وقوله تعالى: [هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ] .[3]

ومرتان بمعنى إرهاب المسلمين للعدو، وهو تخويف له ليس عن طريق العنف الفعلي بل عن طريق القوة والتلويح بها، مثل قوله سبحانه وتعالى: [تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ] .[4]

وقوله سبحانه وتعالى: [لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ].[5]

ومرة واحدة بمعنى إرهاب القوة للمسلمين مثل قوله تعالى: [وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجاؤُ بِسِحْرٍ عَظِيم].[6]

---

[1] محمد عبد المطلب الخشن: **تعريف الإرهاب الدولي- بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية** ، دار الجامعة الجديدة، د.ط، مصر، 2007، ص 23.

[2] سورة البقرة-الآية 45.

[3] سورة الأعراف-الآية 154.

[4] سورة الأنفال – الآية 60.

[5] سورة الحشر- الآية 13.

[6] سورة الأعراف-الآية 116.

وقد اقر المجتمع الدولي كلمة "الإرهاب" بالمفهوم المعاصر والتي أساسها فعل "رهب" أي خاف، وأطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أغراضهم السياسية "الإرهابيين " والرهبة تستعمل في حالة الخوف المشوب بالاحترام لكننا نجد أن الخوف من القتل أو الجرح أو الخطف وتدمير المباني والممتلكات هي أفعال لا تقترن بالاحترام بل بالرعب وعليه فالترجمة الصحيحة يكون "إرعاب" وليس "إرهاب".[1]

- **التعريف الاصطلاحي للإرهاب:**

عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أي كل براعته أو أغراضه يقع تنفيذ لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى مرافق الدولة أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»[2].

- **التعريف الإجرائي للإرهاب:**

هو فعل عنيف يهدف مرتكبوه إلى إشاعة الرعب والترويع في المجتمع التبسي بإتباع أساليب خطيرة يكون موجها نحو المدنيين أو المؤسسات أو الحكومات على حد سواء ليخلق حالة من عدم الاستقرار تنعكس سلبا على البناء الثقافي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع.

[1] سامي جاد عبد الرحمان واصل: **إرهاب الدولة– في إطار القانون الدولي العام** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص43.

[2] الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب مؤرخة في 22 أفريل 1998م.

6. المداخل النظرية لموضوع سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب:

- **التفاعلية الرمزية:**

تعتبر التفاعلية الرمزية من النظريات السوسيولوجية التي انتقلت بعلم الاجتماع من دراسة الوحدات الكبرى إلى دراسة الوحدات الصغرى، وذلك بتركيزها على دراسة الفرد في تفاعله اليومي كأصغر الوحدات.

في نهاية الخمسينات كانت السوسيولوجيا الأمريكية تحت هيمنة نهجين فمن جهة أولى النظرية البنيوية – الوظيفية لـ "تالكوت بارسونز" ومن جهة أخرى السوسيولوجيا التكميلية والإحصائية لـ " بول لازارسفيلد " وبشكل جزئي وكرد على هذه الهيمنة المزدوجة، نشأت مدرسة شيكاغو الثانية تحت مسمى " التفاعلية الرمزية " وهذا تعبير صاغه عام 1937 " هربرت بلومر" والتي جرت العادة على دعوتها مدرسة شيكاغو الثانية طورت طريقة جديدة بالكامل في التفكير بالمجتمع وفي تحليله.

أطلق مسمى التفاعلية الرمزية على الرؤية التي تدل بوضوح على أنماط النشاط الإنساني التي تعتبر عناصرها ضرورية من أجل فهم الحياة الاجتماعية ووفقا لتصور التفاعلية الرمزية فالحياة الاجتماعية معرفيا هي التفاعل الإنساني أو البشري من خلال استخدام الرموز والإشارات ولهذا تهتم بنقطتين هما:

الطريقة التي يستخدم بها البشر الرموز بما يقصدوه لكي يتصل كل واحد بالآخر. وتهتم بتفسيرات نتائج هذه الرموز على السلوك الخاص بالجماعات أثناء عملية التفاعل وتنطلق التفاعلية الرمزية من رؤيتها للمجتمع على أنه عملية ولا تنظر إليه على أنه مجرد نسق أو تنظيم أو بناء ثابت، وتدخل كل من الفرد والمجتمع في علاقة ترابط وتداخل وثيقة، بحيث تبدأ الحياة الاجتماعية وتتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي وتؤثر التنظيمات والقواعد والقيم الاجتماعية في الأفراد وفي نفس الوقت تتأثر بهم،

على اعتبار أن أفراد المجتمع هم الذين شكلوها إن أفراد المجتمع هم الذين شكلوها وقاموا برعايتها والحفاظ عليها، إذن فهي تسعى إلى دراسة الفرد وسلوكه في المجتمع داخل الجماعة التي تحضنه مع الأخذ بعين الاعتبار عملية التفاعل والتبادل الذي يحصل بين الفرد وذاته أو بينه وبين الجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه[1].

وتركز التفاعلية الرمزية في دراستها على الفعل الاجتماعي من خلال تطوير تفسير نظري دقيق وشامل يستوعب جوانب هامة من أفعال الناس من غير إغفال تعقيدات العالم القائم، ومن البداية ترفض التفاعلية الرمزية التحليل الوظيفي في تفسيره لدور الوحدات الكبرى والأنساق الاجتماعية في تشكيل الوحدات الصغرى، وإبعاد دور الفرد واعتباره سلبا لا يقوى على مقاومة المحددات الجماعية للسلوك، وبذلك فالتفاعلية الرمزية ترفض استخدام المنهج السببي في دراسة الظواهر الاجتماعية وتؤكد على وجوب استبعاد فكرة العلية وذلك أن التحليل الوظيفي قد أغفل العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع و التي هي تفاعل دينامي دائم، و عليه تعتبر دراسة الفرد بمعزل عن المجتمع أو دراسة المجتمع بمعزل عن الفرد تجريدا غير واقعي.

وتتخذ التفاعلية الرمزية اتجاه العالم الاجتماعي منهجية تقوم على ضرورة استخدام الملاحظة الدقيقة لهذا العالم الاجتماعي بالطريقة التي يدركه بها الفاعلون، وكذلك ينصح أنصار التفاعلية الرمزية أن يكون الباحث حياديا وينتبه إلى عدم تأثره بأي افتراضات حول الأبنية الاجتماعية، مهما كان نوع هذه الافتراضات سواء كانت نابعة من نظريات علمية أو من معرفة شائعة، وتعتبر التفاعلية الرمزية التفاعل الاجتماعي وحدة التحليل الأساسية للسلوك الإنساني والتي تظهر في شكل بارز خلال التفاعل والاتصال الرمزي بين الأفراد، فهي تسعى لإبراز العناصر المعرفية والوجدانية وتعتبرها

[1] مخنفر حفيظة : **خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي**، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

محاورجوهرية تدور حولها الدراسة فهي تعتبر المجتمع أنه يمثل نشاطا متواصلا لتفاعلات اجتماعية متباينة، فهي تركز على العلاقات بين الأشخاص عوض التركيز على المجتمع [1].

- **تعقيب:** سعت التفاعلية الرمزية لدراسة دور الفرد وسلوكه في المجتمع وداخل الجماعة التي ينتمي إليها مع الاهتمام بمكون عملية التفاعل والتبادل الذي يعيش فيه وبالتالي تنظر التفاعلية فعليا كنظرية سوسيولوجية لدراسة الحياة اليومية للفرد، وضحايا الإرهاب كأفراد يمكن دراسة تفاعلهم اليومي.

كما تسعى التفاعلية الرمزية وتحرص على دراسة المظاهر الرمزية للتفاعل ومركب العلاقات بين الفرد والمجتمع، ما يعني أنه لا يمكن قراءة الحياة اليومية لضحايا الإرهاب بعيدا عن المجتمع الكلي لوجود العلاقات المتبادلة بين المجتمع وضحايا الإرهاب، أي علاقة الجزء بالكل، فدراسة التفاعلية الرمزية للفرد وسلوكه في المجتمع، وداخل الجماعة التي تحتضنه مع الأخذ بعين الاعتبار عملية التفاعل والتبادل الذي يحصل بين الفرد وذاته أو بينه وبين الجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه يمكن إسقاطها على ضحايا الإرهاب.

- **النظرية الإثنوميتودولوجية:**

ارتبطت النظرية الإثنوميتودولوجية في نشأتها بصورة خاصة بالنظرية الفينومينولوجية، وهناك الكثير من العلماء الذين يرون في النظرية الأولى أنها مدخلا نظريا ومنهجيا جديد للفينومينولوجية وهذا ما ظهر وجاء في تصورات "هلموت واجنر" H.Wagner في مقالته المميزة عن علماء الاجتماعيين ذو التوجهات "الفينومينولوجية بل ويعتقد أن الإثنوميتودولوجية ما هي إلا إعادة تجديد أو تحديث

[1] رابح كعباش: **الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، مخبر علم اجتماع الاتصال** ، جامعة قسنطينة، د.ط، الجزائر، 2007، ص 185-186.

الأفكار والمسلمات العامة التي قامت عليها الفينومينولوجية عامة، وإن كنا نلاحظ أن معظم التحليلات في النظرية السوسيولوجية المعاصرة ترجع تأسيس الاثنوميتودولوجيا إلى أواخر الستينات من القرن الماضي، ولاسيما بعد نشرها "رولدجار فينكل" كتابه الشهير" دراسات في الإثنوميتودولوجية" Studies In Ethnométhodologie.[1]

تنطلق الاثنوميتودولوجيا من خبرة الحياة اليومية العادية التي يقوم بها الأفراد ليست ضربا من العبث وليست أنشطة عشوائية ولكنها محاولات من جانب هؤلاء الأعضاء لإقامة هذا المشروع العملي الذي يسمى الحياة الاجتماعية، فالناس عندما يأكلون ويشربون ويتجاذبون أطراف الحديث ويتفاعلون في مواقف الحياة المختلفة، فإنهم يحاولون أن يؤسسوا معاني خاصة لحياتهم، أو أنهم يحاولون أن يشيدوا معنا خاصا للنظام الاجتماعي العام، الذي يحوي أفعالهم وتفاعلهم، ويعني ذلك أن الحياة اليومية للأفراد لها قوانينها الخاصة التي يسلم بها الأفراد دون وعي، فالناس عندما يتفاعلون فإنهم يتفاعلون وفقا لقانون لا يدركونه.[2]

وقد حاول "جار فينكل" في أبحاثه العديدة أن يبين:

- أن المحادثة اليومية العادية تنقل معان أكثر مما تحمل الكلمات المباشرة.
- أن مثل هذه المحادثات تفترض محتوى ذا دلالات مشتركة.
- أن الفهم المشترك الذي يوافق أو ينتج عن المحادثات يشمل عملية مستمرة من التأويل البدائي.

---

[1] عبد الله عبد الرحمان: **علم الاجتماع التربية الحديثة، النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، (د.س.ن)، ص 238 .

[2] إيان كريب: **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس** ، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، د.ط، الكويت، 1999، ص 295.

– أن التبادل والشؤون اليومية تتصف بمنهجية، وخطة وبالتالي خاصية عقلانية بحيث أن الإنسان يصل إلى المعنى كما يلفظ الآخر من خلال فهمه للقاعدة التي قام عليها.

كان "جارفينكل" يعتقد كما كان "شوتز"، أن الفهم المعنى يتطلب أكثر من مجرد ملائمة "مواد المحتوى وعناصره" ومحاولة "معرفة" معنى ما قيل، وإنما أيضا محاولة أن تضفي على ما قيل خاصية "كقاعدة ". .. إذ تتكون الصورة الصحيحة للفهم العام من عملية متكاملة وليس مجرد نقطة تقاطع مشتركة لمجموعات متداخلة.[1]

- **المفاهيم الأساسية لنظرية الاثنوميتودولوجية:**

نجد أن أصحاب المنظور الاثنوميتودولوجي قد قاموا بتطوير بعض المفاهيم الأساسية الأساسية مثل: مفهوم الفعل المنعكس ومفهوم البيئة المرتبطة بالمعنى: [2]

- **الفعل المنعكس:**

يشير مفهوم الفعل المنعكس إلى أن كثيرا من أنماط التفاعل التي تحدث بين أعضاء المجتمع تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية التي قاموا بتشكيلها في مواقف محددة.

ونجد أن كثير من أنماط التفاعل بين أعضاء المجتمع تعتبر أفعالا منعكسة، فالكلمات والإشارات والإيماءات التي نستخدمها أثناء عملية التفاعل تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية وتستخدم في تشكيل وتفسير وإعطاء المعاني للعالم الاجتماعي.

---

[1] إرفنج زايتلن: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** ، دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 1998، ص 306.

[2] طاهر حمو الزيباري: **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2016، ص 388.

- **البيئة المرتبطة بالمعنى:**

يشير إلى التفاعل المتبادل بين أعضاء المجتمع يتضمن معان تدركها عقولهم مباشرة وهي معان تفوق دلالاتها ومغزاها ما قد تدل عليه إشارة أو كلمة أو عبارة في حديث تبادل بينهم ومن ثم فإن الإشارات أو الكلمات أو العبارات التي ترسل أو تستقبل أثناء عملية التفاعل بين أعضاء المجتمع يكون لها عدة معايير ترتبط بموقف معين أو بيئة أو ظروف معينة.

- **تعقيب:**

تلعب هذه النظرية دورا هاما ضمن مجال سوسيولوجيا الحياة اليومية فهي لا تضع قوالب نظرية جاهزة بل ينزل الباحث فيها لواقع المجتمع كما هو، ليخرج برسم لهذا الواقع، بحيث يقوم الباحث دور الوسيط بين المعرفة العامية والمعرفة العلمية، وقد أعطت أهمية بالغة لتفاصيل الحياة الاجتماعية اليومية العادية الروتينية، وطورت منهجا خاصا بها بعيدا عن المناهج الوضعية، حيث ابتكرت أدوات اخترقت بها الحياة اليومية، وهذا مل قمنا به بالفعل، في دراسة موضوعنا سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب،من حيث تسجيل المناقشات والمحادثات التي قمنا بها مع ضحايا الإرهاب في حياتهم العادية.

- **نظرية أسلوب الحياة:**

تعود أفكار نظرية أسلوب الحياة لكل من "هندلانغ وغوتفردسون وجاروفالو"، والتي طرحت في عام 1978م، وهي من المحاولات التنظرية المحددة الجزائية، التي تقوم على افتراض أن اختيار الفرد لأسلوب حياته ينطوي على درجة كبيرة من المخاطر كاختياره التواجد في محيط يتميز بمعدلات عالية

للجريمة والانحراف مما يجعله أكثر احتمالا للوقوع ضحية للجريمة [1]، وتنطلق هذه النظرية من أن أسلوب الحياة أو الأنماط الحياتية قد تقود أناسا معينين أكثر من غيرهم لكي يكونوا ضحايا، أسلوب الحياة لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضا [2] ، و يتضح أن هذه النظرية تركز على فهم وتفسير الفعل الإجرامي (والذي يحدث بفعل نمطية في أسلوب الحياة) بهدف الوصول إلى أساليب أو إجراءات وقائية للحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي أو التقليل منه، وهذا يعني أنها تهدف بأفكارها إلى مستقبل في تحقيق الوقاية من الجريمة، والتقليل من معدلاتها.

وتفترض نظرية أسلوب الحياة أن العناصر الثلاثة الآتية هي عوامل رئيسية في احتمال وقوع الفرد ضحية للجريمة.[3]

أ. أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

ب. نوعية الأشخاص الذين يختلط معهم.

ج. نوعية الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

---

[1] محمد بن ابراهيم بن عبد العزيز الربدي: **الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية** –دراسة وصفية تحليلية– أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 75 .

[2] غادة عبد الرحمان الفهادي: **دور الجمعيات الأهلية في الوقاية من الجريمة** –دراسة ميدانية على الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض– رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 22.

[3] محمد بن ابراهيم بن عبد العزيز الربدي: **الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية** ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- **تعقيب:**

يكمن استخدام نظرية أسلوب الحياة ضمن مجال الضحايا والتي تعد من النظريات التي حللت الدوافع التي تجعل الفرد يقع ضحية، وكانت مواطن الاستفادة من هذه النظرية من خلال أن ضحايا الإرهاب لهم الاختيار في تواجدهم في أماكن معرضة لمخاطر الإرهاب، كما أن نوع العمل كذلك من الأسباب التي تؤدي بضحايا الإرهاب إلى تعرضهم لظاهرة الإرهاب، وهذا من مسلمات هذه النظرية، وكمثال الضحايا العسكريين والذي يخرجون في مهمات كمهمة التمشيط يتعرضون لأخطار انفجار الألغام أو المواجهة مع الإرهاب، وهذا ما تطرقنا له وبيناه في الدراسة الميدانية لموضوعنا سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب،في نوع الإصابة.

- **النظرية الوظيفية:** انطلقت هذه النظرية من مسلمات اجتماعية تتمحور حول دور الوظائف الاجتماعية في المحافظة على التوازن والاستقرار والاندماج الاجتماعي.

ومن أهم رواد هذه النظرية "روبرت ميرتن"،" تالكوت بارسونز" الذي يرى أن المجتمع يؤلف نسقا متداخلا ومترابطا كما يرى أنصار هذه النظرية أن اختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذي تجمعهم أهداف مشتركة يقودان في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع وإلى حالم من التفكك الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى فقدان المعايير والقواعد الاجتماعية، ما يعرض المجتمع إلى حالة الأنومي أي أللامعيارية وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعالياتها في ضبط وتنظيم سلوك الأفراد لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي.[1]

[1] عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف** ، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2006، ص 34.

والإرهاب حسب هذه النظرية يظهر نتيجة خلل في البناء المعياري والقيمي المجتمعي الذي يحدث بدوره نتيجة عدم مقدرة البناء الاجتماعي على أداء الأدوار الأساسية، وأيضا فقدان حالة الإجماع والاندماج المجتمعي وضعف المواجهات الإدراكية والمعرفية، والمتمثلة في قوة المعايير وتراجعها عن أداء دورها المجتمعي.[1]

- **تعقيب:** إن لهذه النظرية أهمية في تفسير الإرهاب كظاهرة اجتماعية تهدد الأبنية والأنساق الاجتماعية، وقد عولجت بها عدة مواضيع، ارتأينا أن نذكر بها من أجل مفاهيمها التي استفدنا منها في داستنا.

- **نظرية التفكك الاجتماعي:**

يشير"ميشال مان" إلى التفكك الاجتماعي بأنه جملة من الإضرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع، وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي، ويحدث التفكك الاجتماعي في مكونات التنظيم الاجتماعي الذي يشمل بدوره مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم والأفكار التي تحدد العلاقات بين الأفراد وتنظيمها، وهذه القواعد هي نتاج الإجماع في المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم، وهي إما أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة (الأعراف)، تتلخص في شكل عادات سلوكية وتقليد وأفكار ومبادئ أخلاقية ومثل وتعني حدوث التفكك في التنظيم عدم تأدية هذه القواعد لوظيفتها الأساسية مما يخلق حالة من الاضطراب والفوضى.[2]

وللتفكك الاجتماعي أشكال عدة منها:[3]

---

[1] أحمد فلاح عموش: **مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مكتبة الملك فهد الوطنية**، د.ط، الرياض، 2006، ص 30.

[2] ميشال مان: **موسوعة العلوم الاجتماعية** ، ترجمة عادل مختار الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح العين ، د.ط، الإمارات، 1994، ص 166.

[3] معن خليل: **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1998،ص 128-129.

– فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض بسبب عدم تماسك مكوناتها، مما يعيق تحقيق أهدافها.

– ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض مما يؤدي إلي انتشار الفردية بينهم.

– فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع.

– فشل المعايير الاجتماعية في تسيير الطريق المشروع للأفراد ليحققوا أهدافهم.

ويمكن تفسير الجريمة من خلال نظرية "التفكك الاجتماعي" أو "مدرسة شيكاغو" في علم الاجتماع لأن هذه النظرية ركزت على حياة المجتمعات الحضرية في المدن، حيث ترتبط طريقة الحياة في مراكز التحول السكاني في المدن بالميل إلى ارتكاب الجريمة، ويرى منظروا هذا الاتجاه ارتفاع مستوى الجريمة في بعض الأحياء ما هو إلا نتيجة التفكك الاجتماعي الذي هو نفسه يعتبر نتيجة لمجموعة من العوامل البنائية كالتحضر والتصنيع والهجرة وطبيعة العلاقات الاجتماعية، وتطورت نظرية التفكك الاجتماعي في تفسيرها للجريمة من خلال القول أن الجريمة في أي مجتمع أو حي ما هو إلا نتيجة لمستوى التفكك في هذا الحي، كما ينظر إليه سكانه فالأحياء الحضارية لها القدرة من خلال نظمها المحلية (الأسرة،المدرسة، ودور العبادة، والمؤسسات التطوعية) على مجابهة ظهور علامات التفكك الاجتماعي مما يؤثر على مستوى الجريمة فإذا عجزت أو فشلت مؤسسات الضبط الاجتماعي على مواجهة التفكك الاجتماعي فإن نسبة الجريمة سوف تزداد.

ويؤكد "دوركهايم" أيضا بأن التفكك الاجتماعي يحدث عندما يكون هناك تغير اجتماعي سريع ناتج عن النمو ونتيجة لذلك فإن حالة من التشويش تسود المجتمع، حيث تفشل آليات الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية وتفتقر القواعد السلوكية وتوقعات الدور إلى التناغم، وأن

ارتفاع نسبة الجرائم في المجتمعات التي تمر بعمليات تنمية تعكس ألا أمن (الخوف) المرتبط بالنمو، حيث أن التغير السريع لا يمكن من التأقلم حيث يرافق ذلك إعادة توزيع السكان وانهيار وسائل الضبط التقليدية وزيادة الحراك الاجتماعي وسرعة الاتصال والتفكك الاجتماعي في نظر عالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ميرتن" يشير إلى عدم توافق النسق الاجتماعي للمكانات والأدوار وفي حالة عدم تحقيق الأهداف الجمعية والرغبات والأهداف الفردية لأعضاء النسق الاجتماعي، وهذا عدم التوافق هو نوع من الفشل لمقابلة أحدا أو أكثر من متطلبات النسق الوظيفي.[1]

ويبني "ميرتن" تحليله للتفكك الاجتماعي على أساسين هما: [2]

- **الأول:** اعتبار النسق الاجتماعي وحدة بنائية وظيفية متكاملة على الرغم من ارتباطه البنائي والوظيفي بالأنساق الاجتماعية الأخرى.
- **والثاني:** اعتبار النسق الاجتماعي الواحد غير مستغرق لكل أدوار الأفراد أو الجماعات ومراكزهم في الحياة الاجتماعية.

وقد حدد "وليام توماس و فلورن زينانكي" مظاهر التفكك الاجتماعي والمتمثل في فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية على الفرد وهذا بدوره أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية مثل الجريمة و الانحراف والإرهاب.

- **تعقيب:**

تلعب هذه النظرية أهمية فعالة في تفسير المشكلات الاجتماعية مثل الإرهاب، والذي يعد أحد مفاهيم الدراسة، وقد كان لنظرية التفكك الاجتماعي دور هام في تحديد الأسباب و لدوافع التي تؤدي

[1] محمد عاطف غيث: **المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي** ، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، مصر، 1989، ص 88-89.

[2] أحمد فلاح العموش: م **مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مكتبة الملك فهد الوطنية**، رجع سبق ذكره، ص 33.

إلى وقوع مثل هذه الظواهر في المجتمع، وتهديد كيانه مما يؤدي إلى ألا أمن المرتبط بتغيرات سياسية، إقتصادية، اجتماعية...إلخ.

7. الدراسات السابقة:

يعتبر عرض الدراسات السابقة خطوة أساسية في مسار البحث العلمي، كما تهيئه من تسهيلات منهجية لموضوع الدراسة، فهي تعتبر بمثابة خبرات سابقة تناولت موضوع الدراسة من جميع إبعادها أو من بعد واحد وتقدم في هذا المجال دراستين سابقتين هما:

- **الدراسة الأولى:**

– شحاتة الصيام: "**القهر والحيلة**" **أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية**" – دراسة ميدانية ونظرية– جامعة القاهرة، دار الكتب العربية، د.ط، (د.س.ن)، مصر .[1]

– توقف هدفها المحوري على أنماط التفاعل الإنساني في إطار الحياة اليومية وما ينتج عن ذلك من تصرفات في أتون علاقة السيطرة والخضوع، واستخدم عينة صغيرة نسبيا تتمثل في عشرة أفراد من المجتمع الأصلي المجتمع المصري، واعتمد في دراسته هذه على المنهج الخفي لكي يحلل أنماط التحايل والمقاومة السلبية في الحياة اليومية في مواجهة السلطة في مواقع العمل غير الرسمية والمنهج تأويلي كمنهج لهذه الدراسة،أما في طرق وجمع البيانات فقد اعتمد أداة جديدة استخدمها من قبل أصحاب الاتجاه الاثنوميتودولوجي والمنهجية الشعبية تلك التي يطلق عليها بتحليل المحادثة التي يمكن من خلالها وصف ما يحدث بين الفاعلين و قد كانت الأداة

[1] شحاتة الصيام : " **القهر والحيلة**" **أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية**" –دراسة ميدانية و نظرية– جامعة القاهرة، دار الكتب العربية، د.ط، مصر، (د.س.ن)، تم نسخ الكتاب من الموقع التالي: www.kotobarabia.com

الملائمة هي المقابلة حيث التفاعل فيها لفظيا و الحوار يكون هو الشكل الرئيسي للتفاعل وهو العنصر الذي ركز عليه الباحث بالإضافة إلى تسجيل المحادثات عن طريق الفيديو.

وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام في خطاب الحياة اليومية في مفهومي السيطرة والخضوع، أو قل الاهتمام بعلاقات القوة في إطار صورتها المصغرة في ظل تمجيد القيم الرأسمالية في الواقع المصري، يكشف عن تفوق من يملك وإغفال الطرف عن حماية الخاضعين الذين يبدون عنفا رمزيا يتضح بجلاء في استفزازهم وثروتهم الصامتة أمام ممارسة المسيطرين، أو ما نسميه بالخطاب المستتر للخاضعين.

- **تعقيب:**

تتمثل مواطن الاستفادة من هذه الدراسة في استخدام نفس عدد عينة البحث و المتمثلة في 10 أفراد من المجتمع الأصلي، إضافة إلى أننا وجدنا أنفسنا استعملنا نفس الأداة التي استعملها الباحث وهي المقابلة المعمقة، والملاحظة، كما أن هذه الدراسة أبرزت لنا مفهوم متغير الحياة اليومية.

- **الدراسة الثانية:**

- عزيز سعاد: **الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين والشعور بالانتماء لدى الفرد الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، جانفي 2012. [1]
- اتجهت الدراسة إلى البحث عن الاتجاهات التي تتكون عند الشباب عامة والشباب الجامعي خاصة نحو ظاهرة الإرهاب في علاقتها بالتدين والشعور بالانتماء بالوسط الجزائري، والبحث

[1] عزيز سعاد : **الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين والشعور بالانتماء لدى الفرد الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، جانفي 2012.

عن الاتجاهات يعني الكشف عن الأفكار والاعتقادات والأحاسيس التي ستوجه السلوك، وطرحت الباحثة إشكالا مفاده أي الاتجاهات تنظيما داخل الفرد تؤثر في توجيه سلوكه؟

وقد جاءت الدراسة لتجيب عن المشكلة في التساؤلات التالية:

- هل هناك علاقة دالة إحصائيا بين الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والتدين لدى الشباب الجزائري "الطالب والعامل والبطال؟"
- هل هناك علاقة دالة إحصائيا بين ظاهرة الإرهاب والشعور بالانتماء لدى الشباب الجزائري؟
- هل هناك فروق دالة إحصائيا بين الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والتدين لدى الشباب الجزائري"الطالب والعامل والبطال" ؟ تختلف باختلاف كل من:

أ. الجنس (ذكور / إناث) ب. المؤهل العلمي (التدرج/ما بعد التدرج) ج. الوضعية المهنية (بطال/عامل).

- هل هناك فروق دالة إحصائيا بين الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والشعور بالانتماء لدى الشباب الجزائري"الطالب والعامل والبطال"؟ تختلف باختلاف كل من:

أ. الجنس (ذكور / إناث) ب: المؤهل العلمي (التدرج/ما بعد التدرج) ج. الوضعية المهنية (بطال/عامل).

وعلى أساس تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب ومستوى التدين لدى الشباب الجزائري"الطالب والعامل و البطال"؟
- هناك علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب والشعور بالانتماء لدى الشباب الجزائري"الطالب والعامل والبطال"؟

- **تعقيب:**

تمكنا من خلال هذه الدراسة إلى التوصل إلى حوصلة معرفية حول ظاهرة الإرهاب والمفاهيم المتعددة التي تشير إلى هذا المصطلح الذي لم يوجد له تعريف واضح إلى حد الساعة، رغم نوعية العينة والمنهج المنتج في دراستنا، بينت لنا كيفية دراسة الظاهرة الإرهابية نظريا.

8. صعوبات الدراسة:

- النقص الكمي في حجم المراجع المتوفرة داخل مكتبة الجامعة والتي تدور حول موضوع دراستنا، وعدم الاهتمام به بشكل جدي.
- ضيق الوقت مما جعلنا نبذل مجهودا مضاعفا، ربما لو كان لدينا وقتا أكثر لكنا أكثر أرياحية في دراستنا للموضوع.
- العطلة المبكرة والتي أثرت بالسلبية نوعا ما على مجهوداتنا وولدت لنا ضغطا نفسيا وعلميا.
- إضافة إلى أن العينة المدروسة ليست متواجدة على الدوام، وواجهنا صعوبة في التحصل عليها.

ثانيا: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

1. المناهج وتقنيات الدراسة:

"لا شك أن المنهج يرتبط أساسا بطبيعة موضوع الدراسة ويختلف المنهج من بحث إلى أخ، وهو من الأشياء التي لا يمكن الاستغناء عنها فلا يمكن لأي علم أن يصل إلى الحقائق والقوانين العامة إلا إذا اتبع في ذلك منهجا معينا".[1]

[1] الحسن إحسان محمد: **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي** ، دار الطليعة للطباعة والنشر، د. ط، بيروت، لبنان، 1986، ص18.

المنهج العلمي يمكن وصفه بأنه "فن التنظيم لسلسلة الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين". [1]

"المنهج الكيفي يهدف في أساسه هو الآخر إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة. [2]

لا بد من الإشارة إلى أن المنهج الكمي لا يشكل تضادا وتناقضا مع المنهج الكيفي بقدر ما يشكلان تكاملا، من أجل الوصف التحليلي والوصول إلى الاستنتاجات التحليلية تساعد على فهم الواقع لأن الظواهر السوسيولوجية تبقى في حاجة ماسة إلى نظرة منهجية شاملة، وقد استعملنا منهج دراسة حالة كوسيلة هامة للوصول إلى فهم خاص للحالة الفردية فيمكن للباحث من الإحاطة الشاملة للموضوع، بحيث تيسر لنا إجراء دراسة أكثر عمقا، ويعرف هذا المنهج بأنه "المنهج الذي يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية ودقيقة". [3]

2. منهج تحليل المضمون:

بدأ استخدام هذا المنهج منذ سنوات قليلة في تحليل المضامين الفعلية لظواهر سلوكية، واجتماعية، واقتصادية وسياسية في المجتمعات الإنسانية، ذلك أن هذا المنهج ذو فائدة كبيرة لتحد العوامل المؤثرة على سلوك الاستهلاك العام لشريحة اقتصادية واجتماعية في مجتمع دون غيره من المجتمعات، وبشكل عام يمتاز هذا المنهج باعتماده على الدراسات الميدانية والوثائق والإحصائيات الرسمية ومختلف وسائل الإعلام للوصول إلى المواقف أو الآراء الفعلية للمستهلكين نحو هذه القضية

[1] عبد الرحمان بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، ط2، الكويت، 1977، ص4.

[2] أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشارف، سعيد سبعون، دار القصبة، د.ط، الجزائر، د.س.ن، ص101.

[3] الذنيبات محمد: **مناهج البحث العلمي وطريقة إعداد البحوث** ، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1995، ص120.

الاستهلاكية أو تلك وبدون أي تدخل شخصي أو تحيز من قبل الباحث الذي يستخدم هذا المنهج، ذلك أن الباحث في هذه الحالة يعتمد على إيراد تحليلاته بصورة واقعية تخدم كافة أفراد مجتمع الدراسة وليس شريحة واحدة من شرائح المجتمع كالتجار والصناع وهكذا. معينا". [1]

ويتيح منهج تحليا المضمون بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والشخصيات ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها، كما يتيح دراسة موقف و سلوك الهيئات والمؤسسات. [2]

3. التقنيات المستعملة في الدراسة:

- **المقابلة:**

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفعالية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث فالمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية. [3]

التي تتميز بأنها طبيعية وتتيح للمفحوص الشعور بالارتياح والاطمئنان أثناء المقابلة، فضلا عن أي السير بالمناقشة في أي اتجاه يساعد على كشف ما لدى المبحوث من مميزات قد لا تظهر إذا ما حدث أسئلة المقابلة.[4]

---

[1] محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي** ، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، عمان، 1999، ص49.

[2] لؤي عبد الفتاح وزين العابدين حمزاوي: **مناهج البحث العلمي وتقنياته** ، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، د.ط، المغرب، 2012، ص24.

[1] زياد محمد: **البحث العلمي ومناهجه وتقنياته**، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، د.ط، مصر،(د.س.ن)، ص 154.

[2] عادل مختار هواري: **مناهج البحث الاجتماعي**، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، د. ط، الكويت، 1994، ص302.

- **تقنية تحليل المحتوى:**

يعد تحليل المحتوى تقنية وصفية ناجعة في دراسة المضامين والمحتويات، وخاصة في مجال التربية والتعليم، بغية معرفة المواقف والآراء والانطباعات والتوجهات والقيم والميول والرغبات، لتحليلها فهما وتفسيرا وتأويلا، كأن ندرس مواقف الأحزاب السياسية من التعليم في بلد معين، أو نحلل ما تقوله الأحزاب أو الجرائد حول قضية التربية والتعليم، أو ندرس محتويات الكتب والمقررات والبرامج والمناهج الدراسية، أو ندرس ما يكتبه التلاميذ أو الطلبة أو المدرسون، مع التركيز أيضا على مواقفهم الشفوية والمكتوبة والمصورة من خلال تحليل إجاباتهم...وتجدر الإشارة إلى أن تحليل المحتوى لا يغني عن الطرائق البحثية الأخرى، فهو يلجأ إليه بالأساس في حالات تعذر المقابلة المباشرة والاستبيان، وفي حالة توفر إمكانيات المقابلة، فهو قد يستعان به لتحليل مستوى الإجابات فيها، وأيضا في حالة وجود ضرورة لفحص لغة المبحوث، كما يستخدم كذلك في حالة تعدد الوثائق والرسائل، حيث يساهم في تسيير التعامل معها ودراستها. [1]

لقد قمنا بجمع الخطابات واستخرجنا فئات التحليل التي تم تنظيمها في إطار الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية، وقمنا باستخراج مواضيع ليتم تحليلها على أساس الإطار النظري المنظم سابقا، والذي يتماشى مع الإشكالية والتساؤلات الفرعية وبالتالي ينتج عنه تحليلا موضوعيا لموضوع الدراسة، ولقد استخرجنا مواضيع ولقد كان تحليلنا قائما على أساسين مهمين الأول المتمثل في التحليل الموضوعي والثاني التحليل بالمقابلة، لكن قبل الوصول إلى نتاج البحث يجب القيام بعملية أساسية وهي تحليل الخطابات التي جمعت أثناء إجراء المقابلات واختيار المعطيات التي تساعدنا في تحقيق أهداف البحث.

[1] جميل حمداوي: **البحث التربوي – مناهجه وتقنياته**، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، 1971، ص 205.

- **عينة البحث:**

العينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي تجرى عليه الدراسة، ثم تعميم نتائج هذه الدراسة على المجتمع كله، ووحدات العينة قد تكون أشخاصا كما قد تكون أحياء أو شوارع أو مدن أو غير ذلك، ويستخدم أسلوب البحث بالعينة عندما لا يمكن للباحث القيام بأسلوب المسح الاجتماعي، أي عند استحالة دراسة جميع أفراد المجتمع لظرف من الظروف.

على عكس غالبية الباحثين اللذين يجدون أنفسهم حائرين يتساءلون أي العينات يختارون للقيام بدراستهم، وجدنا أنفسنا أمام ضرورة استخدام العينة القصدية، وعليه قصدنا مباشرة فئة ضحايا الإرهاب "فئة العينة" الذين تعرضوا لفترة طويلة إلى الإرهاب، وعليه فإن مخلفات الإرهاب أكثر وضوحا على فئة ضحايا الإرهاب، اخترنا عشر (10) مبحوثين من ضحايا الإرهاب، المسجلين في مكتب ضحايا الإرهاب لولاية تبسة، وإجراء مقابلات معهم.[1]

4. مجتمع البحث:

تعد عملية اختيار مجتمع البحث من الخطوات الهامة في أي دراسة ،فهو المجتمع الذي ستطبق من خلاله أدوات البحث محاولة من الباحث لإيجاد حل لإشكال الدراسة والتساؤلات التي طرحها فمجتمع البحث في لغة العلوم الإنسانية هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات[2].

[1] أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[2] موريس أنجرس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، المرجع نفسه، ص 314.

يتمثل مجتمع البحث في دراستنا في ضحايا الإرهاب بولاية تبسه، حيث شمل ضحايا الإرهاب المتواجدين على مستوى المكتب الولائي لضحايا الإرهاب في حي الجرف ولاية تبسه كونهم تعرضوا للأحداث الإرهابية في العشرية السوداء.

5. مجالات الدراسة

- **المجال المكاني للدراسة:**

المكتب الولائي لضحايا الإرهاب، العنوان: بجانب سونلغاز –الجرف– ولاية تبسة ،وقد أنشأ هذا المكتب في جويلية 1996.

- **المجال الزماني:**

دامت الدراسة الميدانية من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، حيث قمنا في شهر نوفمبر بتعديل عنوان المذكرة، وفي أوائل شهر ديسمبر من سنة 2018، وشهر جانفي وفيفري ومارس قمنا بجمع المعلومات النظرية، إضافة إلى الدراسة الاستطلاعية قبل الشروع في الدراسة التطبيقية، ثم شهري أفريل وماي 2019 الذين قمنا خلالهما بالدراسة الميدانية، والتي تمثلت في إجراء زيارة للمكتب الولائي ومقابلة رئيس مكتب ضحايا الإرهاب لولاية تبسة حتى نجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، لكي تكون لنا رؤية واضحة عن ضحايا الإرهاب الذين يمثلون موضوع دراستنا، وقد كانت لنا مقابلات معمقة بعد ذلك مع عشرة (10) ضحايا الإرهاب،.

الفصل الثاني: سوسيولوجيا الحياة اليومية

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: ماهية سوسيولوجيا الحياة اليومية**

المطلب الأول: مفهوم سوسيولوجيا الحياة اليومية

المطلب الثاني: أسباب دراسة الأحداث اليومية.

المطلب الثالث: القواعد الاجتماعية للحياة العادية اليومية

- **المبحث الثاني: تطور سوسيولوجيا الحياة اليومية**

المطلب الأول: من علم اجتماع النظم إلى علم اجتماع الحياة اليومية:

المطلب الثاني: إسهامات معاصرة في سوسيولوجيا الحياة اليومية.

- **ملخص الفصل**

تمهيد:

تتشكل الحياة الاجتماعية، من تفاصيل الحياة اليومية للأفراد، التي توحي بالكثير من المعاني وهي التي ليست وليدة اللحظة بقدر ما هي نتائج لعوامل اجتماعية، وثقافية، وتاريخية، واقتصادية، والحياة اليومية لضحايا الإرهاب تختلف من ضحية لأخرى، كل حسب وضعها الاجتماعي، ذلك أن ممارسة الحياة اليومية هي انعكاس لوعي الضحية وتصوراتها للحياة وتجلي لإيديولوجياتها.

ودون شك أن الحياة اليومية لضحايا الإرهاب تختلف في تفاصيل كثيرة عن حياة عامة الناس، لاختلاف وضعهم الاجتماعي، وحتى مؤهلاتهم الفيزيولوجية والنفسية، وبالأخص إذا كانت هذه الضحية تنتمي إلى مؤسسات رسمية كمؤسسات الدفاع والأمن الوطني، تعمل على تحقيق أهداف مجتمعية معينة. وقد أولى علماء الاجتماع أهمية بالغة للحياة اليومية للأعضاء، فتعددت المداخل النظرية التي تناولت هذه الأخيرة، إذ بدأ الاهتمام بالحياة اليومية، بعد أن فشلت المداخل النظرية التقليدية الكبرى في علاج المشكلات المجتمعية، حيث ظهر علم اجتماع الحياة اليومية، ليتناول هذه المشكلات بالدراسة، محاولا في ذلك تحديث مناهج الدراسة، وأدوات الدراسة.

المبحث الأول: ماهية سوسيولوجيا الحياة اليومية.

المطلب الأول: مفهوم سوسيولوجيا الحياة اليومية.

يشير"فتحي التريكي"في كتابه"فلسفة الحياة اليومية"منذ أفلاطون قد أصبحنا ننظر إلى كل ما هو عادي ويومي نظرة استعباد كاستعبادنا لكل ما هو ظني، ولكل ما هو نسبي وما هو خارج عن مجال العقل، فالعملية التعقلية هي تجريد قبل كل شيء أي انتزاع عن العادي والنسبي والعامي، فقد جعل مؤرخو الفلسفة بداية التفكير الفلسفي الحقيقي في الاستعلاء الحتمي عن كل ما هو بديهي وساذج لدحض الظنون والاعتقادات والإحساسات المختلفة، وحتى العودة للعادي اليومي، ونقده ومحاكمته، فالإنسان الذي تطمح الفلسفة إلى معرفته هو إنسان خارق للعادة وخارق لليومي، لذلك لم تكن الفلسفة تفهم حقا منطق العالم اليومي، ولا صورة الإنسان العادي...واليومي ما يحيط بي وأدركه حالا ومن دون واسطة ليصبح قريبا مني وحاضرا في ذهني حضورا مستمرا فالمحيط هنا يعني القضاء الواسع كالبلد أو المجموعة من البلدان التي يكون الانتماء إليها انتماءا حميما.[1]

اليومي إذا هو كل ما يظهر في العالم في شكل تكرار ومعاودة، فهو ليس فقط محيط الحياة العادي والمعروف بل هو قوة تأسيسية تستوعب كل الأحداث والأفعال لتعطيها نمط موحدا، فاليومي يضم كل الأشياء العادية كما يضم أيضا كل ما سيجعل الأشياء تتحول إلى عادية، بهذا يمكن القول كل الأشياء التي تقبل المعاودة والظهور المستمر تدخل ضمن اليومي. فنظرية علمية أو اكتشاف تكنولوجي أو ظاهرة دينية أو ممارسة فنية أو تعبير جسدي إذ ورد تمظهرها في معاودة متكررة ومستمرة ستحمل معنى اليومي،

[1] فتحي التريكي: **فلسفة الحياة اليومية**، الدار المتوسطة للنشر، ط1، تونس، 2009، ص 59-60.

لذلك فماهية اليومي تكمن أساسا في هذه القوة التي تقرب كل الأحداث العالمية وتجعلها عادية ولا تكمن ضرورة في المجموعة الساكنة من الأشياء والأحداث.[1]

يرى طوني بينيت وآخرون أن الإحالات إلى اليومي تنطوي دائما على مقابلة ضمنية مع مصطلح أخر ولذلك فإن معناه يتغير تبعا للسياق، وحيث يكون معنى اليومي هو ما يغلب عليه ما يحدث يوميا في مناقشات دور جداول البث عند تنظيم يومه الحياة اليومية مثلا فإن ترادفه مع غير المطرد وغير المتوقع هو الذي يحظى بالوزن، وحيث يعني "اليومي المؤقت العابر الرسمي أو غير الرسمي، كما هو الحال حين يلبس ديكنز كويلب" أرديته اليومية فإن المقابلة الضمنية تكون مع الرسمية، سواء أكانت في الملابس"الملابس الرسمية" أو المناسبة "لعبة رسمية"، وكذلك يتضمن معنى اليومي بصفة الأمر المألوف أو الاعتيادي (موضوعات الأسرة اليومية)، مقابلة مع الغريب والاستثنائي والخارج عن القانون، ويرتبط هذا بالمعنى.[2]

وأشار العالم الفينومينولوجي "إيدموند هوسرل" إلى الحياة اليومية واستعمل مفهوم علم الحياة ويشير مفهوم "عالم الحياة" إلى النطاق الحياتي الذي يخبر فيه الأفراد ثقافة مجتمعه، ويكون فيه الأفراد تصرفاتهم عن موضوع هذه الثقافة وعالم الحياة هو عالم معطى يسلم الأفراد بوجوده دون مناقشة، ولا يعيش الفرد في عالم حياة واحد، بل أننا نجد عوالم الحياة تتدرج عبر الزمان والمكان، فتبدأ بالعالم الذي يحيط بالفرد، أي ما يقع تحت سمعه وبصره ويستطيع أن يتحكم فيه وتتوزع هذه العوالم عبر المكان وفقا لحركة الفاعل اليومية، حيث تبدأ بعالمه الخاص الذي يعرف عنه كل شيء وتمتد من هذا العالم الخاص عبر كل الأمكنة التي

[1] فتحي التريكي: **فلسفة الحياة اليومية**، المرجع نفسه، ص 62.

[2] طوني بينيت وآخرون: **مفاتيح اصطلاحية جديدة –معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع** ، ترجمة سعيد الغاني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص721.

يتحرك فيها الفرد، كما تتوزع العوالم زمنيا، حيث تبدأ من العالم الفعلي الحالي الذي يعيش فيه الفاعل، وتمتد إلى عالم الأسلاف والأجداد الذي يعيش معنا ويحكمنا دون أن نتحكم فيه، وإلى عالم المستقبل الذي يمكن أن نؤثر عليه ولكنه لا يؤثر علينا.

لقد أشار "هوسلر" أن عالم الحياة هو العالم الذي يأخذ منه الأفراد ثقافتهم، وهو عالم معطى لا دخل للأفراد في تشكيله، ثم يرى أن لعالم الحياة بعدين زماني (الحاضر، الماضي، المستقبل)، ومكاني (الامتداد الجغرافي)، وهذا وفقا لحركة الفاعل اليومية.

ويرى "أحمد زايد" أن الحياة اليومية هي الوسط المعيشي والثقافي الذي يرتبط بوجود الإنسان، أنها حالة الوجود الظاهر أو الوجود الفوري أو المتعين، ونقصد بالوجود الفوري (أو الوجود كما هو) حالة الوجود التي لا تحدها حدود نظامية الذي يعيش الأفراد في كنفه، وهناك العنصر الثقافي الذي ينظم هذا الوسط المعيشي ويجعله قابلا للتبرير أو التحقير، إنه العنصر الذي ينظم عمليات التبادل المادي والثقافي في الوسط المعيشي، وهناك خير المظاهر العديدة للتداخل أو ممارسة القوة التي تخلق الحياة اليومية سيرورتها الخاصة وتحفظ عملية تشكلها البنائي المستمر.[1]

[1] أحمد زايد: **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، مصر، 2003، ص65.

المطلب الثاني: أسباب دراسة الأحداث اليومية.

يعتبر علماء الاجتماع دراسة الأحداث اليومية موضوعات جديرة بالاستقصاء لأسباب منها: [1]

- تبين أشكال التفاعل الاجتماعي ،الذي هو يعكس بدوره الجانب الأكبر من نشاطات الحياة اليومية، لاحظ مثلا كيف ترتب أمورك يوما بيوم أو أسبوعا بأسبوع أو سنة بعد أخرى كيف تنهض صباحا لتذهب إلي عملك ،جامعتك،ثم تعود وتمارس واجباتك ومواعيد طعامك ونومك، أي،أنك تقوم بأنماط سلوك متماثلة في وتيرة معينة، حتى وإن حدث "اختراقات"مثل التخرج أو البدء بعمل جديد أو الارتباط بشريك، فإنه سرعان ما نعود إلي الروتين ذاته، فمن أوجد هذه السيرورة وكيف؟
- تبين مظاهر إعادة التشكيل الواقع، من خلال ما يبتدعه البشر ويبتكرونه من أفعال خلافة تسهم في إعادة تشكيل واقعهم مما يفرض سلوك اجتماعي جديد، كحالة الطلاب الجدد اللذين ينزلون من قراهم إلى المدن الكبيرة، كيف أنهم مع الوقت تتغير بعض سلوكياتهم كجهة عادات طعامهم، طريقة تخاطبهم، نمط علاقتهم بالآخرين،شكل لباسهم،إنهم يغيرون ويعيدون تشكل تصوراتهم كي لايبقوا غرباء.
- تبين فرص التوقعات المنتظرة والمدركة: في مناخات التواصل السائد يفترض أن ندرك أفعالها مسبقا قبل أن تستفز دفعات غير مقبولة قد تعيق عملية التواصل، وأن تراعي الحساسيات الثقافية للشخص الآخر بطريقة دافئة ومحترمة، مثلما ينصح به المسافرين والغرباء بإتباع قاعدة: عندما تكون في روما...؟ افعل كما يفعل أهل روما، التي تساعد كثيرا على تفادي أي ظروف حرجة.

[1] أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، بيروت، لبنان، 2005، ص69.

في كثير من أنماط السلوك المعتاد التي تتضمنها الحياة اليومية هناك من عمليات التفاعل المستمر التي تتجلى من خلال **تعابيرنا بالكلمات والإيحاءات والتصرفات في شكل الاتصالات الشفهية وغير الشفهية (حركات الجسد).**

المطلب الثالث: القواعد الاجتماعية للحياة العادية اليومية.

تتمثل أبرز القواعد الاجتماعية للحياة اليومية في:[1]

- **وتيرة التوقعات :** في أي موقف يجمع اثنين أو أكثر من الأفراد يتكون لدى كل واحد منهم من الإدراك كما يتوقعه غيره منه، هناك توقعات متبادلة للسلوك في مختلف مواقف الحياة اليومية وعند ما تسير على وتيرتها المعتادة ندخل السياق المنظم بناءا على تفاهمات قائمة أما عندما لا يتم التوقع المفترض نصبح في سوء تقدير يقود إلى خلل اجتماعي وعدم تجاوب في العلاقات القائمة، عندما أقول لماذا تصرفت مع فلان بالشكل الذي تصرفت عليه؟ تجيب بسرعة، إننا متفاهمون على هذا الشيء

وكأنك هنا تؤكد وتمارس بناءا على قواعد غير معلنة واعتبارات مسبقة،مما يعني أن المحادثات اليومية تفترض مسبقا وجود تفاهمات مشتركة انسجاما مع المعارف المتبادلة بين بني البشر، والتي تكونت نتيجة التواصل اليومي كما هو الحال عندما تسأل شخص بطريقة عابرة، كيف حالك؟ فمن المتوقع بأن يجيب بعبارة قصيرة مثل، الحمد لله... وغير هذه الإجابة يستدعي استفسارات، وعليه يظهر سياق حياة الناس كأنه مستقر على معاني ودلالات ومشاركة في المحتوى الاجتماعي للحياة اليومية.

[1] مأمون طربيق: **علم الاجتماع في الحياة اليومية – قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**، دار المعرفة، ط 1، بيروت،2011، ص25.

وإذا أردنا أن نعرض لموضوع القسم أو الحلف في المسار اليومي لحياة الناس، فإنه غالبا ما يرتبط بالبعد الديني مضمونا ودلالة، وينبئ رصد مناسبات الاستعمال اليومي للتعابير الدينية في الممارسات الشعبية عن انتشار هذه التعابير وتغلغلها بين الناس بناءا على تفاهمات قائمة، وتأخذ بالتنوع والشمول حتى تكاد تعطي أغلب مناسبات الكلام في مواقف الحياة اليومية، ومع هذه المواقف هناك مرادفات كلامية توافق المجتمع على تنسيقها وإنتاجها ووضعها بتصرف الأفراد ملبية بذلك حاجاتهم التعبيرية المتنوعة وفي مقاربة لهذا المجتمع نورد ما كتبه أستاذ الألسنة في الجامعة اللبنانية "نادر سراج" ضمن بحث بعنوان التراث الديني في الخطاب العربي اليومي،الذي يجد أن لهذه التعابير وظائف عديدة بين النفسي والاجتماعي والإيماني والاقتصادي يمكن تصنيفها في الأطر التالية:[1]

- **النفسية الاجتماعية:** لتكيف الإنسان مع واقعه اليومي، لاستعادة توازنه النفسي ولتوفير الاعتبار الذاتي كقوله الله يعوض والله يعين.
- **التوكيد الوظيفي:** أي إثبات السلطة الدينية وتضخيم الذات باللجوء إلى قسم وحلفان كدغدغة للعواطف الدينية المتفاهم عليه كقوله وحياة حجتي، وحياة الذي زرته، ورب العالمين.
- **الالتفافية وألا مباشرة:** عبر استغلال الدين عن طريق اعتماد مصطلحات وتزيين الخطاب بواسطته وتضمين الكلام بكثرة والمخاوف والقلق ومن التعابير الله ولطف.

وهكذا يمكن للمصطلحات الدينية أن تستخدم أشكالا تعبيرية عدة منها الشفوي ومنها الكتابي ومنها ما يدرج في استهلال المراسلات وخواتمها، ومنها ما يلصقه الناس عللا ممتلكاتهم... ومنها ما يلتفظه الناس عفوا كقوله، إنشاء الله، كأنها تفاهات يومية قائمة تنبئ عن حالة إيمانية.

[1] أنطوني غدنز: **علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

- أسلوب التخاطب: إن دراسة الكلام اليومي تظهر مدى الحكم على أداء الناس ومستوياتهم بل تنبئ أكثر عن مكنونات الذات لتترك مؤثراتها في أبعاد التواصل اليومي، فالاستقرار ورد الفعل الانفعالي لا يحدث إلا بناءا على طريقة تخاطب أحدهم لآخر بطريقة غير متفاهمة، وتعكس التالي سياقات اجتماعية عديدة، فلو تأملنا مثلا بمستوى الكلام المتداول بين الناس لوجدنا أسالب متنوعة، كما في الأوجه التالية.[1]
- من يحدثك على أنه يودك وعندما تدير ظهرك لا يعرفك، يتحدث عنك لمن يعطيه أذنه، إنهم ذوو الوجهين.
- من يحيرك أمره ولا تعرف فيه الصح من الخطأ يستغلك ماكرا للوصول إلى أهدافه إنه الانتحاري.
- من يحدثك دائما بسلبية ويصور لك الأمور أن لا أفق لها، إنهم الضبابيون.
- من تحدث غير مبال بأي معيار أخلاقي ويتصرف دون تأنيب ضمير إنهم الرديئون.
- من يظهر عليه الهدوء في الحديث وفي لحظة ما يفقد اتزانه ويثور، إنه الهائج.
- من يتلفظ بذيء ولا يذكر أحدا بخير كل حديثه مفردات القدح والذم والشتائم إنه السفيه.
- من يتخلل حديثه دوما تأفف، تململ، تبرم... إنه السئم.
- من يحدث معتقد أو كأنه الأفضل والأذكى والأقدر والأكثر ثراء ويتصرف وفق ذهنية السوي، إن ه المتعال.

إن أسلوب الحديث قد يكون طريقة تعبير خاصة تتم عن شخصية محددة، إلا أنه في سياقات كثيرة يعكس طريقة التفاعل الاجتماعي مع الناس وفق مستويات الكلام الذي ينطقون به، فالانجذاب أو النفور

[1] مأمون طربيخ: **علم الاجتماع في الحياة اليومية – قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**، مرجع سبق ذكره، ص 86.

منبعها أسلوب التخاطب، لكن البعد الأهم في أشكال الكلام هو الرمز الدال عليه باعتباره لغة، واللغة بدورها كرموز دالة تتضمن معان.

والمعاني بدورها هي ما تشكل عالمنا الاجتماعي، كل ما يدور في العالم الاجتماعي رموز دالة ومعان، قطعة الخشب هي قطعة خشب – ككلمة – على أنها في المعنى تصبح،إما طاولة أو مكتب أو خزانة، في إشارة إلى الدور الذي تلعبه قطعة الخشب في عملية تفاعلها.[1]

- **طبيعة اللقاء:**

تمثل اللقاءات شكلا من أشكال التفاعل اليومي، فاللقاء حينما يكون مع الأصدقاء أو الأهل أو زملاء العمل هو لقاء مركز، أما حينما يكون مع الآخرين، العابرين، ممن لا نعرفهم وإنما يستوقفوننا لغاية ما، فاللقاء عندها لقاء غير مركز، في مجمل اللقاءات هناك لحظة تواصل مفترضة واتجاه مسار لابد منه كي يحدث التفاعل، تحكمه بالنهاية مؤشرات أخرى مثل: الانتباه والاهتمام وقدر من التهذيب وحسن الإضفاء ومعايير الثقافة السائدة (فالفرنسيين مثلا ليس لديهم طبيعة لقاءات العمل كما هي لدى اليابانيين التي تكون إلى حد بعيد منضبطة ودقيقة وجدية، حيث يقضى بروتوكول التعامل الاجتماعي في اليابان العمل أولا والعلاقات الشخصية تاليا (أي لا يكون هناك علاقات شخصية على حساب العمل وأي خصوصية في العلاقات أو الصحبة يجب أن تكون بعيدة عن أجواء العمل) أما في البيئة العربية فغالبا ما يولي الناس الذي يحدث في مجتمعاتنا العربية هو أنها مأخوذة كثرا بفكرة الاستغابة وهو الوجه الأخر للمسايرة، مما يعنى أن مستويات التفاعل الاجتماعي لا تجري إلا على أساس التوافق الظاهري وقاعدة المجالات وأشكال تعامل تكتنف في عمقها مشاعر حسد وعداء ومخاصمة ونزاع، وعليه نجد الفرد في طبيعة اللقاءات

[1] مأمون طريبة: **علم الاجتماع في الحياة اليومية – قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

الاجتماعية لايثق كثيرا في كلام الآخرين لأنه يعي الستار الاجتماعي الذي يختبئ وراءه الآخر. وهذا ما يؤدي إلى تغليب الشك والتوجس وما يتعلق بنوايا الآخرين ودوافعهم .[1]

- **المجال الزمان والمكان:**

للتفاعل مع الآخرين هناك أكثر من وسيلة (الهاتف، الرسالة، الهدية، اللقاءات المباشرة في المناسبات) إلا أن التواصل البريدي الفوري أضحى مثلا عصريا للترابط الوثيق بين أشكال الحياة الاجتماعية من جهة، والقدرة على التحكم بالزمان والمكان من ناحية أخرى، فالبريد الالكتروني عبر الانترنيت على المثال أتاح التفاعل مع أناس من شتى بقاع العالم دون معرفة مسبقة (تفاعل المكان)، كما أنه عدل من حركة الزمان فأصبح بالإمكان الاتصال بصورة فورية ومباشرة وفق ما يعرف بلحضنة التواصل (تفاعل الزمان)، لقد أعاد هذا الدخول التقني ترتيب حياة الناس اليومية في أشكال من التفاعل لا مجال لمقارنتها مع الزمن الغابر حتى أصبح ضروريا وحيويا بشكل لا يمكن تصور الحياة بمعزل عنه، فالتخاطب عبر ما يعرف بالإيميل ورسائل الهاتف الخلوي غديا من البديهيات القائمة في حياة الكثيرين بالمجتمعات المعاصرة.

أما بالنسبة تفاعل المكان فقد أدى التزايد السكاني إلى انحسار تدريجي للمساحة الخاصة بكل شخص، حينما تكتظ الأماكن العامة بالناس وتمتد الطوابير أمام بعض المراكز لتصبح السيطرة على المجال المكاني أمرا في غاية الصعوبة يحتاج إلى " تحريك محدود "، فإذا كنت من سكان المدن الكبرى ستلاحظ بالتأكيد، وأنت في الحافلة أو الأزقة أو عند التزاحم في المتاجر الكبرى، انحصار المسافات التي تفصل أحدهم عن الآخرين وملامح الناس تبدو جدية عابسة، متجهمة.

[1] هشام شرابي: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، الأهلية للنشر والتوزيع، د.ط، بيروت، 1977، ص 115.

يكشف التفاعل الاجتماعي في حياتنا اليومية الكثير من الجوانب التي في سلوكنا، فهو العملية التي يرتكز عليها تواصلنا الاجتماعي من خلال الفعل ورد الفعل تجاه من حولنا، لم يعد فضاؤنا الاجتماعي محيطه المنزلي أو القرية.[1]

المبحث الثاني: تطور سوسيولوجيا الحياة اليومية.

المطلب الأول: من علم اجتماع النظم إلى علم اجتماع الحياة اليومية:

إن دراسة الحياة اليومية في أوضاع التفاعل الاجتماعي تسمى في العادة (علم الاجتماع المصغر) أو المايكروسوسيولوجي، وفي هذا النوع من الدراسة الاجتماعية، يجرى التحليل على مستوى، الأفراد أو الجماعات الصغيرة مما يميزه عن "علم الاجتماع الكلي أو"الماكرو سوسيولوجي الذي يعني بدراسة الأنساق الاجتماعية الكبرى مثل النسق السياسي أو النظام الاجتماعي، كما أن علم الاجتماع الكلي يتضمن تحليل عمليات، التغير البعيدة الأمد مثل نمو الصناعة وانتشار التصنيع، وقد يبدو للوهلة الأولى أن ثمة تميزا بين علم الاجتماع المصغر والكلي، غير أن هدين المنهجين الدراسيين مترابطين كل الترابط ويكمل أحدهما الآخر والتحليل الكلي ضروري لدراسة وفهم التمهيدات المؤسسية لحياتنا اليومية، فالطرق التي يعيش بها الناس حياتهم، اليومية تتأثر بصورة بالغة بالإطار المؤسسي، الأوسع الذي تجرى فيه ...، كما أن الدراسات المصغرة تلتقي بدورها الضوء على الخطوط العريضة للأنماط المؤسسية، فالتفاعل الوجاهي (المباشر) يمثل الأساس لجميع أشكال التفاعل الاجتماعي مهما بلغت ضخامة السياق الذي تجري فيه. [2]

[1] مأمون طريبة: **علم الاجتماع في الحياة اليومية – قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] أنتوني غدنز: **علم الاجتماع (مدخلات عربية)**، مرجع سبق ذكره، ص160.

ولقد أكدت الدراسات أن علم الاجتماع قد تطور من خلال استجابته للمشكلات الاجتماعية الكبرى في التاريخ خاصة تاريخ الحضارة الغربية، وليس هناك من دليل على ذلك أكبر من محاولة الربط بين القفزات الكبرى في نظرية علم الاجتماع الأحداث الكبيرة في تطور المجتمعات، فقد كانت كتابات الآباء المؤسسين استجابة لأحداث الثورتين الصناعية والفرنسية كما جاءت كتابات "تالكوت بارسونز" استجابة لأزمة الكساد في الثلاثينيات جاءت نظريات التنمية والتخلف في العالم الثالث استجابة لأزمة التنمية والتحول الاقتصادي والسياسي في هذا العالم، وبهذا لم يكن علم الاجتماع بعيدا عن المجتمع...

إن هذه الاستجابة لمشكلة المجتمع قد اتسمت ب سمتين: الأولى أن علم الاجتماع لم يتجاوز هذه المشكلات الكبرى إلى ما دونها من مشكلات وقضايا تزخر بها تفاصيل الحياة اليومية، والثانية أن علم الاجتماع عندما استجاب لهذه المشكلات فقد حاول أن يستجيب لها بصياغات نظامية ترتفع فوقها وتبحث في عملية التشكيل النظامي أو المؤسساتي التي تحتويها، ولا شك أن علم الاجتماع كان سيستجيب بتفسيراته هذه لعملية التحول النظامي في المجتمع، والتي تعقدت جوانبها وتكاثفت أبعادها ولكنه أشرف في هذه الاستجابة بحيث تحول في النهاية إلى علم مؤسسي، لا يهتم بالفرد في عالمه اليومي، ولا يكشف عن حركة عالم الحياة، بقدر ما يكشف عن صياغة هذه الحركة في علاقات بنائية مؤسسية .[1]

وإذا كان علم الاجتماع قد أغرق ذاته في الطابع المؤسسي لوقت طويل فإن ذلك يعني أنه كان مهتم بتحليل المؤسسات والتنظيمات والبنى الاجتماعية القائمة في ضوء العلاقات الاجتماعية التي تشكلها.

حيث أن هذا الدرب قد نحى بطريق علم الاجتماع عن أحضان الفلسفة... وأودعه في إطار العلوم الطبيعية التي أخذ منها منهجها... وفي هذا الصدد نستدعي ما ذكره "ألكس أنكلس" على لسان "لندبرج" في كتابه (أسس السوسيولوجيا)، إذ يقول: «إن على السوسيولوجيا أن تحذو حذو العلوم الطبيعية، والواقع أنهم

[1] أحمد زايد: **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، مرجع سبق ذكره، ص37 .

غالبا ما يستقون الظواهر من العالم الفيزيائي على أنها نماذج واضحة للأحداث الاجتماعية، ويرتئون أن القوانين المطبقة على الأولى يمكنها تعليل الأخيرة، ولقد ذهبت الفيزياء الاجتماعية المعاصرة إلى حد الزعم بأن القوانين التي تعلل تطاير قصاصة من الورق أمام الريح ، قد تعلل كذلك حركات رجل هارب أمام الغوغاء ...».

وقد ظهر ذلك بشكل خاص "دور كايم" في اعتقاده بشيئية وموضوعية الحقيقة الاجتماعية.

كما ظهر عند "ماكس فيبر" في بحثه عن الكفاية السببية للفهم، تلك التي تمكننا من أن نفسر مجرى الأفعال ونتائجها تفسيرا سببيا، وظهر أيضا عند "ماركس" في محاولته استكشاف قوانين المادة ومع هذا الاختلاف فيما بينهم نجدهم جميعهم اهتموا بالبحث عن القوانين العامة التي تحكم، المجتمع من خلال الاعتقاد بمحاكات العلوم الطبيعية.[1]

ومن أهم القواسم المشتركة بين هذه التيارات جميعا انشغالها بقضايا تحول المجتمع الصناعي من النظم القديمة إلى النظم الحديثة، والاهتمام بتفسير هذا التحول وتوضيح أسبابه ومصاحبتها، واهتم علم الاجتماع بالأبنية الكبرى أو بالوحدات الكلية للمجتمع الصناعي ولذلك جاءت تحليلاته كلية تركز على التحليل الكي الواسع النطاق وحتى إن بدأت من أصغر وحدات المجتمع تلما فعل "ماكس فيبر" الذي بدأ من مقولة: «الفعل الاجتماعي فقد أدت تصنيفاته للفعل الاجتماعي، إلى جانب تصنيفاته الأخرى عن السلطة والرأسمالية إلى تحليلات كلية لا تظهر فيها الحياة اليومية»، أما "دوركايم وماركس"فقد انطلقا من مقولات كلية ، فانطلق دوركايم من مقولة: الظاهرة الاجتماعية ومقولتي: المجتمع والجماعة.

[1] شحاتة الصيام: **القهر والحيلة أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية** ، دار الكتب العربية للنشر والتوزيع، د.ط، القاهرة، (د.س.ن)، ص46.

أما ماركس فقد انطلق من مقولات أنماط الإنتاج والتكوين الاجتماعي والطبقات والصراع الطبقي وغيرها كما اهتمت هذه الأطر المبكرة بالتركيز على إبراز الجوانب التي ينهض عليها الاستقرار الاجتماعي بصرف النظر عن اختلافها في الهدف من هذا التركيز.

وفي ضوء هذه التحليلات غاب الفرد وغابت الحياة اليومية من النماذج النظرية الأساسية في علم الاجتماع ولقد كانت الجماعة وليس الفرد هي المقولة التحليلية الأساسية لدى كل الاتجاهات النظرية على اختلاف مشاربها، ولذلك فإن الفرد وتفاعلاته اليومية لا تدرك إلا في ضوء مفهوم الجماعة والمجتمع بل إن الفرد وتفاعلاته اليومية قد غابت أمام طغيان الاهتمام بالجماعة ... ولذلك ليس غريبا أن نسمي علم الاجتماع في اتجاهاته الأساسية بأنه علم مؤسساتي، أو أنه ذو طابع مؤسسي ونعني بأنه ركز في دراسته للمجتمع على تشكل هذا المجتمع في مؤسسات وعلاقات نظامية .

واستمر الطابع المؤسسي في علم الاجتماع في الصياغات النظرية التي قدمها "تالكوت بارسونز" وتكمن خصوصية الظاهرة البارسونزية في أنها استمرت متدفقة وفاعلة عبر أربعة عقود من الزمن امتدت من بداية العقد الرابع وحتى قرب نهاية العقد الثامن من القرن العشرين كما تتبع خصوصيتها في أنها أفرطت كثيرا في التركيز على التحليل المؤسسي أو النظامي إلى درجة أن الصياغات البارسونزية لا تعاني فحسب من إهمال الفرد وحياته اليومية بل تعاني من إهمال التحليل الواقعي [1] .

لقد كان بإمكان "بارسونز" أن يطور نظريته التي بدأها في كتابه المبكر" بنية الفعل الاجتماعي " في اتجاه التركيز على الفرد وتفاعلاته اليومية ولكنه طورها في اتجاه تحليل كلي انتهى بميل نحو تكوين رؤيا نظرية عالمية على جانب كبير من العمومية .

[1] أحمد زايد: **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، مرجع سبق ذكره، ص39– 40.

وفي الأثناء التي كان يحلق فيا " بارسونز " في سماء التجريد النظري ،كان هناك اتجاه آخر أكثر التصاقا بالواقع ولكنه رغم ذلك ساهم في تكريس الطابع المؤسسي لعلم الاجتماع ذلك الاتجاه الامبريقي، ولقد استمدت النزعة الامبريقية أصولها من الفلسفة التجريبية التي اعتبرت أن الواقع هو مصدر المغرفة وأن الطريق لاكتساب المعرفة هو استقراء الواقع لكن هذا الاتجاه لم يعكس الواقع بجلا بل غلب عليها الطابع المؤسساتي الذي اتسم به علم الاجتماع .

وفي الوقت الذي كان علم الاجتماع يميل هذا الميل المؤسساتي كان هناك توجه جديد وجوا كبير اهتمام بالحياة اليومية، حيث نشأت تيارات جديدة خلقت اهتماما معاصرا سوسيولوجيا الحياة اليومية، أين تباينت هذه الأخيرة مع الأطر النظرية الكبرى المؤسسة لعلم الاجتماع .

إن تأويل الفعل الإنساني بعيدا عن فهم النظريات الكبرى وخاصة الفهم الفيبيري، يجعل من الاجتماع علما للدلالة الاجتماعية والأسباب الرمزية، التي من خلالها يمكن ما هو خفي وظاهر معا في ضوء تأويل السلوك الفردي والجماعي، إن علم الاجتماع باعتباره علما للدلالة الاجتماعية فهو يدرس الدلالات والمدلولات من خلال منتجيها الأمر الذي يعني أن هناك خطاب يصف ممارسات أو قل إنها نوع من الوعي أو الإدراك في الإطار اليومي، الذي يمكن من خلاله أن نصف الأوضاع التي تنتج فيه، إن عدم فهم الطابع المعقد للظواهر الاجتماعية والنزول إلى الواقع المعاش جعل البعض يطرح نموذجا لخطاب جديد لدراستها[1]، فعلى سبيل المثال نتيجة لهذه الأزمة رأى البعض أنه آن الأوان أن يتوجه علم الاجتماع باعتباره علما يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية بعيدا عن الحتمية حيث لابد من تأويل هذه العلاقات في إطار الذاتية فاختزل المعرفة السوسيولوجية في شكلها البنائي من شأنها أن يؤخر عملية فهم المعنى الذي يتضح بشكل جلي في تأمل الممارسات الرمزية والأوضاع الاجتماعية التاريخية إنه بهذا الشكل يكون على

[1] شحاتة صيام: **القهر والحيلة أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية**،مرجع سبق ذكره، ص 41 .

علم الاجتماع هو بالأساس معنى بإنتاج معاني الدلالات أو بمعنى آخر أسلوب إنتاج الأسباب الآلة في المجتمعات الحديثة أن علم الاجتماع وفق هذا الوصف السابق يكون قد تحول من عملية وصف النظم وتحليلها و بناء الواقع إلى عملية إنتاج المعلومات التي من خلالها يمكن الوقوف على النشاطات العملية للمجموعات الاجتماعية القائمة في أي مجتمع تلك التي قد تكون سلوكا أو نشاطا أو حتى محادثة أو رمزا.

ويجدر أن نشير في هذا الصدد إلى أن الذي أتى فعله في إطار سوسيولوجيا، كانت وراءه أسباب تتصل بطبيعة العلم، فليس فقط الخلاف المنهجي هو الذي جعل التيارات النظرية الجديدة تخاصم الطابع المؤسسي الذي جاءت على نحوه التيارات النظرية الكبرى بل أيضا كانت أسبابه تتمثل في الحد من استعارة هذه النظريات واستدانته من علوم أخرى خاصة العلوم الطبيعية والإحصاء، والحد من التحليلات الواسعة والاستعارات التي تخالف طبيعة المجتمعات، إن إدارة السوسيولوجيين ظهورهم لمثل هذه المواقف النظرية جعلهم يقدمون رؤى نظرية أخرى تتصل بالواقع المعاش، أو ما يسمى اليوم بعلم اجتماع الحياة اليومية [1].

المطلب الثاني: إسهامات معاصرة في سوسيولوجيا الحياة اليومية.

- **تأويل الحياة اليومية:**

قدم هذه المحاولة " كالفن ش راج"، عام 1980، السؤال الأساسي الذي يطرح من خلال هذه الممارسات التنظرية هو، هل يمكن تطبيق مبادئ التأويل المستقاة من تحليل النصوص على دراسة الحياة اليومية بحيث يمكن فهمها تأويليا وللإجابة على هذا السؤال حاول :شراج"، أن يجمع بين أفكار مستمدة من الفينومينولوجيا وأخرى مستمدة من نظرية التأويل عند"هايدجر" و "جادامار"، لقد حدد "شراج" مهمته التنظرية بأنها محاولة لنقل نظرية التأويل من مجال تأويل النصوص إلى مجال تأويل الوجود الاجتماعي التاريخي للإنسان،ولقد عبر عن ذالك بالنص "أن النموذج النصي لنظرية التأويل – والذي أسسه "شلايرمافر"

[1] شحاتة صيام : **القهر والحيلة أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية**، المرجع نفسه ص 52 – 53 .

و"ديليي" –يحتاج إلى توسيعه بطريقة تجعله يستوعب عالم الحديث اليومي بالإضافة إلى عالم النصوص المكتوبة، أنه بحاجة إلى أن يتسع ليشتمل على مجال الإدراك بما فيه من فهم للعالم بما فيه من أسلوب لنقل محتوى الأفكار.[1]

المقصود من هذا القول أن النص من مفهوم نظرية التأويل يمكن توسيع مفهومه ليشمل الحياة اليومية بحيث يمكن التعامل معه كنص مكتوب بإخضاعها للتحليل فالحياة اليومية مثلها مثل النص يمكن تحليلها والفرق بين النص والحياة اليومية أن النص جامد بينما الحياة اليومية في تحول مستمر وتحمل دلالات اجتماعية... الخ، إننا عندما نتعامل مع الحياة الاجتماعية كنص فإننا لا نتعامل معها على أنها نص أدبي يقف بمثابة حقيقية مستقرة، ولكننا نتعامل مع نشاط حي متدفق يضفي فيه الناس على أفعالهم وإدراكا تهم معاني خاصة، وفي هذه الحالة فإن مهمة الفهم التأويلي هي عملية فهم للذات وعملية تأويل للذات، وتقوم هذه الفكرة على التمييز بين مستويين من الفهم التأويلي.

- **المستوى الأول:** يرتبط بالفهم التأويلي البدائي (الفطري) الذي يميز عملية تكوين المعاني في الحياة اليومية ذاتها.
- **المستوى الثاني:** والذي يظهر من خلال المحاولة المنظمة للمهج العلمي أو البحث الفلسفي الذي يحاول دراسة الإنسان وعالمه الاجتماعي.

ومن هنا فإن المهمة الصعبة للفهم التأويلي للحياة اليومية، هي أنها محاولة للفهم تتأسس على نوع سابق من الفهم هو ذلك الوجود على مستوى الحياة ذاتها، ومن ثمة فإن نجاح عملية الفهم العلمي ترتبط بمدى ما يعكسه من المستوى الأول الموجود في الحياة اليومية، وتلك مسلمات فينومينولوجية لا جدال في

[1] أحمد زايد: **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

ذلك، والجديد هنا هو محاولة دمج التصورات الفينومينولوجية مع نظرية التأويل، وبصفة خاصة "هايدجرو وجادمار " لقد انتقد "شيراد" الرؤيا التأويلية لكلا منهما بسبب تركيزها فقط على النصوص الأدبية المكتوبة.

الأمر الذي جعلها تركز على الجوانب العقلانية الواقعة مهملة بذالك ما يتصل باللاعقلاني على أنه جانب إيجابي يجب أخذه في الاعتبار في عملية التطوير الارتقائي للإنسان، أن أللاعقلاني في الحياة اليومية لا يمكن النظر إليه على أنه يشبه الخطأ في النص المكتوب، ذلك الخطأ الذي يمكن تنحيته جانبا واعتباره شيئا نابيا، أن أللاعقلاني يشكل نسيجا في الحياة اليومية، ومن ثم فإن "هرمينوطقيا" الحياة اليومية يجب أن لا تلقي بالتعريفات العقلاني وألا عقلاني القائمة، والتي تعرف كل منها بضده، أن العقلاني وألا عقلاني يتداخلان في نسيج الحياة اليومية، ولا يمكن على أي نحو.[1]

- **مبدأ الأشياء الصغيرة والسوسيولوجيا الباعثة على البهجة:**

وهي ممارسة تنظرية تحاول الاقتراب من الحياة اليومية بناءا على إعادة تفسير أفكار "نيتشة" والاستفادة من التفسيرات المعاصرة له خاصة تفسير "ميشال فوكو"، ولقد قدم هذه المحاولة "جورج شتاوت"، في كتابهما المشترك "رقصة نيتشة"، الذي نشر عام 1988... متأثرين بالفيلسوف الألماني وبصفة خاصة عن فكرته عن أهمية الأشياء الصغيرة وعن العلم الباعث على البهجة من عالم الحياة اليومية على اعتبار أنه سابق على النظم والمؤسسات، إن الحياة الاجتماعية تتأسس من خلال أفراد على درجة من التنشئة، لهم وجود جسماني، وهم يشاركون في عالم التبادل المتعلق بالرموز والمشاعر والموضوعات، إنه العالم الذي أطلق عليه "نيتشة " عالم الأشياء " الصغيرة " عالم التذوق والمشاعر والتبادل والخبرة وتأكيد الذات،

[1] مخنفر حفيظة: **خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي بين الخطاب التربوي والمجتمعي – دراسة ميدانية لعينة من الأحياء الجامعية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية،الجزائر، 2017-2018، ص 223 .

[2] أحمد زايد: **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، مرجع سبق ذكره ، ص68.

أنا عالم التصورات الإدراكية فيأتي من مرتبة ثانية، أنه العالم الذي يعكس مشاعر وخبرات وتبادلات الحياة اليومية. [1]

فالتصورات لاحقة الحياة اليومية لا سابقة عليها، وما هي أي التصورات إلا تبرير لهذا الخصم الهائم من أنشطة الحياة اليومية، ويأتي بعد ذلك المجتمع ونظمه ومؤسساته، والمجتمع فكرة مجردة لعدد لا حصر له من مظاهر التبادل التي تقوم بها الكائنات الإنسانية، إن الحياة اليومية هي عالم تبادل العناصر المادية والمعنوية وهو تبادل يقوم على أفراد على درجة من التنشئة، وهم يكونون تصورات عن هذه الحياة التي تخلق في النهاية فكرة المجتمع بما فيه من نظم، إن الحياة اليومية بناءا على هذا التصور توجد وسط خصم هائل من النظم والعلاقات النظامية التي تعتبر ناتجة لها لا سابقة عليها.

[3]مخنفر حفيظة: **خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي بين الخطاب التربوي والمجتمعي** ، مرجع سبق ذكره، ص 224 .

- **ملخص الفصل:**

عرضنا في هذا الفصل أهم المفاهيم التي تطرق إليها العلماء حول مفهوم الحياة اليومية وأسباب دراستها والتي تكشف عن التفاعل الاجتماعي للحياة اليومية للأفراد بصفة عامة، وحياة ضحايا الإرهاب بصفة خاصة في الكثير من الجوانب، فالتفاعل الاجتماعي عملية يرتكز عليها التواصل الاجتماعي من خلال الفعل وردات الفعل تجاه أفراد المجتمع، كما تطرقنا إلى الكيفية التي تطور بها علم اجتماع النظم إلى علم اجتماع الحياة اليومية أو ما يسمى بسوسيولوجيا الحياة اليومية وصولا إلى أهم الإسهامات المعاصرة في سوسيولوجيا الحياة اليومية.

الفصل الثالث: ضحايا الإرهاب

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: ماهية الضحايا**

المطلب الأول: مفهوم الضحايا

المطلب الثاني: نمو حركة الضحايا

المطلب الثالث: الخصائص المميزة للضحايا

المطلب الرابع: تعويض الضحايا

- **المبحث الثاني: ماهية الإرهـــاب**

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: أسباب الإرهاب

المطلب الثالث: آثار الإرهاب

المطلب الرابع: مواجهة الإرهاب

- **ملخص الفصل**

تمهيد:

يعد الإرهاب من أخطر الظواهر الاجتماعية الغامضة التي لم يتوصل العلماء والباحثين إلى تقديم تحدد تعريفا واضحا لها، هذه الظاهرة التي تنشأ وترعرع في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة، وتحت ظروف اقتصادية وثقافية معينة، وتشترك جميع هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر في إفراز ظاهرة الإرهاب في الواقع الاجتماعي، وتتضح خطورة هذه الظاهرة في عدد ضحايا الإرهاب الذين يقصد بهم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي، بدني أو عقلي، أو المعاناة النفسية نتيجة الظاهرة الإرهابية، وفي الخسائر المادية الناجمة عنه، والتي تنعكس سلبا على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورفاهية أفراد المجتمع، حيث تعيق حركتهم وحريتهم وتبعث الخوف والقلق في نفوسهم، وتؤثر في الثقة في النفس.

المبحث الأول: ماهية الضحايا

المطلب الأول: مفهوم الضحايا.

يقصد بضحايا الجريمة جميع الأشخاص اللذين أصيبوا بضرر فردي كان أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الحضارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية ويعتمد هذا التعريف الوارد في الإعلان الدولي على معيار الضرر في تحديد مفهوم الضحية سواء كان الضرر بدني أو عقلي أو نفسي أو مادي، طال ما ترتب على اثر جريمة ارتكبت أو كان نتيجة لإساءة استعمال السلطة. [1]

يمكن اعتبار شخص ما ضحية بمقتضى إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1985 بصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل قد عرف أو قبض عليه أو أدين، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بينه وبين الضحية ويشمل مصطلح الضحية أيضا حسب الاقتضاء العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو معيليها المباشرين والأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء. [2]

أما التعريف الذي تعتمده الأكاديمية القومية لمساعدة الضحايا، فقد توسع في تعريف ضحايا الجريمة أكثر من التعريف الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشان المبادئ الأساسي لعدالة ضحايا الجريمة

[1] محمد مؤنس محي الدين: **تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة والقانون**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ط، 2010، ص9.

[2] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم : 40/ 34 ، الصادر عام 1985.

وإساءة استخدام السلطة وذلك على النحو الأتي: [1] "تستخدم عبارة ضحايا الجريمة لتشمل شخصا، جماعة أو كيانات تعاني من أذى أو خسارة بسبب نشاط غير مشروع، وقد يكون الإيذاء بدنيا أو نفسيا أو اقتصاديا، ويشمل هذا ضحايا الغش أو المشاريع المالية، الأعمال وحتى الحكومة.

ولإغراض حقوق ضحايا الجريمة يشمل تعريف الضحايا ما يلي:

- الشخص الذي عانى مباشرة أو تعرض لتهديد مادي، عاطفي أو كنتيجة لارتكاب جريمة تشمل:

أ. في حالة كون الضحايا دون سن (18) سنة أو ناقص الأهلية أو معاقا أو مريضا، أو احد الزوجين، أو الحارس القانوني، أو الوالدين، أو الأطفال، أو الإخوان، أو عضوا أخر للأسرة أو أي شخص تعينه المحكمة.

ب. في حالة أن يكون الضحية مؤسسة أو كيانا، أو ممثل المؤسسة المخول قانونا" ويعد الشخص وفقا للتعريفات أعلاه ضحية للجريمة بصرف النظر عن كون الجاني معروفا أو مجهولا، تم القبض عليه أم لم يتم، أدين أم لم تتم إدانته، وبصرف النظر أيضا عن العلاقة الأسرية التي قد تربط الضحية بمرتكب الجريمة.

- معنى الضحية في القانون الجزائري :

- لم يضع المشرع الجزائري تعريفا واضحا للضحية، إلا أنه بالرجوع إلى قانون الإجراءات الجزائية الجزائري يلاحظ أن المشرع استعمل مصطلح الضحية وهذا حسب نص المادة 36

[1] محمد الأمين البشري: **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005، ص 2.

من ق.إ.ج "يقوم وكيل الجمهورية بما يأتي... ويخطر الجهات القضائية المختصة بالتحقيق أو الضحية إذا كان معروفا في أقرب الآجال". [1]

- بالرجوع إلى بعض القوانين و الأوامر والمراسيم التنفيذية يلاحظ أن المشرع استعمل مصطلح الضحية وكمثال على ذلك ما نص عليه المشرع في المادة 16/ف 2 من القانون رقم 31/88 "يدفع التعويض المستحق للضحية أو ذوي حقوقيا اختياريا في شكل ربع أو رأسمال بالنسبة للمستفيدين البالغين سن الرشد وذلك حسب الشروط المحددة بالملحق ". [2]

كما استعمل المشرع مصطلح الضحية في المادة 08 /1 من الأمر رقم 74/ 15 والتي نصت على أنه " كل حادث سير سبب أضرارا جسمانية يترتب عليه التعويض لكل ضحية أو ذوي حقوقها ،أن لم تكن للضحية صفة الغير اتجاه الشخص المسئول مدنيا عن الحادث" [3]

المطلب الثاني: نمو حركة الضحايا.

في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، حظي موضوع الضحايا باهتمام الباحثين والمختصين على المستويين الأهلي والحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ما عرف بحركة الضحايا وبعدها انتشرت لتصبح حركة عالمية تحظى باهتمام قطاعات كبيرة كالعدالة الجنائية، علم الإجرام، علم النفس والصحة العقلية، هذا ما ساهم في ظهور وتنامي الاهتمام بضحايا

[1] المادة 76 مكرر من **قانون الإجراءات الجزائية** المعدل والمتمم بالقانون رقم 06 – 22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.

[2] المادة 02/16 من القانون رقم 88–31 المؤرخ في 19 يوليو 1988 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 74–15 المؤرخ في 30 يناير 1974 المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات و نظام التعويض عن الأضرار.

[3] المادة 8 من الأمر رقم 74–15 المؤرخ في 30 يناير 1974 المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات ونظام التعويض عن الأضرار.

الجريمة بانتشار إحساس عام بعدم توافر فرص العدالة والمساواة في المجتمع الأمريكي، وارتفاع معدلات الجريمة فيه، كما انه تم صدور العديد من الأحكام القضائية من قبل المحكمة العليا عززت موقف المتهم على حساب الضحية، وقد ساعدت كل هذه الأجواء لظهور مبدأين: الأول أن ضحايا الجريمة لا يجدون المساعدة المادية أو المعنوية التي يحتاجونها بعد تضررهم من الجريمة، والثاني أن نظم العدالة الجنائية وحدها لا تكسب الحرب ضد الجريمة دون توافر المساندة من المواطنين، كما يفهم من هذين المبدأين أن المجتمع يميل إلى مساندة برامج إعادة تأهيل المجرمين أكثر من عنايته بإعادة تأهيل المتضررين من الجريمة، حتى ساد فكر أن عجز المجتمع بتلبية حاجات المتضررين وضحايا الجريمة يؤثر سلبا في تعاونهم مع نظم العدالة الجنائية، وقد أكدت هذا الاعتقاد أبحاث ميدانية وضحت أن البلاغات التي يقدمها ضحايا الجريمة كان لها الفضل في اكتشاف العديد من الجرائم في بعض الولايات الأمريكية.

ولقد اصفرت جهود الداعيين لمساعدة ضحايا الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان اروبا الغربية عن تطوير العديد من البرامج التي تدعم التعاون بين ضحايا الجريمة ونظم العدالة الجنائية: منها إنشاء الخطوط الهاتفية الساخنة (11) لتلقي البلاغات، والعمل على تعزيز العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء، وإنشاء نظم الرقابة وتدابير الوقاية من الجريمة، إصدار قوانين لحماية الشهود، إنشاء صناديق توفير المال اللازم لتمويل برامج مساعدة ضحايا الجريمة، ففي عام 1963 انشأ أول نظام مالي حكومي لتعويض ضحايا الجريمة في نيوزلندا، أو مثله في بريطانيا عام 1964، أما في الولايات المتحدة الأمريكية كانت البداية في ولاية كاليفورنيا عام 1965 وطرحت برامج مماثلة في كل من السويد، النمسا، ألمانيا، فرنسا، النرويج وهولندا، وقد استقبل المواطنون تلك البرامج بالرضا انخرطوا بجهودهم من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات التطوعية التي تقوم بمساعدة ضحايا

الجريمة وقد تصاعد عدد الهيئات والمنظمات الأصلية وقد برامج مختلفة منها، جمعيات أمهات ضد القيادة أثناء السكر، أربطة المجتمع المناهض للتحرش الجنسي، رابطة الأخوات الجمعية الدولية لضحايا الجريمة. [1]

وفي عام 1982 شكل الرئيس الأمريكي لجنة خاصة لدراسة موضوع ضحايا الجريمة وقد قامت هذه اللجنة بزيادة عدد من المدن والولايات وأجرت مقابلات مع ألاف الأشخاص، وقد خلصت في تقريرها إلى 68 توصية ولتنفيذ هذه التوصيات صدر قانون منع الجريمة، الذي نص على توفير دعم مالي اتحادي لمساعدة ضحايا الجريمة وأنشأ القانون مكتبا لمساعدة الضحايا في وزارة العدل، وقد أعطت أعمال لجنة الرئيس الأمريكي الحافز لعدد من الدول الأوروبية واليابان وكندا على السير بذات النهج في تقنين إجراءات مساعدة ضحايا الجريمة ورصد الأموال في ميزانيتها السنوية، من التطرق لنمو حركة ضحايا الجريمة نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت سباقة لدراسة موضوع ضحايا الجريمة، فقد أدت تلك الجهود إلى ظهور الوعي من طرف المؤسسات القانونية في كل البلدان الغربية، والاهتمام بتلك الفئة، من خلال تطوير البرامج وإصدار قوانين لحمايتها، كما أدت أيضا إلى إتباع نهج في تقنين الإجراءات والتدابير لمساعدة ضحايا الجرائم والاهتمام بهم كفئة تنتمي إلى المجتمع . [2]

[1] محمد الأمين البشري: **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] محمد الأمين البشري: **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 74.

المطلب الثالث: الخصائص المميزة للضحايا

سارت الدراسات العلمية للضحايا منذ البداية في نفس المسلك الفكري الذي سارت فيه الدراسات الوضعية في علم الإجرام ، وذلك بالكشف عن السمات التي تميز المجرمين، وقد كفت دراسة باكرة عن أن ضحايا الجريمة يغلب عليها بالاتسام بالصفات التالية: [1]

- الانتهاء إلى مرحلة الشباب، الانتهاء إلى فئة النساء ،الانتهاء إلى فئة المسنين، الضعف أو الانحطاط في القدرات العقلية، الإدمان على المسكرات، الانتهاء إلى الأقليات، واعتبرت هذه الصفات السالفة سمات مهيئة للوقوع ضحية للجريمة، كما أشارت هذه الدراسة إلى بعض الحالات التي تزيد من فرص استهداف الإنسان الضحية والوقوع فريسة للجريمة ومنها (الاكتئاب ، الجشع و الطمع، الشبق الجنسي، الوحدة، الإحساس بالضياع ...إلخ).

ولاشك أن البشر يختلفون من نواحي متعددة، فمنهم الصغير والكبير والذكر والأنثى، والقوي والضعيف، والعامل والعاطل...إلخ، ويترتب على ذلك التفرقة فيما بينهم من حيث الحماية القانونية، إذ أن كل فئة من هذه الفئات تحتاج لحماية أكثر من الأخرى نتيجة لاتصافها بصفات خاصة تميزها، وتجعلها أكثر ضعفا من غيرها ، كسن الضحية أو جنسه أو حالته الصحية، أو بسبب المهنة التي يمارسها أو نتيجة لصفة ملازمة له.

- **السن:** يتفق علماء النفس على خمسة مراحل لعمر الإنسان تتمثل في: مرحلة الطفولة والمراهقة والرشد والكهولة والشيخوخة، ولكل مرحلة احتياجاتها وسماتها التي تنعكس على حجم الجرائم ونوعها التي تقع على أفراد كل مرحلة من هذه المراحل ، لذلك فإن الأحوال النفسية

[1] محمد عارف عثمان: **استراتيجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي** جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، د.ط، 1990، ص 22.

والجسمية تختلف حسب اختلاف سن الفرد، فتتميز مرحلتي المراهقة والشيخوخة بخصائص نفسية و جسمية كثيرا ما تكون عوامل منبه لتكوين إجرامي كامن لدى الفرد وبالتالي فإنها تؤثر في كم أو نوع الإجرام الذي ينشأ عن هذا التكوين، فعادة ما يصاحب مرحلة المراهقة اضطرابا في الميولات العاطفية والغريزية ينتج عنه تقلبا في المزاج وعدم ثبات الوجهة النفسية وضعفا في التحكم على ضبط النفس.[1]

وترتيبا على ما سبق، فإن عامل السن سواء كان الفرد صغيرا أو كبيرا تنطوي على حالة من الحالات التي تمثل ضعفا للضحية تؤهله بأن يكون فريسة سهلة للإجرام .

- **الجنس:**

يستفاد من الإحصائيات الجنائية أن المرأة أقل إجراما من الرجل، من حيث أن إجرامه يفوق إجرام المرأة بعدة أضعاف، على الرغم من أنها تعد أكثر عرضة للجرائم مقارنة مع الرجل ، ويعود ذلك إلى ضعف بنيتها وعدم قدرتها على المقاومة، بالإضافة إلى قدرة المرأة بحكم تكوينها الأنثوي على القيام ببعض السلوكيات المثيرة – عمدا أو خطأ– والتي تجلب لها الشقاء وتجعلها فريسة سهلة للعديد من الجرائم التي تقع عليها، وبالأخص جرائم العرض كالاغتصاب وهتك العرض والفعل الفاضح والتعرض لأنثى على وجه يخدش حيائها ونظرائها كثيرا.[2]

[1] هادي عاشق بداي الشمري: **دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلاب الجامعة** ،دراسة مسحية على طلبة جامعة نايف للعلوم العربية الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، 2011، ص 81.

[2] عبد الله أحمد هلالي: **محاضرات في علم المجني عليه أو ضحايا الجريمة** ، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 85.

- **الحالة الصحية:**

قد تعتري الحالة النفسية والعقلية للشخص بعض العوارض أو الأمراض كالجنون والاختلال العقلي والضعف النفسي مما يكون له عظيم الأثر على سلوكياته وتصرفاته والتي تقضي به في النهاية إلى أن يصبح ضحية، ولا شك أن حالة الإنسان الصحية والنفسية والعقلية تؤثر تأثيرا كبيرا على تصرفاته وعلى نظرة المجتمع له، وبسبب هذه الحالة كثيرا ما يقع ضحية لمجرمين يتصيدون ظروفه ويستغلون ضعفه .

الواقع أن المرض العضوي يصيب الإنسان بضعف ووهن يخرجه من حالته الطبيعية من القوة والفتوة، مما يجعله ضحية مثاليا بسبب ضعف مقاومته التي تسببت فيها ظروفه الصحية، ولاسيما إذ كان مرضا عضالا يقعد صاحبه عن مزاولة نشاطه ويجعله طريح الفراش، كما أن هناك فئة من الضحايا تشكل فريسة سهلة وهي فئة المرضى النفسيين أو الأشخاص المضطربين نفسيا، فالمضطرب نفسيا له تركيبة خاصة تجعل تصرفاته تؤهله لأن يكون إما مجرما وإما ضحية بمنتهى الضعف. [1]

- **المهنة:**

يرى الباحثون في علم ضحايا الجريمة أن المهن تلعب دورا فعالا في تهيئة أصحابها للوقوع ضحايا للجرائم،كما أن كل مهنة أو حرفة تجلب طائفة معينة من المجرمين وتعرض ضحاياها لنوع محدد من الجرائم، وقد بينت الإحصائيات كثرة تعرض ناقلي الأموال وصيارفة البن وك وسائقي وسائل النقل... الخ، لجرائم السرقة وأحيانا لجرائم القتل يضاف إلى ذلك أن الكثير من الأطباء النفسيين والعصبيين كانوا ضحايا لمرضاهم المصابين بمرض نفسي أو عصبي.

[1] محمد زكي أبو عامر: **دراسة في علم الإجرام و العقاب**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1985، ص 167.

كما أن رجال القضاء والشرطة والأمن قد يكونون ضحايا لجرائم القتل والخطف التي تقع عليهم أو على ذويهم من قبل عصابات المافيا والإرهاب[1].

ورغم أن هذه السمات والمواقف يصعب تحديدها في صورة إجرائية عند القيام بالدراسات الميدانية لخصائص ومواقف الضحايا، غير أنه في السنوات الأخيرة اتسع نطاق المعرفة بطبيعة ضحايا الإجرام، ومدى حدوثه وأنماطه، وذلك من خلال الدراسات التي تناولت ضحايا الصور المختلفة للسلوك الإجرامي وبواسطة الدراسات المسحية للضحايا التي أجريت في كثير من المجتمعات، إذ كشفت هذه الدراسات عن أن اختيار الضحايا كهدف للجريمة لا يتم بصورة عشوائية ، كما أن معدلات الضحايا تتوزع في صورة متفاوتة بين قطاعات المجتمع وفئاته، والمجرمون – خاصة من محترفون الإجرام – يختارون الضحايا بعناية، يفرقون بين من يكون هدفا لجرائمهم ومن لا يصلح أن يكون كذلك.[2]

المطلب الرابع: تعويض الضحايا

- **تعويض الضحايا في المجتمعات والقوانين القديمة:**

ساد في المجتمعات القديمة الانتقام الشخصي أو ما يسمى بالقضاء الخاص، فقد كان المجتمع يعيش في مجتمعات متفرقة منعزلة عن بعضها في صورة قبائل وعشائر، فالفرد هو الذي يقرر العقاب ونوعه ومقداره، في ظل فوضى الانتقام الذي خيم على البشرية لم يكن حديث عن حقوق الضحية، فالقوة وحدها كانت مصدر الحقوق، فقد قبل بان ا لانتقام وفي عصوره أن القوة تنشئ الحق وتحميه،

[1] عبد الله أحمد هلالي، **محاضرات في علم المجني عليه أو ضحايا الجريمة**، المرجع نفسه، ص 90.

[2] محمد عارف عثمان: **استراتيجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي** ، المرجع نفسه، ص23.

وبعد ذلك بدا تكوين المجتمع والجماعات، ومع ذلك نشأ الإحساس بضرورة التآزر والتعاون بين أفراد الجماعة الواحدة لنصرة الضحية، وكان رئيس الجماعة غالبا ما يلجأ لإجبار الجاني على تعويض الضحية عما أصابها من ضرر في حالة تعذر ذلك يلجأ للانتقام من الجاني إما بطرده وعدم حمايته، وكان الانتقام لا ينقصر على الشخص الجاني وإنما يتعدى ليشمل باقي أفراد الجماعة وغالبا ما كان يؤدي إلى حروب، فبعد آن اعت الجماعات الإنسانية نظام القصاص وخفت شهوة الانتقام، قبلت فكرة التعويض عن الأضرار التي ألحقها الجاني بالضحية، و لعلى ما ساهم في انتشار هذا النظام هو سعي الوسطاء إلى التحكيم بين طرفي النزاع والاتفاق على ترضية مناسبة، ونجد فيها القبائل مخرجا للنزاع، كما أخذت كافة الشرائع القديمة بنظام الدية بوصفه نظاما متطورا، وكان اغلبها يوجب تطبيقها سواء في الجرائم العمدية أو الغير العمدية، بينما اقتصر بعضها الآخر عل تطبيقها في الجرائم الغير العمدية[1].

وبظهور المدن وتطور الحياة الإنسانية ظهر العديد من القوانين التي سعت إلى تنظيم حياة الفرد داخل الجماعة، فمثلا نذكر قانون "حموا ربي" الذي يعد أهم مدونة قانونية قديمة وأقدمها والذي يتضمن مقدمة تبين أن الغاية منه إقرار العدل والسلام ثم تأتي بعدها نصوص قانونية، احتوى على 282 مادة تقرر لكل حادث حكما، فهو قانون طبقت أحكامه والذي ينظم القضاء والوظائف العامة والعقوبات الواجب توقيعها على مرتكبي جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، وقد كفل قانون حمورابي حقوق ضحايا الإجرام في التعويض، وقد اقر مبدأ القصاص في جرائم النفس وما دون النفس، ولكنه ميز بين العمد وغير العمد، ففي حالة العمد يقتل الحر بالحر ويعاقب بمثل فعله، وفي

[1] ديش موسى: **النظام القانوني لتعويض الجرائم الإرهابية، شهادة دكتوراه في القانون العام**، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 119.

غير العمد يلزم بالفدية، وهكذا يتضح أن قانون "حمورابي" قد بلغ درجة كبيرة من التقدم القانوني وقد كفل لضحايا الإجرام نوعا ما من حقوقهم في التعويض في عصر كانت القوة والانتقام اللغة السائدة فيه.

أما في قانون الألواح الإثني عشر الذي ساد في روما، فمن قبل كانت التشريعات عبارة عن مجموعة من الأعراف ذات طابع ديني، تتميز بالقسوة في بعض الأحكام وطالبتها بالمساواة، ويعتبر هذا القانون علامة مميزة في تاريخ القانون الروماني، فقد تضمن مجموعة من الأحكام القانونية خاصة التي تتعلق بالقانون الخاص وقانون المرافعات، وقانون العقوبات، فقد عينت الألواح الخمسة الأخيرة بتنظيم الجرائم وهي قوى عامة تضمن كيان هذا القانون الدولة والمجتمع التي تلحق الأذى بالنفس أو المال، فقد اعتبر الرومان أساسا لقانونهم العام والخاص، الملاحظ على كل هذه التشريعات القديمة تنظيمها لتعويض من حقوق كبديل للعقوبة أو الجزاء، إلى جانب العقوبة الجنائية، وباعتبار التعويض حق ضحايا الجريمة أو عقوبة تكميلية عن الجريمة التي وقعت عليه[1].

- **تعويض الضحايا في الشرائع السماوية:**

هدفت جميع الشرائع السماوية إلى سعادة البشرية وتقدمها والمحافظة على حقوق البشر وكفل للضحية حقها عما يصيبها من أضرار من جراء الجريمة، فقد جاء في الشريعة اليهودية الذي يدعو للفضيلة وحسن المعاملة، والرسالة اليهودية المتمثلة في الثورات فقد ورد فيها جزاء القتل العمد القتل، أما في حالة غير العمد فقد جاء فيها الدفعة والهرب إلى مكان آخر وكما حثت على عدم اخذ الدية، وكان الشخص لا ينتقم لنفسه بل يتم كل شيء على يد القضاء، ويتضح أن الشريعة اليهودية اعتمدت

[1] حميدة سعد اهديوة سعيد: **تعويض ضحايا الجرائم بين الشريعة والقانون**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بنغازي، 2018، ص 58.

نظام التعويض لما يصيب الضحية من ضرر بسبب الاعتداء إلى جانب نظام العين بالعين والسن بالسن الذي كان سائدا آنذاك. [1]

أما في الشريعة المسيحية التي تحث على الفضيلة والعفو والتسامح، حيث ورد في الكتاب المقدس حث المسيحي على عدم اللجوء إلى الثأر، وقد نبذت الشريعة المسيحية على الاحتفال بالهالة والتي تدعو إلى الرذيلة والخطيئة، وقد اعتبرت الامتناع عن مساعدة الضحية بمثابة ارتكاب للجريمة الواقعة عليه، فقد أفتى البابا الاسكندر الثالث بان من يشاهد جريمة ولا يتقدم لمنعها يعاقب بعقوبة تقل قليلا عن تلك المقررة لمرتكبها. [2]

وفيما يخص الشريعة الإسلامية، التي انزلها الله على سيد وخير الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، فقد جاءت فوجدت العرب متعارفين على نظم ينهجون عليها أمور حياتهم، منها ما هو صالح ومنها ما هو فاسد ففي العصر الجاهلي كان غالبية العرب يعيشون الترحال، وكانت حياة الصحراء بسيطة، أما في المدن فقد كانت الحياة أكثر تطورا وازدهارا، ومن الأعراف التي كانت مستقرة في حياة العرب آنذاك نظام الثأر الذي لم يقتصر على القاتل نفسه، بل وتتحمل القبيلة بكاملها مسؤولية فعله، لان حياة القبيلة تقوم على التضامن والعصبية، ويجب نصرة أفراد القبيلة لبعضهم ظالما أو مظلوما، وقد عرف العرب في تلك الفترة نظام الأسرة (زواج، طلاق، ميراث) لكن بالرغم من ذلك لم تكن لديهم هيئة منظمة لها سلطات تشريعية تسهر على تنفيذ القوانين، فكان التشريع فطريا وعرقيا يختلف من بيئة لأخرى، فجاء الإسلام ونظم حياتهم وشؤونهم الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

[1] محمد الأمين البشرى: **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول االعربية**، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

[2] محمد مؤنس محب الدين: **تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة والقانون**، مرجع سبق ذكره ، ص 50-51.

أما بعد ظهور الإسلام في بيئة متحضرة، تقررت اعتراف وأنظمة لها قوة الإلزام غير انه انتزع منها مسحة الجاهلية وأضفى عليها مسحة الإسلام السمحة، وأقامها على أساس العدل والمساواة، ولقد أولت الشريعة الإسلامية ضحايا الجريمة اهتماما بالغا وكفلت لهم حقهم في التعويض عما أصابهم من ضرر بسبب الجريمة والإسلام كان قد الغي الانتقام وحارب عادة الثأر، ففي حالة عدم تنفيذ القصاص بحكم العفو أو عدم إمكانيته يعوض الضحية عن طريق نظام الدية، فقد بلغ من حرص الشريعة الإسلامية على حفظ الدماء وصيانتها أنها لم تهمل الضحية في حالة عدم معرفة الجاني، فقد استحدثت الشريعة الإسلامية فكرة تعويض الدولة للضحية وهي فكرة لم تجد طريقها إلى القوانين الوضعية إلا في العقود الأخيرة والشريعة الإسلامية على هذا النحو تكون قد سبقت علماء الضحية في دعواتهم إلى ضرورة الاعتراف لضحايا الإجرام بحقهم في التعويض عما تجلبه عليهم الجريمة من مضار.[1]

ففي ضل نظام الشرائع السماوية كان التعويض من طرف الجاني للمجني عليه يقتصر على المال والصلح بالدية طلبا للصفح والغفران، ومع تطور المجتمعات البشرية تحول نظام الدية من الاختياري إلى الإجباري.[2]

- **تعويض الضحايا في العصور الحديثة :**

تمتع ضحايا الإجرام بوضع متميز في ظل الأنظمة القديمة والشرائع السماوية، حيث كفلت لهم حقهم في الحصول على تعويض، فبظهور القوانين الوضعية وتدخل الدولة وهيمنتها على نظام التجريم والعقاب، فقد تلاشى وضع الضحية وأصبحت الجريمة مجرد اعتداء يرتكبه الجاني ضد الدولة، حيث

[1] محمد الأمين البشرى: **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول االعربية**، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

[2] حميدة سعد اهديوة سعيد: **تعويض ضحايا الجرائم بين الشريعة والقانون**، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

أصبحت تشارك الضحية في حقها من الدية وظهر ذلك مع بدايات عصر الإقطاع، حيث كان السيد الإقطاعي يعتبر نفسه رمزا للعدالة بين رعاياه ويرى في الجريمة الواقعة على أي منهم موجهة إلى هيبته وسلطانه، فقد بات على الجاني أن يحسب حساب رب الإقطاعية بان يدفع له نصيبه من الدية، على خلاف ما كان يتوجب عليه آن يتصالح مع الضحية وذويه، وفي مرحلة لاحقة تلاشت هذه الازدواجية، فقد احتكرت السلطة حق إقامة العقاب واستبدال التعويض بالغرامة، والتي أصبحت تؤول كاملة للدولة، فالغرامة الجنائية تؤول إلى الدولة والتعويض كجزاء للمسؤولية المدنية يتفرد به الضحية، وهذه هي نقطة البداية في الانفصال بين القانون الجنائي والمدني. [1]

و لكن مع أوائل القرن 19 اهتم رواد الفكر الجنائي بمسألة تعويض ضحايا الإجرام، إذ ظهرت حركة علمية دولية في مجال تطوير النظام الجنائي، فقد وجب على الدولة بتعويض ضحايا الإجرام من الخزينة العامة في الحالات التي يعجز فيها الجاني عن التعويض، إذ يجب عل الدولة أن تقوم بحماية المواطنين وتأمينهم ضد مخاطر الجريمة، وان لا يترك ضحايا الإجرام لمصيرهم التعس، وكانت من نتيجة هذه الآراء والنداءات انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية التي اهتمت بحقوق الضحية، وعلى رأسها الحق في التعويض ومن نتائجها صدور إعلان مبادئ حقوق الضحايا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان أول مؤتمر عربي انعقد في هذا الشأن هو الأسبوع الرابع للفقه الإسلامي في تونس خلال أيام 19 ديسمبر 1974، حيث نوقش فيه موضوع تعويض الدولة لضحايا الإجرام، ومن بين توصياته تقرير أن من مبادئ الشريعة الإسلامية أن للفرد على الجماعة الحق في الحماية والرعاية، وبعدما جاء المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي المنعقد في القاهرة مارس 1989، فقد جاء في توصياته الدعوة لإنشاء صندوق يتم تمويله من الأموال المصادرة وحصيلة

[1] محمد الأمين البشري : **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول االعربية** ، مرجع سبق ذكره، ص84.

التبرعات، لمواجهة حالات العجز الجنائي عن دفع التعويض، وكذا التزام الدولة بدفع تعويض للمجني عليه أو لأسرته في حال وفاته إذ لم تصل العدالة إلى معرفة الفاعل وذلك عملا بأحكام الشريعة الإسلامية. [1]

من خلال ما تقدم تبين أن في العصور الحديثة موضوع تعويض ضحايا الجرائم من مسؤولية الدولة عن طريق معالجة الأضرار التي تعرضوا لها، ذلك أن الجاني في الغالب يبقى غير معروف أو نظرا لجسامة الأضرار فهنا يكون الجاني غير قادر على دفع التعويض، فالدولة تتكفل بذلك.

- **التعويض عن أضرار الأعمال الإرهابية في الجزائر:**

حمل التشريع الجزائري المسؤولية على عاتق الدولة بحيث هي المسئولة عن الأضرار الناجمة عن العنف. ولهذا سنتناول المسؤولية عن الأعمال الإرهابية.

- **مسؤولية التعويض عن الأعمال الإرهابية :**

فقد عالجها المرسوم الرئاسي رقم 06 -93 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية مستندا في أحكامه للقانون 47/99 المؤرخ في 27 شوال 1419 الموافق لـ 13 فبراير 1999 يتعلق بمنح تعويضات للأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا لصالح ذوي حقوقهم .

حيث أن المادة 05 من المرسوم 06-93 سالف الذكر تعرف على الموظف العمومي في أحكامه: يعتبر موظفا أو عونا عموميا في مفهوم هذا المرسوم، كل عامل يمارس عمله على مستوى

[1] حميدة سعد اهديوة سعيد: **تعويض ضحايا الجرائم بين الشريعة والقانون**، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

المؤسسات أو الإدارات أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية، بما في ذلك المؤسسات العمومية التابعة للوصاية الإدارية.

أما المادة 06 من نفس المرسوم تحدد نوع التعويض الواجب الحصول عليه من ذوي الحقوق، جاء فيها ما يلي: «يستفيد ذوي حقوق ضحية المأساة الوطنية، حسب وضعيتهم والشروط المبينة في هذا المرسوم،من تعويض حسب احد الأشكال الآتية»: [1]

- معاش خدمة.
- معاش شهري.
- رأسمال إجمالي.
- رأسمال وحيد .

أما المادة 08 تحدد كيفية الحصول على التعويض « تثبت الاستفادة من التعويض بموجب مقرر يصدر استنادا إلى شهادة البحث التي تعدها الشرطة القضائية ومستخرج الحكم الذي يتضمن التصريح بالوفاة، عن:

- وزارة الدفاع الوطني، فيما يخص ذوي حقوق الضحايا الذين ينتمون غلى المستخدمين العسكريين والمدنيين التابعين لها – الهيئة المستخدمة فيما يخص ذوي حقوق الضحايا الموظفين والأعوان العموميين.
- المدير العام للأمن الوطني فيما يخص ذوي حقوق الضحايا الذين ينتمون إلى مستخدمي الأمن الوطني.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 06 –93 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 ، يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية ،الجريدة الرسمية ، رقم 11 المؤرخة في 2006/02/28.

- والي ولاية محل الإقامة، فيما يخص ذوي حقوق الضحايا الآخرين».

➢ **نظام التعويض المطبق على ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية المنتمين إلى المستخدمين العسكريين والمدنيين التابعين لوزارة الدفاع الوطني:**

- **تنص المادة 17:** من أحكام هذا المرسوم على: «لذوي حقوق المستخدمين العسكريين والمدنيين التابعين لوزارة الدفاع الوطني، كما هم محددون في المادة 4 أعلاه وضحايا المأساة الوطنية الحق في التعويض ويدفع كمعاش خدمة من ميزانية الدولة».
- **أما المادة 18:** «يصفي معاش الخدمة ويدفعه مركز الدفع التابع للجيش الوطني الشعبي أو مركز الدفع الجهوي في محل إقامة المستفيدين من المعاش» .
- **أما المادة 24:** تحدد أن «خزينة الدولة هي المسئولة عن دفع مبالغ التعويض "... تسدد الخزينة العمومية المبالغ التي تصرفها صناديق التقاعد العسكري بهذه الصفة من ميزانية الدولة» .

➢ **نظام التعويض المطبق على ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية من الموظفين والأعوان العموميين:**[1]

- **إن المادة 27:** لذوي الحقوق الموظفين أو الأعوان العموميين كما هم محددون في المادة 5 أعلاه، ضحايا المأساة الوطنية، الحق في تعويض، يدفع كمعاش خدمة حتى بلوغ السن القانونية لإحالة الهالك على التقاعد.

[1] عمار عوابدي: **نظرية المسؤولية الإدارية-نظرية تأصيلية تحليلية ومقارنة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004، ص230-231.

كيفيات حساب معاش الخدمة المذكورة أعلاه، هي الكيفيات الواردة في المواد 18 و 19 و 20 من المرسوم التنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13 فبراير سنة 1999 والمتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب ، وكذا لصالح ذوي حقوقهم .

- **أما المادة 28:** فهي تحدد « من له الحق في الحصول على التعويض لذوي حقوق الهالك الحق في معاش التقاعد المحول، عند توقف معاش الخدمة».

المبحث الثاني: ماهية الإرهـــاب

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

إن تعاريف الإرهاب واسعة جدا فحين نبحث عن تعريف لمصطلح الإرهاب، لن نجد تعريفا يتفق عليه الجميع، فتعريف الإرهاب يختلف بحسب ثقافة الشخص والأوضاع المحيطة به وغيرها من العوامل، حتى إن في الأمم المتحدة لا يوجد إجماع واتفاق حول تعريف موحد للإرهاب، لذا سنتطرق إلى بعض التعاريف لهذا المصطلح:

أقر المجتمع الدولي كلمة "الإرهاب" بالمفهوم المعاصر، والتي أساسها فعل "رهب" أي خاف وأطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أغراضهم السياسية "الإرهابيين" والرهبة تستعمل في حالة الخوف المشوب بالاحترام لكننا نجد أن الخوف من القتل أو الجرح أو الخطف وتدمير المباني والممتلكات هي أفعال لا تقترن بالاحترام بل الرعب وعليه فالترجمة الصحيحة تكون "إرعاب" وليس "إرهاب". [1]

[1] سامي جاد عبد الرحمان واصل: **إرهاب الدولة- في إطار قواعد القانون الدولي العام** ، دار الجامعة الجديدة ، د.ط، مصر، 2007، ص 43.

تعريف وزار الخارجية الأمريكية 1998م:" الإرهاب هو العنف المدفوع سياسيا والممارس ضد أهداف غير قتالية من قبل أفراد أجانب وعملاء سريين بقصد التأثير على الجمهور" وعلى الرغم من أن أي عمل من أعمال العنف يعتبر في الولايات المتحدة وبشكل عام عملا إرهابيا فقد لا ينظر إليه كذلك في بلد آخر. [1]

وقد عرفه الفقيه "سوتيل" بأنه: " العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد".

كذلك عرفه الفقيه "ليمكن" بأن "الإرهاب يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف"، أما الفقيه "جيفانوفيتش" فيرى أن الإرهاب هو عبارة عن أعمال من طبيعتها أن تشير لدى شخص ما الإحساس بالتهديد مما ينتج عنه الإحساس بالخوف من الخطر بأي صورة.

وقد أشار الفقيه "سالدانا" إلى أننا يمكن أن ننظر إلى الإرهاب وفقا لمفهومين الأول واسع والثاني ضيق:

- **بالنسبة للمفهوم الواسع:** فهو عبارة عن كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يثير الفزع العام، لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام.
- **بالنسبة للمفهوم الضيق:** فالإرهاب يعني الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كعنصر شخصي، وذلك باستخدام وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام، كعنصر مادي. [2]

---

[1] علي عبد الرحيم صالح: **الإرهاب–من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس** ، دار البازاوري العلمية للنشر والتوزيع، د.ط، الأردن، 2013، ص 13.

[2] حسين المجمدي بوادي: **الإرهاب الدولي بين التجريم و المكافحة** ، دار الفكر الجامعي، د.ط، مصر، 2005، ص23–24.

عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أي كانت براعته أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمانهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى مرافق الدولة أو الأملاك العامة أو الخاصة ، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر". [1]

وعرف الإرهاب بأنه: "استخدام وسائل القوة على شكل أفعال منظمة ولا يتم بالشرعية القانونية والمجتمعية، وتهدف إلى تحقيق أهداف معلنة وغير معلنة وفرض الإرادة وخلق نوع من الرعب أو الفزع أو الفوضى على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. [2]

المطلب الثاني: أسباب الإرهاب

يعد الإرهاب من الظواهر الاجتماعية التي تنشأ وتترعرع في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة، وتحت ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة، وتشترك جميع هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر، في إنتاج ظاهرة الإرهاب في الواقع الاجتماعي، ومن ثم، فإن أية معالجة جادة لهذه الظاهرة، تتطلب معرفة دقيقة لهذه العوامل والظروف التي تساعد على وجود هذه الظاهرة، ودراستها.

وقد حددت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في1400/1/10هـ (1979/11/29م) أسباباً سياسية واقتصادية واجتماعية للإرهاب تتلخص في "سيطرة دولة على دولة أخرى، واستخدام القوة ضد الدول الضعيفة، وممارسة القمع والعنف والتهجير،

[1] الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب مؤرخة في 22 أفريل 1998 م.

[2] صلاح الدين عبد الحميد عبد المطلب: **الإرهاب والنشاط السياحي** ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب– المجلد 22– العدد 44، ص 148.

وعدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية، وانتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب أو السجن أو الانتقام، والجوع والحرمان والبؤس والجهل، وتجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد، وتدمير البيئة". [1]

أما في العصور الحديثة، فإن الإرهاب الحالي نشأ من سبب يكاد أن يكون وحيدا، أو سببا رئيسيا في نشأته، ألا وهو الاستعمار الغربي بأشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، عبر ثلاثة قرون من النهب والقهر والاستعباد والترويع لشعوب العالم الثالث عامة و للبلدان العربية والإسلامية خاصة، وخلق كيان صهيوني يشكل النموذج الأمثل للإرهاب في الترويع والقتل والتدمير لكل أشكال الحياة، وسرقة الأرض وطرد أصحابها الأصليين، وغيرها من الممارسات الإرهابية التي تعتبر من أبشع أشكال وصور الإرهاب.[2]

"وفي كتابه الصادر أوائل عام 2003 بعنوان (القوة والإرهاب) يؤكد الباحث السياسري "نعوم تشوميسكي" مرات ومرات أننا لا نستطيع أن نعالج قضايا الإرهاب التي يرتكبها الضعفاء ضد الأقوياء، إذا لم نواجه ما يتم تجاهله من العنف الرهيب بمختلف صوره لما يمارسه الأقوياء على الضعفاء، ومن ثم فإن المبادرة بالإرهاب تطلق من حائزي القوة، وإن الطرف الضعيف يمثل في محاولاته رد فعل إرهابا مضادا ".[3]

---

[1] محمد الهواري: **الإرهاب – المفهوم والأسباب وسبل العلاج**، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، المملكة العربية السعودية، د.ط، 2004 ، ص 20.

[2] زبير سلطان : **الإرهاب صناعة غربية أمريكية صهيونية**، الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات بعنوان – العرب و العالم اليوم، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا ، 16-2003/12/17، ص1.

[3] حامد عمار :**الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي**، الدار المصرية اللبنانية، د.ط، مصر، 2004، ص29.

ويرى "تشوميسكي" من خلال استعراضه التاريخي أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الأول للإرهاب، وأن ما تقوم به الدول أو الجماعات الأخرى إنما هو مواجهة للإرهاب القوي وقهر الضعيف واستغلاله، أو فيما يطلق عليه بأنه حرب عادية، فلا ينبغي أن تسأل الدول الفقيرة والجماعات المقهورة عما ترتكبه من جرائم الإرهاب، قبل أن تسأل الدول القوية عما تمارسه من إرهاب أشد وأعنف على الدول الفقيرة والجماعات المضطهدة [1].

وعليه يمكن حصر الأسباب المؤدية للإرهاب على النحو التالي: [2]

أ. الفهم الخاطئ للدين:

إن الفهم الخاطئ للدين ومبادئه وأحكامه، والإحباط الذي يلقاه الشباب نتيجة افتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سلوك المجتمع أو سياسة الحكم والفراغ الديني يعطي الفرصة للجماعات الإرهابية لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يروجون لها ويعتنقونها، كما أن غياب الحوار المفتوح من قبل علماء الدين لكل الأفكار المتطرفة و مناقشة الجوانب التي تؤدي إلى التطرف في الرأي، يرسخ الفكر المتطرف لدى الشباب، على أنه يمكن القول في هذا السياق أن الكثير من دعاة العنف والتطرف يفتقدون أصلا إلى منهجية الحوار، ويرفضون الدخول في محاورة الآخرين حول معتقداتهم وأفكارهم مما يدفعهم إلى العمل السري.

كما أن استفزاز المشاعر الدينية، من خلال تسفيه القيم أو الأخلاق أو المعتقدات أو الشعائر التي تسود المجتمع، كالقول بأن المراكز التربوية الإسلامية والمدارس القرآنية منابر لتفريخ الإرهاب،

---

[1] حامد عمار:**الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي** ، المرجع نفسه، ص 33 – 34.

[2] عبد الله بن عبد العزيز اليوسفي: **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف**، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 81.

وإظهار شيوخ المسلمين وعلماء الإسلام بصورة ساخرة منفرة ، كل ذلك يساهم ويغذي الأفكار المتطرفة لدى الشباب الذين لا يجدون سوى الإرهاب وسيلة للرد.

ب. غياب العدالة الاجتماعية:

النقص في مصادر الثروة والسلع والخدمات، وعدم العدالة في توزيع الثروة، والتفاوت في توزيع الدخول والخدمات والمرافق الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والكهرباء بين الحضر والريف، وتكدس الأحياء العشوائية في المدن بفقراء المزارعين النازحين من القرى فضلاً عن زيادة أعداد الخريجين من المدارس والجامعات الذين لا يجدون فرص العمل، يؤدي إلى حالة من الإحباط الفردي والسخط الجماعي. [1]

ج. الأسباب التعليمية:

تعتمد نظم التعليم في معظم الأقطار العربية على التلقين والتكرار والحفظ وعلى حشو ذهن الطالب طوال مختلف المراحل الدراسية بمعلومات دون إعمال للعقل ودون تحليل أو نقد، ومثل هذه النظم تفرز طالبا يتقبل بسهولة كل ما تمليه عليه سلطة المعلم دون نقاش، وبذلك يصبح من السهل جدا على مثل هذا الطالب أن يتقبل كل ما تمليه عليه سلطة أمير الجماعة دون تحليل أو نقد أو معارضة، ويكون عرضة للانخراط في أية جماعة أيا كان توجهها، حيث يتم تلقين الفكر وتقبله دون تحليل، ويسهل الانقياد بفعل إبطال عمل العقل . [2]

---

[1] عبد الله بن عبد العزيز اليوسفي، **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف** ، المرجع نفسه، ص 92.

[2] حامد عمار: **الحادي عشر من سبتمبر و تداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي** ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

د. الظروف السياسية:

تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات، في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي السكني أو العمل أو عن طريق العضوية الفعالة والنشيطة في التنظيمات الشعبية والرسمية.

فشباب اليوم بعيد عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع التي تنمي لديه القدرة على إبداء الرأي والحوار حول مسائل عامة أو اجتماعية، والتي تعوِّده على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره.

إن عدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة، يؤدي إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وإلى تجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة، ويؤدي هذا كلها إلى تهيئة التربة المناسبة للعنف والإرهاب. ومن أسباب لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى العنف في بعض الدول العربية، محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني والسماح له بالوصول إلى السلطة بطريقة سلمية .[1]

هـ. الأسباب الاقتصادية:

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الدول العربية في الثلاثين سنة الأخيرة، إلى تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة ، وانتشار الأحياء العشوائية الفقيرة في مدن بعض الدول ، وقد ضمت هذه الأحياء العشوائية نسبة عالية من المتطرفين الدينيين وذلك بفعل عجز بعض سكانها عن التكيف مع قيم المدينة المختلفة عن قيمهم الريفية، وبسبب تفشي البطالة، وخاصةً بين الشباب،

[1] محمد الهواري: **الإرهاب – المفهوم والأسباب وسبل العلاج**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

كان استقطابهم من جانب جماعات التطرف أو العنف ، أو انضمامهم التطوعي إليها ، مسألة سهلة إلى حد كبير.

وتؤثر الأزمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول، حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات وظهور طبقة من الأثرياء الذين يسلكون سلوكاً استفزازياً بالنسبة للفقراء، وتؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط ويفتقدون الشعور بالأمان والأمل في المستقبل. [1]

المطلب الثالث: آثار الإرهاب

يعتبر الإرهاب من أبشع الجرائم التي من شانها زعزعة الأمن والاستقرار لدى المجتمعات سواء انصب ذلك على أشخاصهم أو أموالهم، و قد اتسعت هذه الظاهرة لتشمل المجتمع العالمي المعاصر بأكمله، إذ يترتب على الجرائم الإرهابية آثار خطيرة تؤدي إلى إزهاق الأرواح البريئة دون سبب ونشر الذعر والخوف بين الناس وما ينتج عنه من تخريب ودمار للممتلكات، وما يخلفه من خسائر مادية معرقلة للدول والمجتمعات في استكمال مسيرتها نحو التقدم والتنمية، فإلى جانب ما أحدثه الإرهاب من آثار جد سلبية على الأمن الإنساني المرتبطة أساسا بحقه في الحياة والأمن والعيش بسلام، فإنه يهدد السلامة الأمنية للدول ويزعزع استقرارها ويشكل عائقا في طريق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والنفسية.

[1] أبو الروس أحمد: **الإرهاب و التطرف والعنف في الدول العربية** ، المكتب الجامعي الحديث ، د.ط، مصر، 2001، ص 29.

- **الآثار السياسية:**

من أخطار الإرهاب على الناحية السياسية أنه يهدد الوحدة الوطنية بالتمزق والتفكك وإحلال سلطات محلية متعددة أو انقسام الدولة إلى دول عدة، فضلا عن النيل من سمعة الدولة وهيبتها أمام الرأي العالم المحلي والخارجي ويعطي ذلك فرصة للأعداد والمتربصين بجعلها هدف لهم لأضعاف مشاركتها وتأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي ذلك ما يؤدي إلى عزلتها وضعف علاقتها بالدول الأخرى أو انقطاعها بالمرة ما يضعف رأيها أمام الرأي العام العالمي فتنقص الدول من سيادتها و تتدخل في شؤونها وبالتالي النيل من الثقل السياسي للدولة والحد من أنشطتها الخارجية و اتصالاتها الدولية، والتأثير على علاقتها مع الدول الأخرى، وتعرضها للخطر، نتيجة حدوث الأعمال الإرهابية في إقليمها، هذا ما يسمح بتبعات معقدة تلقى بضلالها على العلاقات بين الدول التي تتأثر بموقف الحكومات والأفراد بالدولة التي يرتكب بها العمل الإرهابي، تجاه مواطن أو دولة مرتكبي هذا العمل وينعكس ذلك على العلاقات بين الدولتين و تنقسم الأسرة الدولية بين معارض ومؤيد لهذه المواقف وبالتالي تسمع الفجوة السياسية تبعا لذلك [1].

- **الآثار الاقتصادية:**

يعتبر النمو الاقتصادي أساس الخطط الاستراتيجي لحكومات الدول بهدف تحقيق الرفاء والرفاهية للمجتمع، وتعتبر مسائل الاستقرار المجتمعي وأمن المواطنين وسيادة القانون من أهم عوامل النمو الاقتصادي، وتبرز الآثار السلبية على الإرهاب نتيجة كثرة الاتفاق على محاربة الإرهاب والتأثير على موارد الدولة، من خلال تأثير الإرهاب على عمليات الاستثمار الأجنبي، وإضعاف مجالات الحركة التجارية داخليا وخارجيا، نتيجة عدم الاستقرار والخسائر المادية الناجمة عنه والواقعة على المنشآت

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان: **الإرهاب في ضوء القانون الدولي**، دار الكتاب القانوني، مصر، د.ط، 2009، ص 92.

الحيوية والأجهزة والمعدات، وزيادة الإرهاق المادي للفرد جراء الخسائر المادية التي يتعرض لها نتيجة الأعمال الإرهابية.

فبدلا من أن يتم تحويل نفقات أكبر لتوسيع مجالات التنمية يتم تحويلها إلى المجال الأمني، إضافة إلى تأثير العمليات البشرية على القطاعات الاقتصادي بأكملها، فتتوقف الموارد المالية التي كانت تضخ في خزينة الدولة ما يفضى إلى التضخم وارتفاع الأسعار وضعف الدخل الفردي وانهيار العملية المحلية. [1]

- **الآثار الاجتماعية:**

لا تقل الآثار الاجتماعية في خطورتها عن الآثار السياسية، إذ أن نجاح الدول وتقدمها يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى التماسك بين أبناء المجتمع والإيمان بمفهوم الوطن أو الدولة التي يعد الفرد أساس بنيانها وتماسكها فإذا ما اختل هذا البنيان القائم على الأفراد واهتزت أسس البناء واختلت مقومات النجاح في الدول.

وخطر الإرهاب على الناحية الاجتماعية لا يقتصر على ناحية دون أخرى بل يعم جميع المصالح المشتركة للمجتمع حيث يصيبها بالعطب والخلل حتى تنهار و يصاحبها التخلي والترك للمجتمع في دوامة العنف فيؤدي ذلك للتأثير المباشر على خطط التنمية الاجتماعية وتهديدها تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع وتفككه وانحلال مبادئه القائم عليها وتفشي البطالة وهجرة الكفاءات الوطنية بحثا عن الاستقرار أو بحثا عن عمل، كما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة نظرا لقلة الإنفاق على

[1] هبة الله أحمد خميس: **الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته**، الدار الجامعية، د.ط، مصر، 2009، ص 178.

المجالات الصعبة إذ أدى الإرهاب إلى خلل في مرافق الدول العامة، وما يترتب عليه من شلل الحياة اليومية .[1]

- **الآثار الأمنية والنفسية:**

يقضي الإرهاب إلى إرهاق الأجهزة الأمنية في عمليات المكافحة والتأثير على شعبية رجال الأمن، من خلال فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية والقوانين والأنظمة التي تنظم الأمن، ما يسهم في تكريس عدم الشعور بالأمن والطمأنينة والقلق والخوف والذعر وبالتالي تفشي الأمراض النفسية الناتجة عن العمليات الإرهابية من تهجير وتشتت الأسر وتهديد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص، نتيجة القلق والاكتئاب ما ينعكس على سلوكهم، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس الثقة في الغير، كما أن خاص إذا كان الضحايا من أسرة الطفل ما يؤدي إلى اضطرابات نفسية وعصبية وسلوكية تدفع به إلى العدوانية [2] .

المطلب الرابع: مواجهة الإرهاب

إن مواجهة الإرهاب يجب أن تتبع من فهم جيد للعوامل والأسباب التي ساعدت على وجودهما، ويمكننا رسم سياسة عامة لهذه المواجهة في سبيل الوقاية من التطرف، والعلاج من الإرهاب، وذلك على النحو الآتي[3] :

- ضرورة أن تتحول الديمقراطية والمشاركة إلى عنصر أساس من عناصر العمل السياسي في

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان : **الإرهاب في ضوء القانون الدولي**، المرجع السابق، ص167.

[2] كمال عبد الله محمد: **جريمة الخطف في قانون مكافحة الإرهاب والعقوبات** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، د.ط، عمان، 2012، ص 98.

[3] الحسيني السيد محمد: **تعقيب في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** "، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي 478.

الأقطار العربية، وهذا يعني إتاحة فرص التعبير السياسي، وتداول السلطة، ونزاهة الانتخابات، وممارسة الرقابة الشعبية.

- التعرف على تجارب بعض الأنظمة العربية في التعامل مع التيارات الإسلامية المعارضة. ضرورة أن يؤدي المثقفون العرب عملاً تنويرياً حقيقياً لا يقتصر فقط على المقالات والأعمدة الصحفية، بل يجب أن يتحول جهدهم إلى ممارسات شعبية حقيقية.
- لا بد من أن تعيد المؤسسات الإسلامية الرسمية العربية النظر في أساليبها التقليدية التي اعتادت عليها في مجالات الوعظ والإرشاد والتوجيه، وأن تتحول إلى مؤسسات فعالة قادرة على تقديم إجابات عن تساؤلات الحياة المعاصرة، ومساعدة الإنسان العربي على التكيف مع الواقع الذي يعيش فيه، ثم النهوض به وتطويره ولا بد أن تنفتح تلك المؤسسات على العالم الخارجي، وتدير في الوقت نفسه حواراً حقيقياً مع التيارات الدينية المختلفة في الوطن العربي.
- إعادة النظر في تراثنا العربي والإسلامي، بما يضمن قيم التعددية السياسية، والحرية الفكرية، وإبراز دور المرأة، والشورى. إن المجتمع الإسلامي في الجانب الأكبر من تاريخه كان يقر التعددية وذلك إذا نظرنا إلى الملل والطوائف التي كان يضمها، والتي كانت تتعايش معاً دون تناقض ظاهر.[1]
- إن الحوارات الوطنية في الأقطار العربية مطلب ضروري، لأنها تضمن توثيق الصلة بين الدولة والمجتمع المدني، وتضمن كذلك إتاحة الفرصة أمام القطاعات المختلفة للإسهام بنصيب في صياغة التوجهات السياسية والمشاركة في مواجهة أزمات الأمة .

[1] عز الدين أحمد جلال، **الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية** ، بحث منشور في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة من 25-1994/1/27م، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس 1994م، ص 450.

- على الأجهزة الأمنية الالتزام بإتباع الأساليب القانونية المشروعة في مواجهة الإرهاب، والبعد تماماً عن الضربات الأمنية الانتقامية التي قد تشمل أشخاصاً أبرياء أو تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، لأن مثل هذه الإجراءات قد تقمع المظاهر الخارجية للظاهرة بصورة مؤقتة، ولكنها ترحلها بصورة تراكمية إلى مستقبل تصبح فيه الظاهرة أشد خطورة وأكثر استعصاء على الحل.[1]
- على الأجهزة الأمنية التنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة لكشف دعاوى الإرهابيين ودحضها، فيما يسمى بالمواجهة الفكرية للإرهاب، وهو ما يستلزم مواجهة تلك الأفكار بأسلوب مخطط ومنسق ومقنع يتولاه متخصصون وذوو علم وخبرة.
- مبادرة الحكومة بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشباب علاجاً جذرياً، وذلك ببناء وحدات إنتاجية وإقامة مشروعات ضخمة تستوعب أعداداً كبيرة من الشباب حتى يمكن توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.
- وضع مشروع متكامل للإصلاح الاجتماعي يسير جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، ويهدف هذا المشروع إلى إصلاح أوجه الخلل الموجودة في مختلف النظم الاجتماعية وهذا هو دور الحكومة.
- تخفيض مثيرات التطرف والعنف إلى أدنى مستوى وذلك من خلال منع الظلم على المستوى الفردي والاجتماعي، وإرساء العدل ومنع تفشي الفواحش والمنكرات وإرساء قواعد التكافل الاجتماعي ومحاربة الفساد.

[1] عز الدين أحمد جلال، **الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 451.

- المشاركة السياسية للشباب من مختلف الطبقات، في اتخاذ جميع القرارات التي تمس حياة المواطن سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو السكن.
- ضرورة العمل على تكريس الشورى أو توزيع سلطة اتخاذ القرار في كل مناحي الحياة من خلال ترسيخ قيم التعددية والحرية، وهذا يفضي إلى تخريج عنصر بشري ناضج ومجتمع متحضر يفكر بالتنمية وينطلق نحو النهضة، ويعمل على ربط القاعدة بالقيادة، إن تفعيل الديمقراطية والشورى يساعد على السلام والاستقرار في المجتمع ويبعد شبح العنف بصورة متزايدة.
- تكريس العمل المؤسسي الذي يساهم في انحسار خطر هيمنة الفكر الأوحد في الساحة ، وهذه المؤسسات هي مجالس البرلمانات والشورى والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والجمعيات النفعية وجمعيات الخدمات وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات أو الجمعيات والنقابات المتخصصة في مجالات عمل معينة. [1]
- يجب الاهتمام بتكريس القيم الأخلاقية في العمل السياسي والإسلامي، ومن أهم هذه الأخلاقيات احترام الرأي الآخر وإفساح المجال للاجتهاد الفردي وعدم الطعن والتجريح ضد المخالف في المنهج أو الموقف السياسي.
- الإيمان بالتعددية: إن الاختلاف بين البشر في أفكارهم وآرائهم ومواقفهم وعاداتهم أمر طبيعي تقتضيه ظروف نشأة البشر حتى إن القرآن الكريم يؤكد على حتمية وجود الاختلاف والتفاوت بين بني آدم .[2]

[1] زبير سلطان: **الإرهاب صناعة غربية أمريكية صهيونية**، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[2] أبو الروس: **الإرهاب في ضوء القانون الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 333-334.

➢ ملخص الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الذي شمل ضحايا الإرهاب نستنتج أن ضحايا الإرهاب هم كل الأشخاص الذين طالهم الضرر سواء كان بدني أو عقلي أو نفسي أو مادي، كما تطرقنا لتطور التعويض لضحايا الإرهاب، وكيف تكفل المشرع الجزائري بهذه الشريحة من المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمقنا في الظاهرة الإرهابية التي تعد من أبشع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشية على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الآمنين، كما يهدد الإرهاب الأمن والسلام داخل كافة المجتمعات وهي ظاهرة لها تفسيراتها لدى كل دولة أو مجتمع.

الفصل الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة

- أولا: عرض مختصر للمقابلات المنجزة
- ثانيا: التحليل السوسيولوجي للمقابلات
- ثالثا: تحليل نتائج الدراسة
- رابعا: توصيات الدراسة

أولا: عرض مختصر للمقابلات المنجزة بعد إعادة بناءها:

- **المقابلة الأولى: ح ب.**

ولدت في مدينة تبسة، وأنا ضحية إرهاب عسكري ومتزوج، عمري لا يتجاوز 43 سنة.

يتمثل مفهومي لضحايا الإرهاب كالتالي: هم أفراد تعرضوا إلى العنف من طرف الإرهاب إما معنوي أو جسدي، من خلال تخويفهم للتضامن معهم ودعمهم بالمعلومات والمواد الأولية (الغذاء، الملبس، الأدوية...)، مما اضطر هؤلاء الأبرياء إلى ترك مساكنهم، وممتلكاتهم هروبا بأنفسهم، وحماية لذويهم خوفا من انتقام الإرهاب منهم، إضافة إلى الأشخاص الذين أصيبوا بطلقات نارية، أو بانفجار الألغام المغروسة في مناطقهم السكنية، أدت بهم إلى عاهة مستدامة، وهذا يستهدف المدنيين، أما بالنسبة للعسكريين ضحايا الإرهاب فهم أولئك الأبطال الذين قتلوا أو أصيبوا جراء اشتباكات مع الإرهاب، مما جعلهم يتعرضون إلى أمراض نفسية (صدمة نفسية)، ضف إلى ذلك وكوني ضحية من ضحايا الإرهاب تمثلت إصابتي في بتر رجلي اليمنى، أثناء أداء مهمة تمشيط رفقه اثني وعشرين من الزملاء، في جبل بمكان العمل بمدينة الشلف، فشاءت الأقدار دعست على لغم أدى بانفجاره إلى بتر رجلي، ما جعلني أعجز عن المشي لمدة ليست بالقصيرة، تسبب لي هذا الحادث في بداية الأمر بصدمة نفسية قوية، لكن بعدما تلقيت العلاج والعناية اللازمة لشفائي في مستشفى عين نعجة، خفت أوجاعي، وبمساعدة الأخصائيين النفسانيين، أصبحت الصدمة تتلاشى تدريجا، وبعد شفائي التام استفدت من عملية ثانية، أين تم تركيب رجل اصطناعية مكان رجلي المبتورة، إضافة إلى ذلك التعويضات التي منحتها الدولة لي، حيث خصصت نسبة 20 %، كمنحة زيادة على الراتب الشهري الممنوحة للضحايا الإرهابيين العسكريين، مما جعل ظروف حياتي لن تتعرض إلى التدهور بسبب الإصابة، كما أنها غطت كافة متطلبات الحياة اليومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى استفدت من

مسكن وهو حاليا بيت الزوجية، لكن رغم كل هذا كان الأمر صعبا علي وعلى عائلتي، فقد كنت في بداية الأمر أحس بضغوطات نفسية واجتماعية، لكن مع مرور الوقت وبمساعدة أهل بيتي وأقاربي تجاوزت المحنة وأعدت بناء ذاتي، واندمجت في مكتب ضحايا الإرهاب لمساعدة من يحتاج يد المساعدة من ضحايا الإرهاب، مما زادني ثقة في النفس، وتشجيعا من طرف من حولي، وهذا ما كان له سببا في تقبلي الإصابة، وانجاز كافة واجباتي الاجتماعية والسياسية، ولم يكن المجال السياسي بعيدا عن حياتي اليومية، فبالنسبة للانتخابات في كل موسم أقوم بإعطاء صوتي للشخص الذي أراه مناسبا، وبمقدوره أن يبذل كل جهده في خدمة الجزائر، ويسهر على أمنها

واستقرارها، وفيما يخص المصالحة الوطنية التي تعد الحل الجيد والمناسب للحد من الإرهاب من قتل وترهيب وإشاعة الفوضى والرعب في نفوس الأبرياء والقضاء على الفتنة بأكملها، لكن من ناحية أخرى فيها جانب سلبي، حيث أن الإرهاب قد عفي عنهم وعن أفعالهم الإجرامية في حق البسطاء والنساء والأطفال، إضافة إلى أن الدولة اهتمت أكثر بفئة الإرهابيين التائبين أكثر من فئة ضحايا الإرهاب إذ خصصت لهم دخل شهري ومناصب عمل و سكنات ومحلات تجارية، في حين لم يتحصل الضحايا على المزايا نفسها بل فقط بعض المساعدات الكافية لسد متطلبات الحياة.

- **المقابلة الثانية: ف.ح.**

ولدت ببلدية عقلة قساس، وأنا ضحية شبه عسكري (باتريوت)، وعمري 69 سنة، متزوج ولي أولاد.

من وجهة نظري ضحايا الإرهاب هم: أفراد من المجتمع منهم مدنيين وعسكريين وشبه عسكريين قاموا بالتضحية من أجل الوطن ومحاربة الفساد والاعتداءات من طرف الإرهاب، وكذلك هم أشخاص أبرياء تضرروا نتيجة انفجار ألغام مغروسة في الأرض أثناء قطعهم الطريق أو قيامهم بمهنة الرعي في أراضيهم المحروثة والتي أدت إلى إما موتهم أو إصابتهم بعاهات مستدامة وإعاقات جسدية أو حركية

تسببت في عجزهم عن العمل وأداء مهامهم، وقد تمثلت إصابتي في كسر على مستوى القفص الصدري وتضرر حلقي بشكل كبير، الذي لا يزال تأثيره مستمر إلى الآن، جراء انفجار لغم في جبل الجرف ولاية تبسة بجانب المقبرة، وكان ذلك أثناء مهمة تمشيط رفقة الزملاء، وبصفتي باتريوت أرشدهم و أطلعهم على الطرق الموجودة و المؤدية إلى الجبل بكوني من سكان المنطقة، ولدي معرفة مسبقة بكافة أماكنها، وأثناء القيام بالمهمة الموكلة لنا دعس زميلي لغما أدى إلى قتله، مما تسبب لي بصدمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إصابتي، حيث تم نقل الضحايا إلى المشفى من طرف الزملاء والمسئولين، وبقيت هناك حوالي العشر أيام أتلقى العلاج، تحسنت صحتي لكن لم أتعافى بشكل جيد، ففي أغلب الأحيان وعند تناول الأكل الساخن أو شرب الماء البارد أحس بضيق في صدري ولا أقدر على التنفس كشخص عادي، هذا ما أثر على صحتي الجسدية، مما خلف لي بعض التوتر والضغط النفسي، حيث كانت تعاملاتي مع أفراد أسرتي بغضب وانفعال، ونبذي للمجتمع، هذا ما أثر على كافة علاقاتي الأسرية والاجتماعية، مما جعل أفراد المجتمع ينفرون مني جراء الغضب الشديد ولو لأتفه الأسباب، لأن الإصابة و الصدمة التي تلقيتها جراء موت زميلي أمام أعيني كانت قوية، رغم علاجي إلا أن مخلفاتها كانت راسخة في ذهني، لكن بعد انقضاء مدة من الزمن، وبمساعدة أفراد أسرتي عدلت عن سلوكاتي وتصرفاتي السابقة، مما زادني احتراما لنفسي واحترام أفراد المجتمع، ضف إلى ذلك حالتي الاقتصادية اليسيرة، حيث بعد إصابتي تقدمت إلى صندوق الضمان الاجتماعي، والذي كان على مستواه طبيب، قام بإجراء كافة الفحوصات الخاصة بالعطب التي قدرت نسبته بـ 45%، إضافة إلى النسبة المقدرة بـ 20% الممنوحة من الدولة، وبهذا تصبح النسبة الإجمالية 65%، والتي من خلالها تحصلت على راتب شهري كاف يسد أغلب متطلبات الحياة، كما استفدت من سكن مخصص لضحايا الإرهاب، أما بالنسبة للجانب السياسي فأنا ككل مواطن يحب بلده، فلا يهمني الترشح والدخول في الأحزاب السياسية، لكني أنتخب

الشخص الذي أراه مناسبا فهذا واجب علي قبل أن يكون حق من حقوقي، فبلادنا محتاجة إلى أناس أكفاء ومخلصين لها ليسود الأمن والاستقرار، وفيما يخص مشروع المصالحة الوطنية فأنا أوافق عليه لأنه وضع حدا لسفك الدماء، وكرس التضامن والتسامح بين الشعب الجزائري، ونتج عنه الاستقرار والسلم داخل البلاد، والذي كنا نسعى إليه، ومن جهة أخرى لا أستطيع مسامحة الإرهاب الذي قام بكافة الأفعال الشنيعة تجاه الأبرياء من قتل ونهب وتخويف، مما جعل الشعب يترك كل ما يملك خلفه، ويهرب وعائلته ليمنع من الموت.

- **المقابلة الثالثة: هـ.ع .**

نشأت وترعرعت في بلدية العقلة المالحة، وأنا الآن عمري واحد وأربعون سنة، متزوجة ولي أربعة أطفال، ويتحدد مفهومي لضحايا الإرهاب كونهم أناس حاربوا الإرهاب ليعيشوا أولادهم في هناء وطمأنينة والحفاظ على دراسة أبنائهم واستمرارها في جو يسوده الأمن والاستقرار، هؤلاء الأفراد ضحوا بكل ما يملكون من أجل الاعتناء وحماية أطفالهم وعدم تعرضهم للخطف والاغتصاب والانخراط داخل المجموعات الإرهابية سواء بالقوة أو بواسطة غسيل المخ، وكوني ضحية إرهابا فقد أصبت برصاصتين أولها على مستوى الفخذ والثانية أسفل الرجل (الكعب) إضافة إلى مقتل ابنتي الصغرى التي لم تتجاوز الشهرين من عمرها، وقد ضرب زوجي من قبل إرهابي بواسطة سلاحه على مستوى الصدر أدى إلى كسر ضلعين وقد كانت هذه الإصابة نتيجة قيام مجموعة إرهابية بمداهمة لبيتي الزوجي في منتصف الليل والكل نيام حيث فعل الإرهاب ما فعله لنا، واستولى على أربعين من الماشية وجرار كما قاموا بحرق قطعة أرضية ملكا لزوجي والتي بدورها كانت مزروعة قمح المحاذية للبيت وهم مورد رزقنا الأساسي، وفي تلك الأثناء لم تكن الدولة وأعوانها حاضرة أثناء المداهمة ولا بعدها ولم يحضر أي أحد لمساعدتنا ورؤية ما أصابنا في تلك الليلة وبقينا غارقين في الدماء إلى صباح اليوم التالي حيث قدم

والدي رفقة خالي وأسعفونا إلى المشفى فمكثت أنا وزوجي يومين لتلقي العلاج وبعد ذلك قام أهلنا بدفن البنت الصغرى المتوفاة وقد أصبت بنوبة عصبية ونفسية لمدة عام نتيجة ما حصل لنا، مما أثر على علاقتي مع أفراد عائلتي وأفراد المجتمع حيث كانت علاقة خوف وشك وذلك من خلال انعدام الثقة، حيث أن الجيران لا يتعاملون معي ويصدون الأبواب في وجهي خوفا من انفعالاتي وما يبدر مني، لكن مع مرور الوقت ومع التأكد من شفائي التام من النوبة العصبية أصبحت علاقتي بهم جيدة، لكن ما زالت لدي صعوبة في تجاوز ما حصل فبمجرد البقاء لوحدي أتذكر كل ما حصل فحالتي النفسية مازالت متدهورة إلى حد الآن، كما أن للظروف المعيشية دور في ذلك فبعد فقداننا كل ما نملك، ولم نتحصل على أية مساعدة من طرف الدولة سواء منحة شهرية لي تقدر بخمسة ألاف دينار جزائري شهريا ومنحة لزوجي تقدر بسبعة ألاف دينار جزائري، وفي بعض الأحيان لا نتحصل على هذه المنحة في كل شهر بل كل حوالي ستة أو سبعة أشهر نأخذ منحة واحدة لكل واحد منا، إن هذه المنحة المقدمة كمساعدة من طرف الدولة لا تكفي لسد حاجيات ومتطلبات أفراد العائلة، حيث أن الضرر الذي أصيب به زوجي يمنعه من العمل، كما أننا لم نستفد من سكن إلى حد الوقت الراهن فنحن نعيش في بيت قصديري لا يحمي من البرد والحر، إضافة إلى أننا قمنا بوضع ملف السكن منذ حوالي خمسة عشرة سنة إلا أن كل محاولاتنا باءت بالفشل وعدم التفات الدولة لنا، وهذا ما جعلنا نعيش في حالة من العوز بعد تحولنا إلى ضحايا إرهابيين، وبما أنني مواطنة جزائرية وأفتخر وفي كل عام أنتخب رفقة زوجي وذلك أملا في تحسين ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية، وفيما يخص مشروع المصالحة الوطنية فهو مشروع كف وحد من الأذى وما كان يسود في البلد من ألا أمن وألا استقرار، وأنا موافقة عليه، رغم أنني لم أسترجع ولو جزء صغير من الذي خسرته، بفعل ذلك الإرهابي الذي نهبنا وسرق منا ما نملك وقتل أحبابنا، أنظروا إليهم هم أحسن منا في كل شيء، كل متطلباتهم موفرة لهم ويعيشون عيشة هنيئة

ولا يستطيع أي أحد التعرض على ذلك، أو حتى التحدث معهم ونحن المتضررين لا يوجد لدينا من يحمينا ويسترجع لنا حقوقنا ولو القليل، إن الدولة اهتمت بهؤلاء المجرمين ولبت رغباتهم عكسنا نحن المتضررين.

- **المقابلة الرابعة: م. ف.**

ولدت في بلدية عقلة قساس، وأنا متزوج لي أطفال، وعمري لا يتجاوز ثلاثة وستين سنة، إن ضحايا الإرهاب هم الأشخاص الذين تعدى عليهم الإرهاب فقتلوا بعضهم وأخذوا بعضهم رهائن واستولوا على أملاكهم وزرعوا فيهم الخوف مما جعلهم يتركون مساكنهم دون معرفة وجهتهم، وأنا كضحية إرهاب تم خطفي من طرف جماعة إرهابية وعذبت لمدة سبعة أيام، ثم أخلي سبيلي حيث أنني إلى حد الآن أعالج، فقد تحولت تلك الصدمة النفسية إلى مرض نفسي دائم، لولا المهدئات والأدوية لأصبحت مجنونا بمعنى الكلمة، إضافة إلى خطفي تم حرق أرضي التي كنت أقتات منها أنا وأفراد عائلتي مما اضطررت للهروب وترك كل أملاكي ورائي واتجهت رفقة عائلتي نحو المدينة لتلقي العلاج والعيش هناك، لأنها أكثر أمانا من المنطقة التي كنت أعيش فيها، تاركا ورائي منزلي وأهلي، وكم كان من الصعب الاندماج في المجتمع الذي لجأت إليه وربط علاقات داخله، بسبب حالة الخوف التي كان يشعر بها أفراد المجتمع آنذاك والناجمة عن انعدام الثقة والشك الذي كانوا يشعرون به تجاهنا، مما صعب علينا بناء علاقات اجتماعية جيدة معهم، حيث كانت الزيارات بيني وبين جيراني الجدد معدومة ولا يتقبلونها، لكن ومع مرور الوقت وبقراري بعدم العودة إلى مسكني الأصلي، حاولت تكوين علاقات جيدة وجعل أفراد المجتمع يتقبلوني، فلو آنذاك تكفلت الدولة بي وبأفراد عائلتي لما تركت أهلي وجيراني فقد كنت عاجزا، والدولة لم تقدم لي يد المساعدة سواء من ناحية العلاج، أو من الناحية المادية، ما أنجز عنه فقرا شديدا مس كافة أفراد عائلتي، فأولها اختفائي، ما نجم عن هذا الاختفاء خلل وتدهور في العلاقة داخل الأسرة

وثانيها رجوعي وأن في حالة لا يرثى لها حيث لا أستطيع ولا أقدر على العمل، ما جعل حالتنا المادية تتدهور تدريجيا،فالمنحة المخصصة لي تقدر بأربعة ألاف دينار جزائري للشهر، لا تكفي لسد الحاجيات اليومية وحاجات عائلتي الكثيرة فالدولة هضمت حقي كضحية إرهاب، كما أنني لم أستفد من سكن كضحية إرهاب، ولكن وضعت ملف على مستوى البلدية،كأي مواطن عادي،وبعد سنوات تحصلت على منزل صغير("فنحن عشرة في العيلة عطونا f3، نرقدوا فوق فوق بعضانا، ونخلص في الكراء شهر مائتا ألف دينار جزائري، هاذي المنحة ما دارتلي والو،لا تهلوا فيا لا في أولادي،لا خصولي طبيب نفسي لا والو")الدولة غائبة تماما، وبالنسبة للأرض التي كنت قد قمت بزراعتها والتي حرقها الإرهاب لم تقم الدولة بتعويضي لما خسرته، فالدولة لم تقدم لنا مساعدات كافية لي ولأهلي، مقارنة بما قدمته للإرهابيين التائبين الذين استفادوا من مشروع المصالحة الوطنية الذي قدمه رئيس البلاد،الذي بفضله عاد السلم والأمن والاستقرار في كامل ربوع الوطن، حيث أننا سئمنا من أخبار العنف والمجازر والاعتداءات الإرهابية التي ميزت المجتمع الجزائري لفترة طويلة من الزمن كما أن مشروع المصالحة الوطنية هو الحل الأمثل للأزمة التي عاشتها الجزائر منذ مدة ليست بالقصيرة.

- **المقابلة الخامسة: و.م.**

ترعرعت ونشأت في بلدية الشريعة، عمري ثمانية وخمسون سنة، متزوج، ولي أولاد، وكتقديم لمفهوم ضحايا الإرهاب حسب رأيي، هم الناس الذين دافعوا عن الوطن وضحوا من أجله، ضحوا برجالهم، وبأموالهم وضحوا بآلاتهم، وأولادهم للخروج من الأزمة التي كنا نعيشها في تلك الفترة ، حيث أننا لم نجد الراحة سوءا في الليل أو النهار، وأنا ضحية من ضحايا الإرهاب أثناء قيامي برعي الغنم دعست على لغم أدى خلال انفجاره إلى بتر يدي اليسرى وأصيبت رجلي اليمنى نتيجة تطاير شظايا هذا اللغم، وفي تلك الأثناء مرت مجموعة عسكرية، والذين كانوا يقومون بعملية تفقد المناطق المجاورة قاموا بنقلي إلى

المشفى لتلقي العلاج حيث مكثت هناك أربعة أيام في مشفى بلدية الشريعة،كما استولى الإرهاب على حوالي مائة وخمسون شاه كانت شراكة بيني وبين أخي والتي كنت أرعي بها قبل ذلك الحادث، إضافة إلى ذلك ونتيجة الخوف الدائم والضغوطات النفسية، تركت مسكني واتجهت رفقة أفراد عائلتي إلى بيت أقاربي في مدينة تبسة هروبا من الإرهاب وحماية لأبنائي وزوجتي، وقد تكبدت معاناة معيشية بعد فقداني ليدي اليسرى وإصابة رجلي، والذي جعل مني غير قادر وعاجز عن العمل، وكذلك نهب الجماعة الإرهابية لمصدر رزقي المتمثل في الأغنام والتي كانت المصدر الوحيد لقوتي، فقد عانيت الكثير لتربية أبنائي، نتيجة الفقر الذي أعاني منه، فأنا في حاجة ماسة إلى مساعدات الدولة المكثفة، وذلك لأن المنحة المقدمة لي شهريا غير كافية لسد حاجياتي اليومية، حيث أنني وبعد مدة من الزمن قدمت مجموعة من الاعتراضات والطعون بشأن هذه المنحة التي لا تكفيني ولا تحسن من معيشتي، وبعد كل الاعتراضات التي قمت بها وإعادة إجراء كافة الفحوصات على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي، أصبحت المنحة المعطاة لي الجديدة تقدر بثلاثة عشرة ألف دينار جزائري، هذه المنحة التي لا تكفيني لمدة شهر كامل نتيجة متطلبات الحياة الكثيرة، من مأكل ومشرب وعلاج، ولم أستفد من سكن خاص بضحايا الإرهاب فقد قمت بدفع ملف خاص بهذه الفئة إلا أن المسئولين لم يتجاوبوا مع طلبي إلى حد الساعة، إضافة إلى أنني عدت بعد هذه الأحداث إلى منزلي الذي تركته خوفا وهروبا من الإرهاب أثناء الفترة الإرهابية، هذا البيت الذي لا يسع لكافة أفراد عائلتي مما اضطررت لدفع العديد من الملفات الخاصة بالسكنات لفئة ضحايا الإرهاب دون جدوى، وبرجوعي إلى منزلي القديم أعدت بناء علاقاتي مع أفراد المجتمع والذين وجدت منهم تقبلا، ما جعلني أشعر بالاستقرار والطمأنينة، اللذين حرص عليهما مشروع المصالحة الوطنية الذي أعاد بناء ما خربة الإرهاب من علاقات وأمن داخل المجتمع.

- **المقابلة السادسة: ف.ح.**

أنتمي إلى دائرة الونزة، أرملة ولي بنتين توأم إضافة إلى أنني لم أتجاوز سن ستة وثلاثون سنة، ويتمثل مفهومي لضحايا الإرهاب في أنهم الأشخاص الذين تعرضوا إلى أعمال إرهابية واعتداءات أدت إلى وفاتهم أو وفاة ذويهم، أو إلى أضرار جسدية أو مادية أو معنوية، وزوجي من الضحايا العسكريين الذين قتلوا في مواجهة بين العسكريين والإرهابيين، حيث أصيب برصاصة في رأسه أردته قتيلا، وقد قامت الدولة بكافة مراسم الدفن، وتكفلت بابنتي فقد خصصت الدولة لنا منحة شهرية كافية لنا وتسد حاجياتنا اليومية من مأكل ومشرب وملبس...الخ، كما استفدت من مسكن مخصص لضحايا إرهاب المأساة الوطنية ورغم كل ما قدمته الدولة لنا من مساعدات إلا أن وفاة زوجي ترك بداخلي فراغا كبيرا فقد انطويت على نفسي لمدة الثمانية أشهر وهذا ما جعلني لا أعيد الزواج مرة أخرى، لكن بمرور مدة من الزمن، وبمساندة أفراد عائلتي، و تعاطف من عائلة زوجي وجيراني تداركت نفسي ورجعت إلى حالتي الطبيعية وتجاوزت كل الضغوطات، مما ساعدني في إعادة بناء علاقتي مع أفراد أسرتي وجمع لم شملي مع ابنتي، فزوجي بطلا مات في سبيل الوطن، وأنا فخورة به، وقد أتممت حياتي بصورة عادية أتمتع بحقوقي وأؤدي واجباتي، فبالنسبة لواجب الانتخابات فأنا أنتخب كل موسم للانتخابات، وفيما يخص المصالحة الوطنية فأنا أوافق على هذا المشروع لكن من أجل شيء واحد فقط وهو الحد من إراقة الدماء، ويتوقف الجزائريين من قتل بعضهم البعض، ليس من أجل مسامحة الإرهابي لأنه تسبب في خراب البلاد وسيلان دم الجزائريين وقتل الأرواح.

- **المقابلة السابعة: ل. ر.**

ولدت في دائرة الونزة وأصلي من مدينة بجاية، متزوج ولي أولاد، ضف إلى ذلك لا يتجاوز عمري السبعون سنة، ضحايا الإرهاب هم المتضررين من العدوان الإرهابي من قتل وخطف واغتصاب ونهب

للأملاك والاستيلاء على كل ما يخص أفراد المجتمع، أو هم أشخاص يعتبرون في عداد المفقودين في سياق المأساة الوطنية، التي أثناءها فقدت ابني الذي كان جنديا في صفوف الجيش الوطني في مواجهته مع الإرهاب، والذي ترك فراقه وجعا كبيرا، فقد أثر موته في صحتي النفسية والجسدية حيث كانت الصدمة قوية أدت إلى مرضي بمرض السكر وضغط الدم، لكنها لم تأثر بالشكل الكبير على علاقتي داخل الأسرة، فبالعكس زاد اهتمام كل فرد بأخيه، وتوطدت العلاقة فيما بيننا، فقد سادتها المودة والرحمة والطيبة، مما جعل ضغوطاتي النفسية تتلاشى، وما ساعدني على ذلك هو السفر الدائم، بحكم عملي المتمثل في رئيس مكتب أشبال الثورة وأحضر الكثير من المؤتمرات الخاصة بضحايا الإرهاب والتي خلالها أجس نبضهم ومعاناتهم، وعلاقتي مع أفراد المجتمع طيبة وجيدة، فبمساعدتهم تجاوزت المحنة، إضافة إلى عملي كرئيس لمكتب أشبال الثورة، فقد كنت عضوا في حزب جبهة التحرير الوطني FLN هذا الحزب الذي يسير في عروقي، فأنا أنتخبه في كل الانتخابات السابقة، وهذا الواجب لن أتخلى عنه إلى آخر يوم في حياتي، أما بالنسبة لمشروع المصالحة الوطنية فهو مشروع التحول من الاضطراب والخوف وعدم الاستقرار إلى الأمن والطمأنينة وانتهاء القتل والتعذيب هذا من جانب، لكن من جانب آخر وهو جانب الرفض والمعارضة، حيث أن الإرهاب الذي أخل بنظام الدولة أخذ كافة متطلباته على حساب ضحايا الإرهاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى وما جعل الحياة تستمر بشكل جيد نتيجة المساعدات المقدمة من طرف الدولة والمتمثلة في المنحة الشهرية التي ساعدتني على تربية أبنائي وتحسين مستواهم التعليمي و التربوي، كما استفدت من سكن أعيش فيه مع أفراد عائلتي، مما زادني قوة لتجاوز هذه المحنة.

- **المقابلة الثامنة: ع.ب.**

ولدت في بلدية الونزة، وعمري واحد وثلاثون سنة، عازب، يتلخص مفهوم ضحايا الإرهاب حسب رأيي، في أنهم أولئك الأفراد الذين لاقوا حتفهم جراء الإرهاب، أو تعرضوا لأفعال العنف مما انجر عنه أمراض جسدية ونفسية، وتدهور في الجانب الاقتصادي لضحايا الإرهاب، أتذكر كان أبي شرطيا في بلدية الونزة، وفي سنة 1995م، قتل جراء مواجهة الإرهاب أمام مركز الشرطة، في ذلك الوقت كنت صغيرا أدرس السنة الأولى الابتدائي، وبفقدان والدي فقدت الأمن والاستقرار داخل الأسرة والمجتمع آنذاك، إضافة إلى الاستقرار النفسي فكنت أحس دائما بأن هناك شيء ينقصني مما خلق لي ضغوطات نفسية ضف إلى ذلك مرض والدتي بمرض السكري، لكن لحسن حظي وبفضل أجدادي أعدنا الوقوف على أرجلنا واستمرت الحياة، كما أن كافة جيراننا تضامنوا معنا وحاولوا التخفيف عنا مما أصابنا من ضر، وبمساعدتهم تنقلنا من مرحلة اليأس إلى مرحلة تقبل الحالة التي أوصلنا إليها الإرهاب، وبذلك لم يتأثر مستواي الدراسي رغم كل ما كنت أعيشه داخليا، وسنة وراء سنة، إلى أن وصلت إلى مستوي التعليم الثالث ثانوي، لم أوفق في الحصول على شهادة البكالوريا، فاتجهت إلى مجال العمل، وأردت أن أتمم مسيرة أبي،لكن للأسف لم يحالفني الحظ ولم أقبل، وهذا ما زاد إحباطي، ونفوري من المجتمع فقد اجتنبت التعامل مع الجميع، فأنا ابن البطل لم تتجه لي الدولة وأهملتني، عكس الإرهابيين التائبين الذين منحتهم منحة شهرية وسكنات ومحلات تجارية، أما بالنسبة لنا فقد خصص لنا مسكنا ومنحة شهرية لا نقول بالجيدة لكن الحمد لله، فهي تسد على الأقل الحاجيات الأساسية، وبهذا كنت ناقما على الدولة لكن بمرور الوقت انطفأت النار التي كانت تشتعل بقلبي، وأعدت برمجة نفسي وبحثت عن عمل فد أوجدت لنفسي محلا أعمل فيه كميكانيكي، لأن الحياة اليومية تتطلب الكثير من الجهد لتلبية كل المتطلبات، فما خصصته الدولة كمنحة لا يغطي كافة الاحتياجات، وبالنسبة لي لو بقي والدي حيا، أحسن لي من

ألف تعويض لكن للأسف، لم يرحمه الإرهاب الذي يعد من ألذ أعدائي فلو أجد واحد منهم لقتلته مثلما قتل أعز الناس، وجعل مني يتيما، هذا الشعور الذي لا أحبذ أن أحسه وأتذكره ولو لدقيقة، لذلك عندما نتكلم عن مشروع المصالحة الوطنية أبدي رأيي به بالموافقة لأنه أوقف قتل الأبرياء ولم يجعل أفراد آخرين يتامى، ويعانون نتيجة الإرهاب، كما أنني وككل مواطن جزائري وفي كل موسم انتخابات أقوم بالانتخابات وكلي أمل في نجاح الرجل المناسب الذي يقوم بالبلاد ويحسن وضعها إلى الأحسن.

- **المقابلة التاسعة: س.ع.**

ولدت في بلدية الشريعة عام 1952م وتزوجت في سن مبكرة، حيث انتقلت رفقة زوجي المرحوم إلى حيث يسكن في سطح قنتيس ببلدية العقلة "عقلة قساس"، ضحايا الإرهاب هم أشخاص قتلوا أو أصابهم ضرر مادي "تضرر الممتلكات" أو معنوي جراء اعتداء من طرف الإرهاب، وأنا واحدة من هؤلاء المتضررين، ففي ذلك الوقت وبالضبط في سنة 1996م ، خطفت جماعة إرهابية زوجي وأبنائي الثلاثة الذين كانوا يرعون الأغنام، وأخذوا ما يقارب المائة رأس من الماشية، ورغم أنني رفعت العديد من الشكاوي تتضمن خطف زوجي وأبنائي المفقودين ، وسرقة ما نملك من مواشي والتي كانت مصدر رزقنا الوحيد، إلا أن كل محاولاتي باءت بالفشل، حيث لم يستمع لي أي شخص من المسئولين، حيث أصبحت أعاني من فقر مدقع ومعاناة مأساوية كبيرة، جراء تركي لمنزلي من جهة، ومن جهة أخرى لم يعد لي مورد رزق أسد به حاجياتي اليومية وحاجيات ابني المريض عقليا نتيجة تعرضه لصدمة قوية ، وأصبحت الحياة صعبة بالنسبة لكلينا، فقد تقدمت ووضعت العديد من الملفات لكن دون جدوى، فالمنحة المخصصة لي تقدر بأربعة ألاف دينار جزائري والتي لا تكفي لعلاج ابني المريض، فما بالك أن تكفيني ما نحتاجه لحياتنا اليومية، ولم أستفد من سكن فأنا كما قلت سابقا أقطن بجانب أهلي في بيت قصديري، كما أنني دفعت العديد من الملفات لضمان سكن لي ولابني لكن دون جدوى، وكذلك بالنسبة

للماشية لم تعوض لنا الدولة ولو جزء قليل من خسارتنا، على الأقل لنسد به البعض من متطلبات حياتنا، بل اهتمت بفئة الإرهابيين، حيث خصصت لهذه الفئة دخلا شهريا وعملا، وأصبحت لهم عيشة هنيئة، فمشروع المصالحة الوطنية خدمهم أكثر من ضحايا الإرهاب، لكن بالرغم من أني مهمشة ولم أستفد ولو جزء بسيط من حقوقي كضحية إرهاب إلا أنني أشجع هذا المشروع الذي جعل البلاد يسودها الأمن وقضى على الإرهاب الظالم.

- **المقابلة العاشرة: غ.س.**

نشأت وترعرعت ببلدية العوينات، متزوج وعمري لا يتعدى الخمسون سنة، ولي أربعة أولاد، إن مصطلح ضحايا الإرهاب يمثل أولئك الأشخاص الذين ضحوا بحياتهم وشبابهم في العشرية السوداء، وهم كذلك من قتل الإرهاب عائلاتهم أو فرد من أفراد عائلاتهم، وسلب كل ما يملكون، وهذا ما ينطبق علي، فقد قامت جماعة إرهابية في عام 1993م، بقتل والدي أمام ناظري وكان ذلك أثناء قيامه بإعطاء الماء لماشيته، ولم يكتفوا بذلك بل أخذوا كافة المواشي التي كانت موجودة بجوار المنزل، والتي كان عددها حوالي الخمسين رأس مختلطة بين ماعز وغنم، ورغم كل الاتصالات التي أجريناها لم يتجاوب معنا أي أحد من المسئولين إلا مجموعة من الحرس البلدي الذين تعاونوا معنا لدفن وقيام جنازة الوالد، وقد تسبب لي موته بصدمة نفسية ووسواس داخلي لا يزال يرافقني إلى يومنا هذا، لأن ما حدث لي أثر بشكل سلبي على علاقتي الزوجية ومع أبنائي وجيراني، فقد أصبحوا ينظرون لي وكأنني مجنون، وهذا ما دفعني للقيام بزيارة طبيب نفسي من فترة لأخرى، وحسب ما يقرره الطبيب، ومن هناك أصبحت في تحسن ورجعت علاقاتي ومعاملاتي مع من حولي تؤول إلى الجيد، ضف إلى ذلك ما خلفه الإرهاب من نقص في المعيشة جراء موت الوالد، والذي كان في ذلك الوقت المورد الرئيسي لرزقنا، وأخذهم لمورد رزقها الثاني والذي لو تركه الإرهاب لما شعرنا بالفقر آنذاك، فتعويضا عن هذه الأضرار خصصت

الدولة منحة لأمي وأختي الصغيرة فقط، والتي تتمثل في خمسة آلاف دينار جزائري لكل واحدة منهما، ما جعلنا نعاني نقص كبير في تلبية حاجياتنا اليومية، وقد استفدنا من مسكن مخصص لضحايا الإرهاب، لكن بعد عدة سنوات من وفاة أبي، وتطبيق مشروع المصالحة الوطنية الذي يعتبر بالأكثر مشروعا خدم الإرهابيين ووفر لهم كل وسائل الراحة، فقد تحصلوا على مساكن ورواتب شهرية ولا يجرؤ أي أحد التكلم معهم، أو حتى النظر لهم، لكن رغم كل شئ فهذا المشروع كان السبب الوحيد الذي أنهى الأعمال الإرهابية وحد من سفك دماء الجزائريين.

ثانيا: التحليل السوسيولوجي للمقابلات:

- **القراءة الإحصائية للبيانات الشخصية لعينة المبحوثين:**

الجدول رقم 1: يمثل توزيع المبحوثين حسب االجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	07	%70
أنثى	03	%30
المجموع	10	%100

- **القراءة الإحصائية للجدول:**

يبين الجدول أن أغلبية المبحوثين من عينة الدراسة هم ذكور بنسبة 70%، بينما البقية هم إناث بنسبة 30% ويعود نقص المقابلة للإناث لعدم تقبلهن لمقابلتنا والحديث معنا بحجة أنهن لا يردن تذكر المأساة، والأحداث التي مررن بها، ضف إلى ذلك مشكل الانخراط في المكتب، وبهذا تكون نسبة الرجال أعلى من نسبة النساء.

الجدول رقم 2: جدول يوضح سن المبحوثين.

السن	التكرار	النسبة المئوية
]40-31]	2	%20
]50-40]	2	%20
]60-50]	2	%20
[70-60]	4	%40
المجموع	10	%100

يوضح الجدول أعلاه أن المبحوثين توزعوا حسب السن ما بين [60-70] بأعلى نسبة والتي تقدر بـ 40%، ثم تليها نسبة 20% بنفس النسبة بتوالي الفئات العمرية بين [31-60].

- **تحليل والإجابة عن التساؤل الأول:**

يجدر بنا التذكير بالتساؤل الفرعي الأول الذي وضع بداية الدراسة وإظهار الجانب الأول الذي أثرت فيه الظاهرة الإرهابية وهو: ما هي الآثار التي خلفها الإرهاب لضحايا الإرهاب بمدينة تبسة؟، وقد قمنا بتفكيك مؤشرات التساؤل سابق الذكر إلى وحدات متسلسلة ومتناسقة، فرضتهم مضمون الخطاب المتداول داخل السير الذاتية، وحياة ضحايا الإرهاب اليومية.

جدول رقم 03: يبين مجموع الوحدات التي تمت بعد دمج العبارات والجمل التي تحمل نفس المعنى للمقابلات المفككة عمودي وأفقيا فيما يخص فئة الموضوع: الآثار النفسية .

فئة الموضوع: الآثار النفسية			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة المئوية
1	الاغتراب النفسي	07	%47.05
2	الصدمة النفسية	08	%52.93
المجموع		15	%100

*** رقم 15: يشير إلى تكرارات الحالات النفسية للمقابلات.**

- **القراءة الإحصائية للجدول:**

من خلال ملاحظتنا للجدول المبين أعلاه نقرأ أن أعلى نسبة تمثل وحدة الصدمة النفسية التي خلفها الإرهاب لضحاياه في فترة العشرية السوداء، بـ 52.93 .%، ثم تليها نسبة 47,05% التي تمثل وحدة الاغتراب النفسي لضحايا الإرهاب بنسبة 17,64%.

- **التحليل والتأويل السوسيولوجي للجدول:**

قد يكون من الصعب حصر الآثار النفسية التي تخلفها الظاهرة الإرهابية، وذلك لأن المظاهر التي يأخذها هذا الجانب كثيرة ومتعددة، ومع ذلك نستطيع أن نضع أهم الآثار وأكثرها وضوحا وبروزا في الصحة النفسية لضحايا الإرهاب، وهي الصدمة النفسية، وعدم الشعور بالاطمئنان والأمن النفسي، والخوف مما ولد لهم ضغطا نفسيا لضحايا الإرهاب وهذا ما انعكس على سلوكهم، وكذلك الإحساس بالإحباط والكآبة، وضعف الألفة الاجتماعية مع الآخرين، مما نتج عن هذا الرفض الاجتماعي الذي عاش في ضله ضحايا الإرهاب في افتقادهم الدائم للدفئ العاطفي وهذا ما يسمى بالاغتراب النفسي،

وتعتبر هذه من الآثار السلبية التي برزت عن الظاهرة الإرهابية والتي لم تخفى خطورتها على ضحايا الإرهاب، نظرا لما شكلته من زعزعة الاستقرار والأمن داخل المجتمع وما تركته من نقائص يصعب معالجتها في بعض الأحيان، وهذا ما يظهر جليا في الجدول أعلاه والذي يتضمن الآثار النفسية المترتبة عن الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب والتي شملت المؤشرات التالية:

الصدمة النفسية: وتظهر جليا لدى ضحايا الإرهاب الذين تعرضوا للظاهرة الإرهابية المأساوية بطريقة مباشرة، والتي مثلت تهديدا لحياتهم أو للآخرين من حولهم وممتلكاتهم أو أحدثت إصابات جسدية جعلته في مواجهة لواقع الموت أو الخوف كالتعرض لحادث انفجار (أنضر المقابلات) مما نجم عن ذالك أثرا نفسيا سلبيا من شعور بالعجز للتكيف معه، وإحساس بالخوف واضطرابات انفعالية بعد التعرض للحدث الصدمي، مما تسبب بتغيير لمجريات الحياة اليومية لضحايا الإرهاب، الذين تعرضوا للظاهرة الإرهابية، فقد أصيب جهاز التنظيم النفسي لديهم وبشكل خاص في وظيفتهم كما تضررت قدرتهم على مواجهة واقعهم، مما جعل إحساسهم الكلي بذاتهم مضطربا، من خلال تمزق وخرق حدودهم الذاتية، فالتعرض للظاهرة الإرهابية وما يرافقها من أعمال العنف تعد من أبرز العوامل المسببة لفقدان الثقة والطمأنينة، مما أدى إلى تفاقم الضغوط النفسية، وسوء التكيف الاجتماعي عند ضحايا الإرهاب، مما أدى بدوره إلى خلق ثقافة اجتماعية حياتية فيما بعد، قوامها العدوانية والجنوح والتدمير كردود انفعالية على ما يثيره الخوف من الترك والانفصال والموت له وللمقربين خاصة الأهل، ومن هنا تأتي أهمية تقديم برامج الدعم النفسي التي يفترض بها لتكون فعالة أن تبنى على مفاهيم يطمئن لها ضحية الإرهاب موضوع الدعم، وأنشطة حياته ليس فيها مغامرات، حيث ضحايا الإرهاب الناجين من الموت أو من ظروف صعبة استنفذوا طاقاتهم على خوض أي جديد حتى يستعيدوا أنفاسهم، ويعد الدعم من الأقرباء والمحيط الأمن مهما في تحسين ظروف الحياة بعد حادث الصدمة، فعلى رأي المقابلة رقم (5)

وهو يصف كيفية تنقله من الصدمة النفسية إلى الشفاء حيث قال "... فقد كانت صدمة نفسية قوية... لكنها لم تأثر بالشكل الكبير على علاقتي داخل الأسرة... وعلاقتي مع أفراد المجتمع الطيبة، الذين بمساعدتهم تجاوزت المحنة..."، كما يمكن أن يؤثر سلبا انعدام المساعدة لضحايا الإرهاب من الآخرين بشكل كلي أو اعتراف محيطهم بأحاسيسهم ومرضهم، وهذا ما وضحه المبحوث في (المقابلة رقم 4) في قوله "... وكم كان من الصعب الاندماج في المجتمع... بسبب حالة الخوف التي كان يشعر بها أفراد المجتمع... مما صعب علينا بناء علاقات اجتماعية معهم..."

لهذا نجد أن مخلفات الصدمة النفسية قد أثقلت كاهل ضحايا الإرهاب وغيرت أسلوب تفكيرهم ونمط حياتهم، فكانت طرق المواجهة غير الموافقة، ونمط التفكير السلبي لها عواقب مرضية تجلت على شكل مظاهر نفسية غير سوية، كالضغط النفسي الذي يعد من أكثر الاضطرابات النفسية، المتعلقة بالصدمة النفسية والذي ظهر على ضحايا الإرهاب من خلال أعراض الاكتئاب، والقلق الدالة على شعورهم نتيجة الظاهرة الإرهابية التي عاشوها ما يجعلهم يشعرون بخوف دائم مبهم، زاد وطأة الأعراض المرضية لديهم ويساعد إلى حد كبير في تخلخل التوازن النفسي لهم، مما هيئ نفسية الضحايا لقبول الإرهاب فتحول مزاحهم وأصبح سلبيا وشعورهم الدائم بالتهيج والتفكك والرغبة في تجنب الآخرين مما أثر على حياتهم الاجتماعية جعلهم خائفين ومنطويين على ذاتهم، مما جعل حالتهم النفسية تسير نحو الأسوأ إلى أن وصلة في بعض الأحيان إلى مرحلة الاكتئاب الذي أثر على حياة ضحية الإرهاب اليومية، أدخله في دوامة من الحزن وفقدان الرغبة في الفرح والاستمتاع بالحياة، مما شوه تفكيره ففقد صلته بالواقع، من خلال تجنب الناس وعدم الخروج من المنزل، والصراخ والغضب لأتفه الأسباب، والخلافات الكثيرة عن الآخرين، وفقدان القدرة على التحكم في النفس مما يضعف القدرة على التواصل والابتعاد عن الآخرين، وعدم القدرة على التكيف أو التوافق داخل الأسرة وخارجها كما أن الاكتئاب ولد لدى ضحايا الإرهاب

الانطواء (أنظر المقابلة رقم 4)، وسوء التوافق الشخصي والاجتماعي والبعد عن مناهج الحياة، وهكذا يكون أثر الاكتئاب على ضحايا الإرهاب المصابين به في جميع جوانب حياتهم ويتأذى الآخرون من حولهم، وخاصة أسرهم وأقاربهم وأصدقائهم، لكن يظل إيذائهم لنفسهم أكبر من أي تصور هذا من جهة، ومن جهة أخرى فضحايا الإرهاب يعانون من:

- **الفراغ النفسي والعائلي:**

إن الحرمان من الوالدين بفعل الإرهاب له انعكاسات وخيمة على الصحة النفسية للأبناء خاصة الصغار منهم، والزوجات، فحرمان الأم يؤدي إلى بعض المظاهر السلوكية كالخوف والعدوان وعدم الشعور بالأمن، ويؤدي إلى التأخر في للنمو الحركي وإلى الانطواء والقلق وقلة التوافق النفسي والاجتماعي، إما الحرمان من الأب يؤدي إلى اللامبالاة وتبليد المشاعر والأحاسيس وعدم القدرة على التفاعل مع الآخرين، كما يصبح يعانون من آثار سلبية تمتد إلى حياتهم المستقبلية تتمثل في مشاعر عدم الرضا على النفس، والخوف وعدم الارتياح، إضافة إلى الشعور بالإحباط والقلق، فبمجرد وفاة الأب يفقد أفراد عائلته الأمن فيصابون بحالات القلق، والفراغ النفسي مما يؤثر في اتزان شخصيتهم وتوافقها، مما يؤثر على وحدة الأسرة التي تلعب دورا بارزا في نمو الذات وتحافظ على قوتها، إذ توفر بناء محددا للذات ومن ثمة تسمح لها بإدراك الواقع والتنبؤ بالسلوك والمواقف لمختلفة، فالأسرة تعتبر بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة، لا يمكن أن تتوفر بمثل هذه الدرجة في العالم الخارجي، ولما كان الفرد يعتبر جزءا متفاعلا في هذا البناء، ويقوم بوظيفته فيه، فإنه يمارس امتدادا لذاته الخاصة، فهو ليس مجرد "ذاته" فحسب بل هو أيضا جزءا من كل يرتبط معه بروابط متينة يحصل منه على قوة متزايدة، ففي الظروف الطبيعة من حياة الأسرة التي تتسم بالاستقرار تقوم الوحدة الأسرية بتزويد أفرادها شعورا بالأمن والاطمئنان، ويعتبر الآباء أول وأهم المانحين لهذه المشاعر،

فالعلاقات الأسرية تقوم على أسس شخصية إلى حد كبير،كما أنها علاقات مباشرة ومستمرة وتتضمن شعورا قويا بالانتماء والارتباط، ويسود في ظل هذه الوحدة أهم العناصر التي تدعم نجاحها ألا وهو التواصل الايجابي، الذي يتضمن أشكالا مختلفة من المزح والدعابة بين أفراد الأسرة فهم يتبادلون العواطف والخدمات والاتجاهات، وعليه فإن نجاح الأسرة المتمثل في تحقيق إشباع كل الحاجات ينبغي أن يتوفر الجو الأسري على درجة كافية من الاستقرار والأمن، والتي تغيب بغياب الأب (انظر المقابلة رقم 8)، والذي أثر على أفراد العائلة فأصبحوا يعانون من الحزن والقلق والحرمان العاطفي، فدور الأب في حياة الطفل يلعب أهمية كبيرة، فحاجة هذا الأخير إليه خلال مرحلة نموه، وبحرمان الطفل من الأب تكون له آثارا خطيرة وكبيرة على شخصية الطفل ككل، وبذلك يحرم الطفل من توجيه والده له، ويحرم من اكتساب شخصية الأب والتوحد به، وبذلك يكون عاجزا عن التأقلم مستقبلا، ضف إلى ذلك الحرمان العاطفي يعتبر عاملا مؤثرا في حياة الطفل سواء من الناحية النفسية من خلال اللجوء إلى سلوكات عدوانية أو من الناحية الاجتماعية من خلال الانعزال والانطواء، فالوالد هو المصدر الأول لإشباع الحاجيات النفسية والتي تعد مطلبا أساسيا لاستقرار حياة الأبناء والزوجة، وبفقدانه يجعل أفراد الأسرة يمرون بمظاهر الفشل ويكون ثمة مثير دائم للخوف والتوتر والصراع، وبذلك تغيب في الأسرة مشاعر الولاء والانسجام والتجانس، وهذا كله بفعل قوة الأزمة التي يمرون بها، فبدل أن تقوم الأسرة بتزويد أفرادها العور بالأمن والعطف والحنان تصبح عاجزة عن ذلك، لبروز شعور من نوع آخر في وسط هذه الأزمة كالتشاؤم الذي ينبع عند إحساس الفرد بعدم الطمأنينة وتوقع الفشل وسوء الحظ، ومن هذا يتضح أن الأسرة تحولت من ذلك النسق الاجتماعي المسئول عن تربية الأبناء والمؤثرة على نموهم النفسي السوي لتخلق منهم مواطنين صالحين يتمتعون بصحة تجعلهم يعيشون بدون عقدة أو اضطرابات والمشبعة بمعاني العطف والاستقرار والدفء إلى أسرة لا تحمل شيئا إلا اسمها في ظروف أزمة

الإرهاب، لأنها حصدت كل شيء وولدت مشكلات جديدة في شيوعها وطبيعتها ومداها، مما جعلها قاصرة عاجزة عن إشباع الحاجات النفسية لأفرادها، ونتيجة لهذا الإفقار من جهة، وقوة الضغوطات من جهة أخرى تتولد لدى أفراد الأسرة حالات الاختلال في الصحة النفسية، والشعور بالفراغ النفسي الذي لا يمكن تغطيته وتعويضه بسد الحاجيات المادية، وإضافة إلى الأعباء النفسية، خلق الاكتئاب أعباء اجتماعية واقتصادية فهو من أكثر الحالات التي أثرت على إنتاجية ضحايا الإرهاب في العمل، ومنعه من ممارسته أو كسب العيش الذي أدى إلى مشكلات أسرية أثرت في المريض ومن حوله ومن الناحية الاجتماعية أن العزلة التي يفرضها مرض الاكتئاب أدت إلى قطع الصلة بين ضحايا الإرهاب وبين المحيطين بهم، وعدم مشاركتهم في الحياة الاجتماعية، هذا ما جعل الجميع يعتبرهم عبئا عليهم، حيث لا يستطيعون مساعدة أنفسهم أو من يقوم برعايتهم وكل هذه تمثل التكلفة التي نشأت عن الإصابة بمرض الاكتئاب، علاوة على المعاناة ومشاعر اليأس القاتل التي مثلت عبئا هائلا لا يمكن أن يتصوره أحدا إلا من مر بهذه التجربة بالفعل.

وهكذا يكون أثر الاكتئاب على ضحايا الإرهاب المصابين به في جميع جوانب حياتهم ويتأذى الآخرون من حولهم، وخاصة أسرهم وأقاربهم وأصدقائهم، لكن يظل إيذائهم لنفسهم أكبر من أي تصور.

هذا من ناحية الآثار النفسية السلبية التي تترتب عن الصدمة النفسية، لكن من جهة أخرى وحسب (المقابلة رقم 7) لعبت الصدمة النفسية دورا إيجابيا حيث أعادت العائلة بناء ذاتها وزادتهم قوة تمسك وذلك من خلال التحام العائلة والأقارب... وهنا كان للصدمة دور إيجابي أكثر من دورها السلبي وذلك حسب ما قاله المبحوث "... كانت الصدمة قوية أدت إلى مرضي بمرض السكر وضغط الدم، لكنها لم تؤثر بالشكل الكبير على علاقتي داخل الأسرة، فبالعكس زاد اهتمام كل فرد بأخيه، وتوطدت العلاقة فيما بيننا، فقد سادتها المودة والرحمة والطيبة، مما جعل ضغوطاتي النفسية تتلاش..."(أنظر المقابلة

رقم 7) وهذا يثبت أن المحنة يمكن أن تكون منحة، كما يقال: ما لا يكسرك قد يجعلك أكثر قوة، فهذا المبحوث من الضحايا الذين لم تنهار حياتهم عندما تعرض للحادث، بل بالعكس حدث له ولعائلته ارتقاء نفسي وروحي وازدادوا حكمة وفهما للحياة بعد تعرضهم لهذه الصدمة، وتطورت حياتهم بعد حدوثها.

- **الاغتراب النفسي:**

يتمثل الاغتراب في شعورهم بعدم التفاعل بين ذاتهم وذوات الآخرين والبرود الاجتماعي، أي ضعف الروابط مع الآخرين وقلة أو ضعف الإحساس بالمودة والألفة الاجتماعية معهم، وقد ينتج ذالك عن ما يتلقاه ضحايا الإرهاب من رفض وعدم تقبل من طرف الجماعة التي يعيشون معها، نتيجة لتعرضهم للظاهرة الإرهابية، (أنظر المقابلة رقم 3)"... حيث أن الجيران لا يتعاملون معي ويصدون الأبواب في وجهي "هذا ما جعلهم يفتقدون الدفء العاطفي وروح الانتماء لهذه الجماعة والشعور بالعزلة والهامشية الاجتماعية والمعارضة والرفض، مما أثر سلبا على ممارستهم للسلوك الاجتماعي العادي، وانسحابهم وانفصالهم عن تيار الثقافة السائدة في مجتمعهم مما جعلهم يشعرون بالانفصال عن الآخرين والإحساس باللامبالاة بطريقة يشعرون فيها بأنهم وحيدين منفصلين عن أنفسهم ومجتمعهم، مما أثر على حياتهم اليومية فأصبحت تمضي بغير هدف أو غاية، ومن ثم فقدوا معنى الاستمرارية في الحياة وترتب على ذلك اضطراب سلوكهم وأسلوب حياتهم، مما أدى إلى تخبطهم في الحياة بلا هدف ومن هنا أصبحوا عابرين عن السيطرة عن تصرفاتهم في الحياة ورغباتهم، فيسيرون نحو الاتجاه السلبي والمعاد نحو الآخرين، مما يولد الرفض الاجتماعي والتمرد على المجتمع، وعدم التقبل الاجتماعي، وحتى رفض الذات، هذا الشعور بالرفض والكراهية لكل ما يحيط بضحايا الإرهاب يمكن أن يساعدهم لممارسة العنف ووجود نزعة تدميرية نتجه إلى الخارج أي خارج ذاتهم في شكل سلوك عدواني وأخرى تتجه إلى داخل

ذاتهم في شكل عزلة ونكوص وعدوان موجه إلى الذات مما يؤثر على ممارسة النشاط الاجتماعي العادي وعدم القدرة على التفاعل وعدم الشعور بالتشارك الوجداني الاجتماعي.

إن الاغتراب النفسي جعل ضحايا الإرهاب يعانون من ضغوط نفسية حيث قال المبحوث وأدت بهم إلى الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع والبعد عنه (أنظر المقابلة رقم 2)"... ونبذي للمجتمع"، وفقدان الثقة في كل من حولهم وبهذا غلب عليهم التوتر والقلق وعدم الشعور بالراحة في التجمعات المليئة بالأفراد، ضف إلى ذالك ما يعانونه من وضعيات نفسية متوترة وغير مستقرة وقلقة نتيجة تغير في مستوى المعيشة حيث تختلف ما بين وضعيتهم قبل العشرية السوداء، وبعد انتهائها حيث بعد انتهاء العشرية لم يتوفر لهم مناصب شغل والسكن، بالإضافة إلى سوء مكان الإقامة (أنظر المقابلة رقم 9) "...أقطن بجانب أهلي في بيت قصديري " وهذا ما جعل أغلبية المبحوثين يشعرون بالاغتراب النفسي وعدم الارتياح كذالك شعورهم بالقلق نتيجة افتراقهم عن أهلهم ولجوءهم إلى مناطق أخرى (أنظر المقابلة رقم 5)، "... نتيجة الخوف الدائم والضغوطات النفسية، تركت مسكني واتجهت رفقة أفراد عائلتي إلى بيت أقاربي في مدينة تبسة هروبا من الإرهاب..."، بالإضافة إلى فقدان البعض من المبحوثين لممتلكاتهم من أرض، مسكن، أغنام، أقارب، في مناطقهم الأصلية بسبب الإرهاب مما أدى بهم الشعور السلبي نحو المستقبل وخاصة لجوئهم إلى بيئات مختلفة عن البيئة التي ترعرعوا وعاشوا فيها، فلم يستطيعوا التأقلم والتكيف فيها مما جعلهم يشعرون باللاهدف واللامعنى من حياتهم والاغتراب عن الحياة الاجتماعي.

- **تحليل والإجابة عن التساؤل الثاني: ما هي الآثار الاجتماعية المترتبة عن الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب بمدينة تبسة؟**

إن خطر الإرهاب على الناحية الاجتماعية شمل جميع النواحي، حيث يصيبنا بالعطف والخلل حتى تنهار، فيؤدي ذلك للتأثير المباشر على خطط التنمية الاجتماعية، وتهدد تماسك البنية الاجتماعية للمجتمع وتفككه، وانحلال مبادئه القائم عليها وتفشي البطالة، وهجرة الكفاءات الوطنية بحثا عن الاستقرار أو بحثا عن عمل، كما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وقد استنتجنا من خلال تحليننا لمضمون المقابلات المنجزة أن الآثار الاجتماعية المترتبة عن الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب بمدينة تبسة تتمثل في مؤشرين، وهما من أبرز وأهم الآثار التي أنجزت عن الإرهاب،ونلمح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 4: الآثار الاجتماعية المترتبة عن الإرهاب لضحايا الإرهاب في ولاية تبسة.

فئة الموضوع: الآثار الاجتماعية			
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة المئوية
1	التفكك الاجتماعي	09	%56.25
2	الهجرة الداخلية	07	%43.75
المجموع		16	%100

***رقم 16: يشير إلى تكرارات الحالات الاجتماعية للمقابلات.**

- **القراءة الإحصائية للجدول:**

الجدول السابق يظهر بصورة جلية ارتفاع نسبة التفكك الاجتماعي الناتجة عن الإرهاب والتي تقدر بـ 56.25 %، وتليها وحدة الهجرة الداخلية لضحايا الإرهاب بنسبة تقدر بـ 43.75%.

- **التحليل والتأويل السوسيولوجي للجدول:**

- **التفكك الاجتماعي:**

إن الإرهاب نقيض الحياة الاجتماعية الطبيعية التي يعيشها الأفراد في نسيجهم الاجتماعي، الذي نسجوه وضبطوا خلاياه بمعايير وقيم، حصلوا عليها من أسلافهم وأضافوا عليها بعض العناصر المستجدة في حياتهم، أي حياة منسجمة إلى حد بعيد، إلا أنها لا تخلوا من النزاعات والصراعات، بيد أن الإرهاب يعتبر من أقسى و أعنف الظواهر في تدمي الأفراد، هذا الدفاع العدواني يؤدي إلى سلسلة تفككات اجتماعية بدءا بتمزيق نسيج العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، مرورا بكسر وحدة الأسرة وتعطيل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (مثل المدرسة والمسجد والحكومة...)، وإحرافها عن مسارها في تحقيق أهدافها ومعايير تخدم أهداف العدوان وصولا إلى تحولات سكانية تتمثل في الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا ما يجسد قول المبحوث (انظر المقابلة رقم 5)، "... نتيجة الخوف الدائم والضغوط النفسية، تركت مسكني واتجهت أفراد عائلتي إلى بيت أقاربي في مدينة تبسة، هروبا من الإرهاب وحماية لأبنائي وزوجتي... "نقول تفكيك شامل في حياة المجتمع وهذا يعني أن الإرهاب أكبر وأقوى آلية تفكيكية في حياة أفراد المجتمع، فضلا عن تغير الخارطة السياسية والجغرافية وتغير مستوى ونمط عيش الأفراد، وقد كان الإرهاب من زاوية الحياة البشرية الطبيعية تحطيما وتعطيلا للحياة المدنية في كافة المناحي الاجتماعية سواء كانت في المدينة أو في الريف، مما يؤثر على العيش بانسجام ووئام ورفاهية وسعادة فالجميع مهدد بالقتل سواء كان مدنيا أو عسكريا وتفكك معظم الجماعات الاجتماعية، والتنظيمات الرسمية لتتحول إلى تنظيمات تدافع عن نفسها أمام الخطر القادم إليها، فالأسرة تتفكك بمقتل الزوج– الأب– (أنظر المقابلة رقم 1) "بفقدان والدي فقدت الأمن والاستقرار داخل الأسرة والمجتمع آنذاك" والمدرسة تقفل أبوابها وتتعطل الدراسة فيها خوفا على التلاميذ من القتل والخطف وبهذا أثر

الإرهاب سلبا على التضامن والتماسك الاجتماعي روابط الفئات الاجتماعية وقطع العلاقات الصداقية بين الأفراد، نتيجة عدم الثقة المجتمعية بين ضحايا الإرهاب وأفراد المجتمع، وهذا ما يتضح في (المقابلة رقم 3)، حيث قالت المبحوثة "مما أثر على علاقتي مع أفراد عائلتي من جهة، وأفراد المجتمع من جهة أخرى، حيث أن الجيران لا يتعاملون معي ويصدون الأبواب في وجهي..." وهنا نقول أن إعادة الإدماج داخل المجتمع وتقبل هذا الأخير له كان في بعض الأحيان، صعب فمن ناحية نجد بعض المبحوثين لم يجدوا أية صعوبات في الاندماج مع المجتمع (أنظر المقابلة 1)، "لكن مع مرور الوقت وبمساعدة أهل بيتي وأقاربي تجاوزت المحنة وأعدت بناء ذاتي، واندمجت في مكتب ضحايا الإرهاب... » لكن من جهة أخرى نجد أنه أحدث خللا في المجتمع، في عملية التفاعل الاجتماعي نتيجة الشك والخوف، وعدم الثقة، ويعود هذا عند المجتمع لعدم وضوح الظاهرة آنذاك حيث طرحت مجموعة من الأسئلة على رأسها "من يقتل من؟"، من حق الحياة والموت؟، فمن كان إلى جانب الدولة يقتل ومن كان في الطرف المقابل للدولة يقتل، لا بد أن نشير إلى أن دلالة مفهوم الدولة لدى المبحوثين آنذاك، لا يقصد بها المؤسسة أو النظام بل يقصد بها العسكري والحامي من يقوم بحماية الشعب من الآخر، وهذا المشكل الكبير راجع إلى عدم الثقة لأن كل المجتمع الجزائري كان عرضة للظاهرة الإرهابية آنذاك، فمن يقوم بالقتل كان مجهولا، وقد كان المجتمع بأكمله يتجاذب التهم فيما بينه، وهذا راجع إلى عدم وضوح الصورة أي عدم وضوح الظاهرة الإرهابية بجميع أطرافها آنذاك، مما خلق مقارنة بين الأنا والآخر، نفهم الأنا لأن المقابلات أوضحت حدوده بمعنى العسكري أو المنتمي أو الضحية أو أحد أفراد عائلة (أنظر المقابلات)، أما الآخر والذي صنف كذلك وفق مجموعاتنا البحثية صنفا متميعا مجهولا يكفي فقط أنه قام بالتعدي فهو إرهابيا، ويبقى مجهولا، وبهذا ورغم الإرهاب والدوامة الدموية التي أقربها المبحوثين من حالة نفسية واجتماعية (أنظر المقابلات)، إلا أن أبعاد الهوية الجزائرية لم تكف محل شك أو إسقاط

مثل: حب الوطن، والتفريق بين مفهوم الدولة "العسكري– الدركي– الحامي"، والجزائر أرضا وشعبا، وهذا ما جعل نسبة الهجرة الغير شرعية قليلة، وكانت الهجرة تشمل هجرة الأدمغة فقط، كما وجدنا مظاهر التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وهذا يعني أن الهوية الجزائرية لم تمس ولم يتغير مفهومها لدى المبحوثين، رغم أنه طرحت عناصر أو تساؤلات حول بعض العناصر المكونة للهوية الجزائرية، لقت نقاشات مثل الدين الإسلامي، لأن الإرهاب آنذاك يتكلم باسم الدين+الشريعة الذي وضع في طريق المناقشات لعدم فهم الدين، وأصبح كل ما هو مرتبط بالإسلام هو شبه إرهاب، فبالرغم من هذه النقاشات المطروحة وبالرغم من أن ظاهرة أرادت أن تستغل مواطن معينة من الدين الإسلامي من طرف بعض الأشخاص ولكن لم ينسلخ الجزائري أبدا من هويته خاصة الدينية، بالرغم من المشاكل كل المطروحة، التي دارت حول الإسلام والجهاد باسم الإسلام والمظاهر إلا أنها عولجت وبقيت الهوية صامدة وبقي الجزائري يفرق بين العقيدة الإسلامية السمحاء وبين ما يشوب هذه العقيدة من أفكار متطرفة، رغم كل المخططات الإجرامية التي كانت تستهدف الأبعاد الوطنية ووحدة الوطن وأمنه واستقراره إلا أن مجمل المبحوثين أسقطوا كل الاعتبارات الشخصية مقابل المصالحة الوطنية، فآنذاك كان شغلهم الشاغل الأمن والاتجاه نحو المصالحة وهو رأي الشعب الجزائري بصفة عامة آنذاك، ما عدا "مقابلة واحدة المقابلة رقم8"، والتي تبين اتضاح الصورة الغامضة حيث أنه ما كان موجودا فقط هو دفع للعمليات الإرهابية وجذب الأمن مهما كانت الظروف، وهذا ما طرح إشكالات وأقاويل أخرى، أن المصالحة الوطنية كانت عبارة عن غطاء للآخر "الإرهاب" الذي قتل، لأن موازين القوى كلها كانت تميل إلى فئة الإرهاب، والمبحوث لم يستفد إلا الشهرة، مما خلق لديه صور الانتقام فالفراغ الروحي الذي تركه الأب العائلي والنفسي لم تعوضه ما قدمته الدولة له، خصوصا وأن المبحوث كان صغيرا إلى جانب حاجاته لتوفر الأمن والاطمئنان والاستقرار داخل الأسرة والذي كان يجسده الأب، والدي انعكس سلبا على مجرى حياة

الأسرة وأثر في نفسيته خاصة وأنه أراد أن يعوض الأب وغيابه بدخوله لسلك الشرطة وأن يستحضر شخصية والده المعنوية والدفء داخل العائلة إلا أنه لم يوفق بالدخول إليه مما أثر على نفسيته ودفعه للانتقام ومن هنا فالمبحوث أراد أن يعوض فقدان الأب ويستحضر شخصيته من جهة ومن جهة أخرى فهو يقارب صورة الانتقام ، لكن رغم كل التغيرات والتحولات التي طرأت على حياة ضحايا الإرهاب بشكل جذري نحو الأسوأ بعد أن كانوا يعيشون حياة عادية كبقية الجزائريين، لم تكن الأبعاد الوطنية لدى ضحايا الإرهاب والمجتمع الجزائري ككل محل ضعف وشك، وهذا يعني أن عملية إدراك وفهم الضحايا لواجباتهم الوطنية، من حيث أسباب وجودها والأهداف المرجوة منها سيساعدهم في خلق انطباعات إيجابية تخدم الحس المواطني وتؤدي بالضرورة إلى تشكل ذهنية إيجابية حول مفهوم المواطنة باعتبارها ترتكز بشكل كبير على مكون "الواجبات الوطنية" سواء تعلق الأمر بواجبات المواطن اتجاه الدولة ومؤسساتها أو اتجاه أفراد المجتمع، وهذا على اعتبار أن لكل واجب يقع على عاتق فرد من أفراد المجتمع هو حق لفرد لآخر، مما يقوي روح الانتماء وحب الوطن لدى هؤلاء المبحوثين، مما ينمي تماسكهم بدينهم (الدين الإسلامي)، والذي يعد أهم رابطة تجمع المبحوثين ببعضهم البعض ومع أفراد المجتمع ككل وبالوطن وهي رابطة عقائدية، فالدين يعتبر المقوم الأساسي والدعامة الصلبة التي يلتفت حولها معظم المبحوثين في التعبير عن هويتهم وتمسكهم بالوطن، والواقع أن المواطنة والهوية الوطنية هي امتداد لمفهوم الهوية الدينية التي تعمل على تكريس العدالة والمساواة بين جميع الأفراد من أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، فالانتماء هنا هو انتماء عقيدة بالدرجة الأولى ثم يتحول إلى واقع معاش أي يتنقل من مستوى الشعور والتصور الاجتماعي إلى مستوى السلوك، ذلك السلوك النابع من صلب العقيدة الإسلامية التي تشع في مختلف جسد المجتمع ومؤسساته، فحب الوطن من الإيمان كما يعد رمزا وفخرا واعتزازا، لذلك يجب الدفاع عنه وحمايته والحفاظ على أمنه واستقراره وحمايته من كل

شر والارتقاء به إلى أعلى المراتب وحماية ممتلكاته العامة، وبهذا حب الوطن راسخ لدى ضحايا الإرهاب والمجتمع الجزائري ككل والإحساس بالانتماء إليه رغم كل الظروف وفي جميع الحالات يبقى ثابت في تمثلات المواطن الجزائري، فقيمة الانتماء للوطن تعتبر ركيزة أساسية من ركائز القيم الوطنية، ومكسب للفرد حيث ينمو ويترعرع وينشأ منذ نعومة أظافره، ويرتبط كل ما يتعلق بهذا الوطن من تضاريس وعوامل طبيعية التي تدخل في صقل ملامح وشخصية الفرد والمجتمع، كما أن من قيم الانتماء للوطن العمل على إبراز أهمية الأرض وسلامة وحدة التراب الوطني وجعلها هدفا على الجميع تحقيقه والمحافظة عليه لتكون خير خلف لخير سلف، الذي دفع المليون ونصف المليون شهيد من أجل العيش فوق هذه الأرض الغالية، ومنه الانتماء للوطن مرتبطة بالرقعة أو الحيز الذي يقطنه الفرد ويمارس فيه حقوقه ويلتزم بأداء واجباته، ويشعر بهويته فيه ويملك نحوه مشاعر بالانتماء إليه، فهو الوعاء الخاص له فلا مواطنة دون وطن، في الانتماء في أسس معانيه هو حالة التعاقد بين الفرد والأرض الذي يعيش عليها، والتي تسودها مجموعة من القيم والمعايير والتي تشعر الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين باقي أفراد مجتمعه، وهذا راجع إلى أن الفرد ابن بيئته التي تلعب دورا مهما في تكوين الهوية الوطنية والانتماء الوطني لدى الأفراد وتشكل إحدى الوسائل المحورية في تعزيز وتنمية مفهوم الاعتزاز الوطني، كما أن مفهوم المواطنة لدى بعض المبحوثين مرتبط بالانتماء السياسي (أنظر المقابلة رقم 1) "... لم يكن المجال السياسي بعيدا عن حياتي اليومية، فبالنسبة للانتخابات في كل موسم أقوم بإعطاء صوتي للشخص الذي أراه مناسبا..." وهذا دال على أنه رغم حالة الخوف التي أصبح يعيشها الأفراد الذين تعرضوا للإرهاب يشاركون في المواعيد الانتخابية السابقة ولا يفوتونها، فهي بمثابة عيد وطني وواجب يلزم المواطن على القيام به أو حق من حقوقه التي يتمتع بها، ومن جهة أخرى نجد أن كافة المبحوثين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي من الأحزاب الناشطة في البلاد (أنظر

المقابلة رقم 2) "...فلا يهمني الترشح أو الدخول في الأحزاب السياسية..."، ولا يخفى على أحد أن ضحايا الإرهاب يملكون أجود دافع للعمل والتضحية من أجل الوطن والعمل على المشاركة في بنائه بجد ونشاط والاستعداد للمحافظة عليه وحمايته، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والالتزام بأداء الواجبات والمهام المنطوية بهم على أكمل وجه. والاستعداد للتضحية دفاعا عن الوطن، فبمجرد الشعور بالانتماء إلى الوطن ينمي في الفرد شعورا بالأمان والراحة والطمأنينة، وهذا الشعور لا يتحقق إلا عن طريق اكتساب القيم والاتجاهات الايجابية التي تجعل سلوك الأفراد يتسم بالعطاء والحب والتضحية من دينهم ثم وطنهم، وكل هذا يؤكد الشعور بالانتماء للوطن، يعزز الوحدة الوطنية، من خلال قيم التضامن ومساعدة الفرد للآخرين، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والالتزام بالعادات والتقاليد باعتبارها رمز من رموز الهوية الوطنية، ضف إلى ذلك تأدية الواجبات خدمة للوطن وتقديم أداء الواجبات على التمتع بالحقوق بالمساهمة الفعالة لتحقيق التنمية والاستمرارية في العمل بالتزام النزاهة والوطنية كعناصر فعالة في المجتمع.

- **الهجرة الداخلية:**

إن شعور أغلبية المبحوثين بالخوف الدائم من الإرهاب هو السبب الرئيسي لهجرتهم من مناطق سكناتهم التي ولدوا وعاشوا فيها، فعلى الرغم من كونهم تعرض الاعتداءات إرهابية مباشرة باعتبارهم ضحايا إرهاب إلا أن حالة الخوف التي خلفها الإرهاب في المنطقة كان تأثيرها أكبر عليهم مما دفعهم إلى الهجرة وترك المناطق التي لم يعودوا يشعرون فيها بالأمن، وأصبح الإحساس بالأمن يزداد يوما بعد يوم في الناطق التي استهدفها الإرهاب حيث أصبح المواطن الضحية- حتى وإن لم يتلق تهديدات أخرى من الإرهابيين- يشعر بالخطر على حياته وحياة أهله (أنظر المقابلات)، وعلى قوته ومصدر رزقه، وهذا الإحساس يعتبر من أهم تحديات التنمية على اعتبار أن ذلك أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان

تلك المناطق هربا من الإرهاب خاصة إذا كانت هذه الهجرة باتجاه الداخل وما يخلفه ذلك من ضغط على كافة المستويات، فالآثار التي خلفتها الهجرة الداخلية كثيرة وهذا ما ظهر بشكل جلي في الجزائر حيث أدت الهجرة الكثير من الأيدي العاملة من المناطق المتضررة من الإرهاب –التي في غالبيتها مناطق فلاحيه – إلى المدن بحثا عن الأمن إلى ظهور الكثير من المشاكل في المناطق المستقبلة كمشاكل المكان والمواصلات والصحة ومؤسسات الخدمات الاجتماعية وافتقاد الوافدين الجدد من مصدر رزق نتيجة تركهم لأعمالهم في مناطقهم الأصلية مما خلق بدوره ظواهر سلبية أخرى مثل: الانتشار الكبير كظاهرة السلوك الإنحرافي، إلا أن تلك الانعكاسات التي تخلفها ظاهرة الهجرة الداخلية الناجمة عن الإرهاب، كانت أقل وطأة لأن الجهة المستقبلة للفارين من الإرهاب، من الأهل والأقارب (أنظر المقابلة رقم 5) نتيجة الخوف الدائم والضغوطات النفسية، تركت مسكني واتجهت رفقة أفراد عائلتي إلى بيت أقاربي في مدينة تبسة ..."، كون هؤلاء الضحايا لم يكن أمامهم خيار أخر باعتبار أنهم كانوا في حالة فرار، الأمر الذي يمهلهم الوقت الكافي لترتيب هجرتهم إلى مناطق أخرى عكس الهجرة التي تكون أسبابها لا علاقة لها بالعنف لها بالعنف حيث في هذه الحالة يقوم الشخص الذي قرر الهجرة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والضرورية للقيام بذلك دون أن يكون تحت أي ضغط، بينما نجد ضحايا الإرهاب تخلو عن جميع ممتلكاتهم ومصادر رزقهم وغيرها وفروا إلى تجددها خاصة أنها –أي الهجمات الإرهابية – تكون دائما بشكل مفاجئ ودون أي مقدمات، وعلى الرغم من أن غالبية الضحايا لجوء إلى أقاربهم إلا أن تقبل المجتمع لهم لم يكن لأمر سهل، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون المجتمع الجزائري محافظ إلى حد كبير مما يجعل الأفراد يتجنبون ربط علاقات جديدة مع أشخاص غرباء خاصة إذا كان هؤلاء الأشخاص فارين من الإرهاب وما يشكله ذلك من شك بين أفراد المجتمع المستقبل الأمر الذي يخلق حالة من انعدام الثقة بينهم (أنظر المقابلة رقم 4)، "... وكم كان من الصعب الاندماج في

المجتمع الذي لجأت إليه وربط علاقات داخلية، بين حالة الخوف التي كان يشعر بها أفراد المجتمع آنذاك والناجمة عن انعدام الثقة والشك..."، وقد خلق الإرهاب حالة من الشك وعدم الثقة بين أفراد المجتمع الجزائري ككل وليس المناطق ذات الصلة بظاهرة الإرهاب فحسب، غير أن المناطق التي طالتها العمليات الإرهابية، وكذا المناطق التي استقبلت الفارين من تلك العمليات تعد الأكثر ضررا من هذه الحالة، مما خلق حالة أخرى تعد أخطر من الأولى متمثلة في حالة من الخوف الدائم التي أصبحت ملازمة ليوميات الأفراد في تلك المناطق وأكدت واحدة من ضحايا الإرهاب والتي مثلت مفردة من عينة بحثنا أنها عندما كانت تلتقي صدفة بجيرانها الجدد كانوا يعمدون إلى غلق الباب في وجهها (أنظر المقابلة رقم3)، "...حيث أن الجيران لا يتعاملون معي ويصدون الأبواب في وجهي..."، وهذا راجع إلى شك الأفراد وعدم ثقتهم فيها لدرجة أنهم كانوا غير متأكدين إن كانت فعلا من ضحايا الإرهاب أم لها علاقة بالإرهاب بجهة أخرى، إن صعوبة تقبل المجتمع المستقبل لضحايا الإرهاب ناجم عن حالة الخوف والشك التي خلفتها الظاهرة الإرهابية في المجتمع الجزائري الأمر الذي انعكس سلبا على اندماج ضحايا الإرهاب في هذا المجتمع ،وهذا ما جعل الضحايا مهمشين اجتماعيا نتيجة عدم تقبل المجتمع لهم، فهم من جهة مغتربين عن مكان إقامتهم وأهلهم مضطرين والتي أثرت فيهم أكثر من الخسائر الأخرى، ومن جهة أخرى اضطراب العلاقات الاجتماعية في المجتمع خاصة في المناطق التي مستها ظاهرة الإرهاب سواء التي استهدفها الإرهاب أو المجتمعات المستقبلة لضحايا هذه الظاهرة، حتى أن هؤلاء الضحايا أكدوا أن الزيارات بين الجيران مثلا والتي تعتبر من أهم الأسس التي ترتكز عليها العلاقات الاجتماعية أصبحت غائبة بينهم وبين جيرانهم الجدد (أنظر المقابلة رقم 4)،"... حيث كانت الزيارات بيني وبين جيراني الجدد معدومة ولا يتقبلونها..."، وهناك يتضح أنه من الصعب بناء علاقات

اجتماعية جيدة ما دامت الظروف الطبيعية غير متوفرة، أما بالنسبة للهجرة إلى الخارج لم تكن موضوع اهتمام المبحوثين، حيث تمثل انتقالهم وهجرتهم من منطقة إلى أخرى داخل البلاد.

- **تحليل والإجابة عن التساؤل الثالث:** ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة عن الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب بمدينة تبسة ؟

التساؤل الأخير لهذه الدراسة كان يتمحور في ما تركه الإرهاب من خسائر مادية ومعنوية لضحايا الإرهاب وما نتج عنها من فقر وبطالة.

جدول رقم 5 : يمثل الآثار الاقتصادية التي خلفتها الظاهرة الإرهابية لضحايا الإرهاب لمدينة تبسة.

فئة الموضوع: الآثار الاقتصادية			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرار**	**النسبة المئوية**
1	**الخسائر المادية (الممتلكات)**	05	%33.33
2	**تدني مستوى المعيشة والاحتياج**	10	%66.66
المجموع		15	%100

- **القراءة الإحصائية للجدول:**

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه تبين أن أعلى نسبة تمثل 66.66 % يقابلها وحدة تقابلها وحدة تدني مستوى المعيشة، ثم نجد وحدة الخسائر المادية (الممتلكات) تعادل نسبتها 33.33 %.

- **التحليل والتأويل السوسيولوجي:**

- **الخسائر المالية (الممتلكات):**

لم تترك الجماعات الإرهابية وسيلة إلا واستعملتها من أجل ترهيب المواطنين ودفعهم إلى ترك سكناتهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم (أنظر المقابلة رقم 4)، فالمتتبع للأحداث التي شهدتها الجزائر في فترة تنامي ظاهرة الإرهاب في المجتمع يمكنه أن يلاحظ أن المناطق التي تغلغل فيها الإرهاب بشكل كبير أصبحت شبه خالية إن لم نقل خالية ومهجورة أيضا وهو الغرض الذي كان يسعى إلى تحقيقه الإرهابيون، حيث وجدوا في تخويف سكان المناطق وإدخال الرعب إلى نفوسهم من خلال عمليات التقتيل العشوائي والمجازر المرعبة –التي كانت تمثل يوميات المواطنين في تلك المناطق – وسيلة ناجعة لتهجير سكانها منها، كما كانت عمليات التقتيل وما انجر عنها من مجازر بشعة، والتهديدات الدائمة من بين أنجع الوسائل التي استعملها الإرهاب حتى يحقق أغراضه التي يصبوا إليها، الأمر الذي دفع أولئك الضحايا إلى هجرة مناطق سكناتهم الأصلية ليس فقط من أجل البحث عن مناطق آمنة لهم ولعائلاتهم وإنما للبحث أيضا عن مصادر رزق يعيلون بها أسرهم التي أصبحت مشردة بفعل الإرهاب، وذلك بعد أن فقدوا كل شيء يمثل لهم مصدر رزق (أنظر المقابلة رقم 9)، حين قالت المبحوثة «... هجمت عليهم جماعة إرهابية وأخذوا ما يقارب المائة رأس من الماشية والتي كانت مصدر رزقنا الوحيد..." وبهذا فإن الهجمات الإرهابية التي كانت تطال سكان المناطق الريفية دفعت بهم في رحلة بحث عن الأمن والغذاء، لأنهم لم يعودوا يملكون مكانا يأوون إليه ولا عملا يسترزقون منه، مما أثر تدريجيا وبشكل جلي على حياتهم اليومية، وهذا الضرر الواقع على الممتلكات لا يزال قائما ومتواجدا إلى حد الساعة، فقد أحدث خللا كبيرا أو تغيير هيكليا في وسط معيشتهم، والتي بموجبها عرقلت مسار التنمية الاقتصادية لضحايا الإرهاب وخلفت حالات عديدة من الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام

ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي ما زاد من أعباء الفقر واتساعه على هذه الفئة بشكل واضح، فالإرهاب أفقد الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي، وأحدث خلل جوهري في القيم الاجتماعية والاقتصادية، وبهذا أدى الإرهاب إلى زيادة معدل البطالة لضحايا الإرهاب وهو إحباط المجتمع وتعطيل حركة التنمية الاقتصادية بزيادة البطالة.

إن ما فقده ضحايا الإرهاب من ممتلكات وما يخصهم من مواشي ومزارع محروقة انعكس سلبا على المستوى المعيشي واستقرار حيلتهم اليومية التي كانوا يعيشونها قبل انتشار الظاهرة في المجتمع، فأصبحوا يعانون من قصور إمكاناتهم المادية عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية كتوفير السكن الملائم لهم، والرعاية الصحية الكافية، أي الحاجات الضرورية وليست الكمالية وذلك بغد تعرفهم للاعتداءات الإرهابية وفقدانهم لمساكنهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، حيث أصبحوا يعانون من حرمان اقتصادي،اجتماعي رغم حصولهم على مساعدات من طرف الدولة، لأن تلك المساعدات –حسب رأيهم– بسيطة جدا ولا تغطي احتياجاتهم الكثيرة التي أصبح يفرضها النمط الاستهلاكي الترقي السائد في المجتمع الجزائري المعاصر لترتفع بذلك نسبة المحرومين والفقراء في الجزائر.

أن التحولات التي طرأت على حياة ضحايا الإرهاب كانت كبيرة جدا حيث يؤكدون أن حياتهم تحولت بشكل جذري نحو الأسوأ بعد أن كانوا يعيشون حياة عادية كبقية الجزائريين وعلى الدولة التكفل بهم لأنهم ضحايا مأساة وطنية وجدوا أنفسهم طرف فيها دون إرادة منهم ولم يكونوا أبدا في مثل هذه الوضعية الصعبة في وقت سابق للإرهاب، كما يؤكدون أنه من الصعب عليهم السعي من أجل تغيير أوضاعهم الصعبة بأنفسهم داموا قد فقدوا كل رأس مال حقيقي يمكنهم من ذلك لذا على الدولة الاهتمام الجدي بقضيتهم، وتحسين مستوى معيشتهم وظروف حياتهم اليومية.

- **تدني المستوى المعيشي والاحتياج:**

بعد أن عبث الإرهابيون بكل ممتلكات ضحايا الإرهاب وحولوهم من أشخاص ذو مستوى معيشي عادي إلى أشخاص ذو مستوى معيشي متدني لأنهم ضيعوا كل شيء كانوا قد قاموا به قبل دخول ظاهرة الإرهاب إلى المجتمع الجزائري، وهذا ما جعل تفاوت هائل في أسلوب معيشة الأغنياء مقارنة بالفقراء،في حالة المسكن، ومستوى الدخل ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية التي يحصلون عليها، وبالتالي غياب العدالة في توزيع الثروة على أبناء المجتمع الجزائري الذي انقسم آنذاك إلى طبقتين، الأولى تتميز بارتفاع في مستويات المعيشة، بينما تتميز الثانية بعدم القدرة على مواجهة أدنى الاحتياجات اليومية، سواء من حيث الغذاء أو من حيث نمط الإسكان أو غيرها من المشاكل التي أصبحت تستفز الأفراد ذوي المستوى المعيشي المدني في المجتمع، وإذا كانت تلك التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري قد أثرت إلى حد كبير في مستويات المعيشة لفئة كبيرة من الجزائريين، فإن ظاهرة الإرهاب زادت من حجم الفئة بحيث انضمت فئة ضحايا الإرهاب، المدنيين إليها وأصبحت الأخرى تعيش في مستويات معيشية متدنية على الرغم من أن الدولة الجزائرية تكلفت بتقديم تعويضات لهؤلاء الضحايا الذين تعرضوا للاعتداءات الإرهابية وفقدانهم لمساكنهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، حيث أصبحوا يعانون من حرمان اقتصادية، اجتماعية، والتي حسب رأيهم بسيطة جذا ولا تعطي احتياجاتهم الكثيرة (أنظر المقابلة رقم 9)، والتي أصبح يفرضها النمط الاستهلاكي السائد في المجتمع الجزائري، مما جعلهم يعانون من قصور في إمكاناتهم المادية عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية لتوفير السكن الملائم والرعاية الصحية الكافية، أي الحاجات الضرورية وليس الكمالية (أنظر المقابلات)، "...فقد عانيت الكثير لتربية أبنائي، نتيجة الفقر الذي أعاني منه، فأنا في حاجة ماسة إلى مساعدات الدولة المكثفة، وذلك لأن المنحة المقدمة لي شهريا غير كافية لسد حاجاتي اليومية..."، في حين نجد أن الضحايا

العسكريين لديهم نوع من الرضا عن ما قدمته الدولة لهم من مساعدات (أنظر المقابلة رقم 7)، علاوة على ذلك ما خصصته الدولة كتعويض عن ضحايا الأضرار الجسدية المقدرة ب 20% بعنوان عواقب الرضوض والأضرار المصاحبة، دون أن تتجاوز نسبة العجز الجزئي الدائم المعترف بها، وهذا قرار صادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة في 02 أوت 1998م، والمخصص للفئتين سواء المدنيين أو العسكريين،وبهذا فالإرهاب قد انعكس بالشكل نفسه على الحياة اليومية لهؤلاء الأفراد، حيث أكد غالبية المبحوثين أنهم أصبحوا يعيشون في حالة من الاحتياج والفقر بعد تحولهم إلى ضحايا إرهاب، لكن نجد استثناءا المبحوثين (أنظر المقابلة رقم 6)، والتي رغم المساعدات والتعويضات المقدمة لها من طرف الدولة إلا أنها لم تعوض فقدان زوجها، رغم أنها لم تتعرض لتدهور مستوى المعيشة والاحتياج إلا أن الحاجيات المادية المغطاة لم تسد الفراغ العائلي الذي ساد أسرتها، ضف إلى ذلك التحولات التي طرأت على حياة ضحايا الإرهاب كانت كبيرة جدا وقد مست مختلف جوانب الحياة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الخطر الذي تشكله هذه الظاهرة على الأفراد داخل مجتمعاتهم، مما ولد لديهم كرها للطرف الأخر التائب (الإرهاب)، الذي حسب رأيهم اهتمت به الدولة أكثر من فئة ضحايا الإرهاب، إذ خصصت لفئة الإرهابيين دخلا شهريا ومناصب عمل بالإضافة لقيمة مادية معينة تقدم لكل إرهابي سلم نفسه للجهات المعنية (أنظر المقابلات)، فيما لم يتحصل ضحايا الإرهاب على المزايا نفسها بل فقط بعض المساعدات غير الكافية لسد متطلبات الحياة، فهم لا يستطيعون نيل نصيبهم من ثروات بلدهم مما جعلهم يشعرون بالحقرة – وهو المفهوم الجزائري الذي خلفته الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري وقسوة الدولة والمجتمع الأمر الذي خلق لديهم الشعور بالحقد.

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة

- **الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن الإرهاب أثر سلبا في الحالة النفسية لضحايا الإرهاب نتيجة تعرضهم لاعتداءات خطيرة من طرف الجماعات الإرهابية مما أدى إلى شعورهم بالاغتراب النفسي وضغوطات نفسية، أثرت على أمنهم النفسي واستقرار حياتهم اليومية التي كانوا يعيشونها قبل انتشار الظاهرة في المجتمع.

إن حالة الخوف التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري بما فيه فئة ضحايا الإرهاب نتيجة انعدام الثقة لديهم، جعلت ضحايا الإرهاب يصابون بالاكتئاب والقلق الشديد، ونبذهم للمجتمع، هذه الأمراض النفسية التي زالت بمرور الوقت، حيث تجاوز البعض منهم المحنة وتأقلموا مع الإصابة التي خلفتها لهم الظاهرة الإرهابية.

الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني:

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن الإرهاب خلق عند ضحاياه حالة من الخوف الدائم حيث كان السبب الرئيسي لهجرتهم مناطق سكناتهم التي ولدوا وعاشوا فيها .

كما أكد ضحايا الإرهاب أنهم أصبحوا يحقدون على الإرهابيين، لأن هؤلاء جعلوهم يتحولون من أشخاص عاديين كبقية أفراد المجتمع إلى فئة خاصة تحتاج إلى تكفل دائم من طرف السلطات المعنية بمثل هذه الأمور بعد أن تركت ظاهرة الإرهاب آثارا سلبية عديدة ومختلفة على كافة مستويات حياتهم .

لقد خلق الإرهاب حالة من الشك وعدم الثقة بين أفراد المجتمع الجزائري ككل وليس المناطق ذات الصلة بظاهرة الإرهاب فحسب، غير أن المناطق التي طالتها العمليات الإرهابية وكذا المناطق التي

استقبلت الفارين من تلك العمليات تعد الأكثر تضررا بسبب حالة الخوف الدائم التي أصبحت ملازم ليوميات الأفراد في تلك المناطق .

وبهذا انتشرت قيم جديدة في المجتمع الجزائري لم تكن موجودة من قبل، وعليه يمكننا القول أن الإرهاب يؤدى إلى تغير القيم الاجتماعية في المجتمع الذي ينتشر فيه.

يؤكد ضحايا الإرهاب أن المجتمع المستقبل لم يتقبلهم بسهولة لكون المجتمع الجزائري محافظ إلى حد كبير مما يجعل الأفراد يتجنبون ربط علاقات جديدة مع أشخاص غرباء، خاصة إذا كان هؤلاء الأشخاص فارين من الإرهاب وما يشكله ذلك من شك بين أفراد المجتمع المستقبل، الأمر الذي يخلق حالة من انعدام الثقة بينهم.

كما بينت الدراسة التي قمنا بها على ضحايا الإرهاب أن هؤلاء وجدوا صعوبة كبيرة في الاندماج في المجتمع المستقبل لأن هذا الأخير لم يتقبلهم بسهولة، فلو أن المجتمع المستقبل تقبل ضحايا الإرهاب بسهولة ودون أي عراقيل لكان هؤلاء الضحايا اندمجوا في مجتمعهم الجديد ولما وجدوا كل تلك التعقيدات في التعايش مع الآخر، يمكن القول أن الإرهاب يؤدى إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

- **الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث:**

توصلت هذه الدراسة إلى أن ضحايا الإرهاب فقدوا ممتلكاتهم الخاصة رغم أن ممتلكات معظمهم لم تتعرض للاعتداء من طرف الإرهابيين عندما قرروا الهروب من الخطر الإرهابي الذي كانوا يواجهونه بشكل دائم، حيث تركوا كل ممتلكاتهم خلفهم وفروا إلى مناطق أكثر أمنا للمحافظة على حياتهم وحياة أسرهم التي كانت تمثل الهاجس الأول والأكثر أهمية بالنسبة لهم.

إن المتتبع للأحداث التي شهدتها الجزائر في فترة تنامي ظاهرة الإرهاب في المجتمع يمكنه أن يلاحظ أن المناطق التي تغلغل فيها الإرهاب بشكل كبير أصبحت شبه خالية إن لم نقل خالية ومهجورة أيضا وهو الغرض الذي كان يسعى إلى تحقيقه الإرهابيون، حيث وجدوا في تخويف سكان تلك المناطق وإدخال الرعب إلى نفوسهم من خلال عمليات التقتيل العشوائي والمجازر المرعبة التي كانت تمثل يوميات المواطنين في تلك المناطق وسيلة ناجعة لتهجيرسكانها منها. كما أن الإرهاب لم يترك مجالا للبقاء بالنسبة للأشخاص الذين لم يرغبوا في مغادرة مناطق سكناتهم رغم الأوضاع الأمنية الصعبة، حيث قضى على ممتلكاتهم بطرق مختلفة كالحرق والتدمير وغيرها من الأساليب الإرهابي المعروفة ودفعهم لهجرها، وبالتالي فإن الإرهاب يؤدى إلى ضياع الملكية الخاصة للأفراد في المجتمع .

يؤكد ضحايا الإرهاب أنهم أصبحوا يعيشون في مستوى معيشي متدني مقارنة بمستواهم المعيشي قبل الإرهاب، وذلك رغم أن هؤلاء لم يكن مستواهم المعيشي جيدا وهو حال غالبية أفراد الشعب الجزائري في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر .

كما يؤكد ضحايا الإرهاب أنهم أصبحوا ناقمين على الدولة الجزائرية لأنها حسب اعتقادهم اهتمت بفئة الإرهابيين التائبين أكثر من فئة ضحايا الإرهاب، الأمر الذي خلق لديهم الشعور بالحقد . إن أهم ما ميز حديث ضحايا الإرهاب هو مقارنتهم الدائمة لوضعيتهم بوضعية الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم للسلطات المعنية في البلاد، حيث يعتقدون أن الدولة الجزائرية أولتهم أي الإرهابيين الذين وضعوا السلاح اهتماما أكبر وتكفلت بهم بشكل مميز .

انضمت فئة ضحايا الإرهاب إلى القاعدة الكبرى للمجتمع وهم الأفراد الذين يعانون من قصور إمكاناتهم المادية عن الوفاء بحاجاتهم الضرورية كتوفير السكن الملائم لهم، والرعاية الصحية الكافية، أي الحاجات الضرورية وليس الكمالية، وذلك بعد تعرضهم للاعتداءات الإرهابية وفقدانهم لمساكنهم

وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، حيث أصبحوا يعانون من حرمان اقتصادي، اجتماعي رغم حصولهم على مساعدات من طرف الدولة، لأن تلك المساعدات حسب رأيهم بسيطة جدا ولا تغطي احتياجاتهم الكثيرة التي أصبح يفرضها النمط الاستهلاكي الترفي السائد في المجتمع الجزائري المعاصر لترتفع بذلك نسبة المحرومين والفقراء في الجزائر .

إن التحولات التي طرأت على حياة ضحايا الإرهاب كانت كبيرة جدا، حيث يؤكدون أن حياتهم تحولت بشكل جذري نحو الأسوأ بعد أن كانوا يعيشون حياة عادية كبقية الجزائريين وعلى الدولة التكفل بهم لأنهم ضحايا مأساة وطنية وجدوا أنفسهم طرفا فيها دون إرادة منهم ولم يكونوا أبدا في مثل هذه الوضعية الصعبة في وقت سابق للإرهاب، كما يؤكدون أنه من الصعب عليهم السعي من أجل تغيير أوضاعهم الصعبة بأنفسهم ماداموا قد فقدوا كل رأس مال حقيقي يمكنهم من ذلك لذا على الدولة الاهتمام الجدي بقضيتهم . و مما تقدم ذكره يتبين أن الإرهاب يؤدى إلى تدني المستوى المعيشي للأشخاص .

رابعا: توصيات الدراسة

في نهاية هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني، وبعد أن توصلنا إلى جملة من النتائج نوصي بما يلي :

على الدولة الجزائرية تكثيف جهودها من أجل الاعتناء أكثر بالأشخاص الذين كانوا هدفا مباشرا للإرهاب، لأن هؤلاء من الممكن جدا أن يشكلوا خطرا على المجتمع الجزائري مستقبلا، خاصة في ظل تواجدهم في ظروف مشابهة للتي كان فيها الإرهابيون قبل توجههم نحو العمل الإرهابي والتي كانت أسبابا لاختيارهم ذلك التوجه، وهذا ما كنا قد بيناه في دراستنا لأسباب انتشار ظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال البحث الذي قدمناه لنيل شهادة الماستير .

بالإضافة إلى توفر تلك الظروف المشابهة والتي تمثل بيئة خصبة لنمو الإرهاب وانتشاره في المجتمع، فإنه في حالة ضحايا الإرهاب يضاف إلى هذه الظروف عامل آخر يمثل خطرا أكبر وهو حالة الحقد والكره التي أصبح ضحايا الإرهاب يعيشونها بعد تعرضهم لصدمة عنيفة أفقدتهم توازنهم حتى العقلي، حيث هناك بعض من الأطفال الذين فقدوا آباءهم جراء الإرهاب أصبحوا يعانون أمراضا عصبية خطيرة، كما أن بعضا من الأطفال ضحايا الإرهاب أكدوا أنهم يريدون الانتقام من الأشخاص الذين حرموهم من آبائهم .

إن الخطر الإرهابي في الجزائر لا يزال كامنا مادامت الظروف نفسها التي أدت إلى ظهوره وانتشاره لازالت قائمة بل وتعاظمت والهاجس الذي أصبح يخيف المتتبعين لإشكالية الإرهاب في الجزائر هو إمكانية تجدد الظاهرة مستقبلا بصورة أخرى، لذلك على الدولة الجزائرية أن لا تغفل في حربها على الإرهاب ضرورة أخذ الحيطة من ضحاياه الذين يشكلون خطرا كامنا على المجتمع الجزائري ما لم تؤخذ قضيتهم على محمل من الجد .

الخاتمة

في هذه الدراسة حاولنا إظهار تفاعلات ضحايا الإرهاب بما تتضمنه من ممارسات من طرفهم على معتقداتهم وتصوراتهم للحياة وهم بتفاعلهم هذا يكتبون تاريخهم، لذلك يمكن اعتبار الحياة اليومية طريقة يعيش بها هؤلاء الأفراد والتي يمكن تحليلها كما يحلل النص، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرها وعدم ثباتها.

كشفت دراسة سوسيولوجيا الحياة اليومية لضحايا الإرهاب عن الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي خلفها الإرهاب لضحاياه والتي أثرت سلبا في حياتهم اليومية ، هذا الأخير الذي لا يزال غامضا، إذ لا تعريف موحد له، حيث رفعت هذه الدراسة الستار وأظهرت النقائص التي يعاني منها ضحايا الإرهاب جراء الظاهرة الإرهابية البشعة، التي تقوم على ترويع الآمنين وإصابتهم بأضرار وضغوطات نفسية وجسدية وتهديد الأمن والاستقرار النفسي الاجتماعي، ما يعرض هؤلاء إلى الشعور بالاغتراب بشقيه النفسي والاجتماعي، وإحداث خلل في البناء الاجتماعي وتفككه، إضافة إلى تدهور الحالة الاقتصادية، مما يساهم في تدني المستوى المعيشي وانتشار الفقر داخل المجتمع خاصة لما يفرضه النظام السائد في البلاد.

وقد بينت نتائج الدراسة مدى احتياج ضحايا الإرهاب لمساعدات الدولة المكثفة، خصوصا أنهم فقدوا مقرات سكناتهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم ما جعلهم يعودون إلى البداية خاصة عندما قرروا الهروب من مناطقهم الأصلية والبحث عن الأمن والاستقرار في مناطق أخرى وهذا ما جعل حياتهم تتغير بشكل جذري نحو الأسوأ.

ساهمت هذه الدراسة في فهم الواقع الحقيقي المعاش لضحايا الإرهاب بعد تعرضهم للظاهرة الإرهابية والصعوبات التي يواجهونها إلى حد الساعة، فنتيجة تدني مستوى المعيشة جراء خسارة الممتلكات وعدم تعويض الدولة هذه الفئة والتكفل التام بهم وبمعاناتهم، انعكس بشكل سلبي على الحياة

اليومية لهؤلاء الأفراد حيث أنهم يعيشون في حالة صعبة بعد تحولهم إلى ضحايا مأساة وطنية وجدوا أنفسهم طرفا فيها دون إرادة منهم ولم يكونوا أبدا في مثل هذه الوضعية الصعبة في وقت سابق للإرهاب.

إن هذه الدراسة التحليلية للحياة اليومية لضحايا الإرهاب، قد وضحت أن ضحايا الإرهاب في مقارنة دائمة ومستمرة لوضعيتهم وحياتهم اليومية بوضعية الإرهابيون الذين سلموا أنفسهم للسلطات المعنية في البلاد، حيث يعتقدون أن الدولة الجزائرية أولتهم –أي الإرهابيون الذين وضعوا السلاح– اهتماما أكبر وتكفلت بهم بشكل مميز.

كما تبين من النتائج تأثر الحياة اليومية لضحايا الإرهاب بكل ما وقع أثناء العشرية السوداء، وما خلفته من مظاهر الخوف والقلق من المستقبل، التي لا تزال سائدة في المجتمع، وعدم الرضا عن العالم من حولهم، كما تبين نفور الضحايا من كل ماهو متعلق بالجانب السياسي والذي بدوره غائبا لديهم، على خلاف تأدية واجب الانتخابات لا غيره، وبناءا على هذه المتغيرات والأحداث تتشكل حياتهم اليومية أو واقعهم المعيشي اليومي.

يندرج موضوعنا ضمن هذه الموضوعات التي تعالجها سوسيولوجيا الحياة اليومية، التي لها أهمية كبيرة في دراسة تفاعلات الأفراد داخل المجتمع، وما دعا إلى دراسة موضوع الحياة اليومية لضحايا الإرهاب هو الخصوصية التي يتمتع بها المجتمع الجزائري بصفة عامة وضحايا الإرهاب بصفة خاصة، الذي خاض عشرية سوداء من الزمن تتخللها الكثير من الأزمات والإرهاصات، التي جعلت منه مجتمعا سريع التغير والتشكل، خضعت فيه الأبنية الاجتماعية والنظم الاجتماعية إلى ضغوط متنوعة، وما يستدعيهما ذلك من بروز مشكلات واضطرابات انعكست في طبيعة التفاعلات الاجتماعية، ومن ثم في

شكل الواقع الاجتماعي وصورته، سواء أكانت هذه الصورة ذهنية ترتبط بتصورات الأفراد عن الحياة الاجتماعية اليومية أو متجسدة فعليا في الواقع الموضوعي الخارجي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- **الكتب:**

1. أبو الروس أحمد: **الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية**، المكتب الجامعي الحديث، د.ط، مصر، 2001.
2. أحمد زايد: **خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري**، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، مصر، 2003.
3. أحمد فلاح عموش: **مستقبل الإرهاب في هذا القرن، مكتبة الملك فهد الوطنية** ، د.ط ، الرياض، 2006.
4. إرفنج زايتلن: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع** ، دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 1998.
5. أنتوني غدنز: **علم الاجتماع**، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، د.ط، بيروت، لبنان، 2005.
6. أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشارف، سعيد سبعون، دار القصبة، د.ط، الجزائر، د.س.ن.
7. إيان كريب: **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابر ماس** ، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، د.ط، الكويت، 1999.
8. جميل حمداوي: **البحث التربوي – مناهجه وتقنياته**، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت، 1971.
9. حامد عمار: **الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي** ، الدار المصرية اللبنانية، د.ط، مصر، 2004.

10. الحسن إحسان محمد: **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، لبنان، 1986.

11. حسين المجمدي بوادي: **الإرهاب الدولي بين التجريم و المكافحة** ، دار الفكر الجامعي، د.ط، مصر، 2005.

12. خالد مصطفى فهمي: **تعويض المضرورين من الأعمال الإرهابية** – دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، د.ط، 2007.

13. الذنيبات محمد: **مناهج البحث العلمي وطريقة إعداد البحوث** ، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1995.

14. رابح كعباش: **الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، مخبر علم اجتماع الاتصال** ، جامعة قسنطينة، د.ط، الجزائر، 2007.

15. زياد محمد: البحث العلمي ومناهجه وتقنياته، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، د.ط، مصر، د.س.ن.

16. سامي جاد عبد الرحمان واصل: **إرهاب الدولة– في إطار قواعد القانون الدولي العام** ، دار الجامعة الجديدة، د.ط، مصر، 2007، ص 43.

17. شحاتة الصيام : "**القهر والحيلة**" **أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية**" –دراسة ميدانية و نظرية– جامعة القاهرة ، دار الكتب العربية، د.ط، ، مصر، (د.س.ن).

18. شحاتة الصيام: **القهر والحيلة أنماط المقاومة السلبية في الحياة اليومية** ، دار الكتب العربية للنشر والتوزيع، د.ط، القاهرة، د.س.ن.

19. طاهر حمو الزيباري: **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2016.

20. طوني بينيت وآخرون: **مفاتيح اصطلاحية جديدة –معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة سعيد الغاني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، 2010.

21. عادل مختار هواري: مناهج البحث الاجتماعي، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، د. ط، الكويت، 1994.

22. عبد الرحمان بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، ط2، الكويت، 1977.

23. عبد الله أحمد هلالي: **محاضرات في علم المجني عليه أو ضحايا الجريمة** ، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

24. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، 2006.

25. عبد الله بن عبد العزيز اليوسفي: **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف**، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

26. عبد الله عبد الرحمان: **علم الاجتماع التربية الحديثة، النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، (د.س.ن).

27. علي عبد الرحيم صالح: **الإرهاب–من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس** ، دار البازاوري العلمية للنشر والتوزيع، د.ط، الأردن، 2013.

28. عمار عوابدي: **نظرية المسؤولية الإدارية–نظرية تأصيلية تحليلية ومقارنة** ،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004.

29. فاطمة الزهراء علي الشافعي: **ثقافة العيب في حياتنا اليومية، دراسة في تمثيلات القوة**، دار الأدهم للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

30. فتحي التريكي: **فلسفة الحياة اليومية**، الدار المتوسطة للنشر، ط1، تونس، 2009.

31. كمال عبد الله محمد: **جريمة الخطف في قانون مكافحة الإرهاب والعقوبات** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، 2012.

32. لؤي عبد الفتاح وزين العابدين حمزاوي: **مناهج البحث العلمي وتقنياته** ، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، د.ط، المغرب، 2012.

33. مأمون طربية: **علم الاجتماع في الحياة اليومية – قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**، دار المعرفة، ط1، بيروت، 2011.

34. محمد الأمين البشري: **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005.

35. محمد الهواري: **الإرهاب – المفهوم والأسباب وسبل العلاج**، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، المملكة العربية السعودية، د.ط، 2004.

36. محمد زكي أبو عامر: **دراسة في علم الإجرام و العقاب** ، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1985.

37. محمد عارف عثمان: **استراتيجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، د.ط، 1990.

38. محمد عاطف غيث: **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي** ، دار المعرفة الجامعية، (د.ط)، مصر، 1989.

39. محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي** ، دار وائل للطباعة والنشر، ط 2، عمان، 1999.

40. محمد مؤنس محي الدين: **تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة والقانون**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ط، 2010.

41. مسعد عبد الرحمان زيدان: **الإرهاب في ضوء القانون الدولي** ، دار الكتاب القانوني، مصر، د.ط، 2009.

42. معن خليل: **علم المشكلات الاجتماعية** ، دار الشروق للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 1998.

43. ميشال مان: **موسوعة العلوم الاجتماعية** ، ترجمة عادل مختار الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح العين، د.ط، الإمارات، 1994.

44. هبة الله أحمد خميس: **الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** ، الدار الجامعية، د.ط، مصر، 2009.

45. هشام شرابي: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** ، الأهلية للنشر والتوزيع، د.ط، بيروت، 1977.

- **المذكرات:**

1. حميدة سعد اهديوة سعيد: **تعويض ضحايا الجرائم بين الشريعة والقانون** ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بنغازي، 2018.

2. ديش موسى: **النظام القانوني لتعويض الجرائم الإرهابية، شهادة دكتوراه في القانون العام** ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

3. غادة عبد الرحمان الفهادي: **دور الجمعيات الأهلية في الوقاية من الجريمة** –دراسة ميدانية على الجمعيات الخيرية النسائية بمدينة الرياض– رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

4. محمد بن ابراهيم بن عبد العزيز الربدي: **الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية** –دراسة وصفية تحليلية– أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

5. مخنفر حفيظة: **خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي بين الخطاب التربوي والمجتمعي –دراسة ميدانية لعينة من الأحياء الجامعية** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية،الجزائر، 2017–2018.

6. مخنفر حفيظة: **خطاب الحياة اليومية لدى الطالب الجامعي**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، الجزائر، 2012–2013.

7. هادي عاشق بداي الشمري: **دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلاب الجامعة**، دراسة مسحية على طلبة جامعة نايف للعلوم العربية الأمنية، قسم العلوم الاجتماعية، الرياض، 2011.

- **المجلات:**

1. سهيل حسين الفتلاوي: **الإرهاب الدولي و شرعية المقاومة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، الأردن، 2011.
2. صلاح الدين عبد الحميد عبد المطلب: **الإرهاب والنشاط السياحي** ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب- المجلد 22-العدد 44.
3. عزيز سعاد: **الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين والشعور بالانتماء لدى الفرد الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، جانفي 2012.
4. محمد عبد المطلب الخشن: **تعريف الإرهاب الدولي- بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، دار الجامعة الجديدة، د.ط، مصر، 2007.
5. محمد علي سالم جاسم: **حماية حقوق ضحايا الجريمة في المرحلة الابتدائية من التحقيق** ، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، العراق، 2015.

- **المؤتمرات:**

1. الحسيني السيد محمد: **تعقيب في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** "، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي 478.
2. عز الدين أحمد جلال، **الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية**، بحث منشور في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية"، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة من 25-1994/1/27م، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس 1994م،

➢ **الندوات:**

1. زبير سلطان : **الإرهاب صناعة غربية أمريكية صهيونية** ، الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات بعنوان – العرب والعالم اليوم، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا ، 16-2003/12/17

➢ **القرارات والمراسيم:**

1. إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام و التعسف في استعمال السلطة.
2. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم : 40/ 34 ، الصادر عام 1985.
3. المرسوم التنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 3 فيبراير 1999 والمتعلق بمنح تعويضا لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت نتيجة الأعمال الإرهابية.
4. المرسوم الرئاسي رقم 06 – 93 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006، يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، الجريدة الرسمية ، رقم 11 المؤرخة في 2006/02/28.

➢ **المواد القانونية:**

1. المادة 76 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم بالقانون رقم 06 – 22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.
2. المادة 8 من الأمر رقم 74-15 المؤرخ في 30 يناير 1974 المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات ونظام التعويض عن الأضرار.

3. المادة 02/16 من القانون رقم 88-31 المؤرخ في 19 يوليو 1988 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 74-15 المؤرخ في 30 يناير 1974 المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات و نظام التعويض عن الأضرار.

- **الاتفاقيات:**

1. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب مؤرخة في 22 أفريل 1998 م.

الملاحق

➢ **دليل المقابلات:**

الجنس / السن.

- ماهو مفهومك لضحايا الإرهاب؟
- ماهو الضرر الذي خلفته لك الظاهرة الإرهابية؟
- كيف تقوم بإدارة وقتك / وهل لذلك أهمية في حياتك اليومية؟
- ماهي الأنشطة اليومية التي تقوم بها؟
- هل شاركت في جمعيات أخرى خاصة بضحايا الإرهاب
- هل تشعر بضغوطات في حياتك اليومية؟ – كيف ينظر لك المجتمع؟
- هل أثرت الإصابة في علاقاتك مع أفراد الأسرة والمجتمع؟
- هل أثر الإرهاب في المستوى التربوي والتعليمي العائلي؟
- فيما تتمثل الإعانات التي قدمتها لك الدولة تعويضا عن الإصابة؟
- هل المساعدات المقدمة لك من طرف الدولة تغطي متطلبات معيشتك؟
- ماذا تمثل لك الجزائر؟
- ماهو رأيك في مشروع المصالحة الوطنية؟
- ماهو رأيك في الأحزاب السياسية؟
- هل تشارك في الإنتخابات؟